الإثنين 25 آذار 2019
العدد 3720 السنة الثالثة عشرة
lundi 25 Mars 2019 no 3720 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الحريري «يحرتق» على زيارة عون لموسكو [2]

خطة الكهرباء: خلاف يوتّر الحكومة [3]

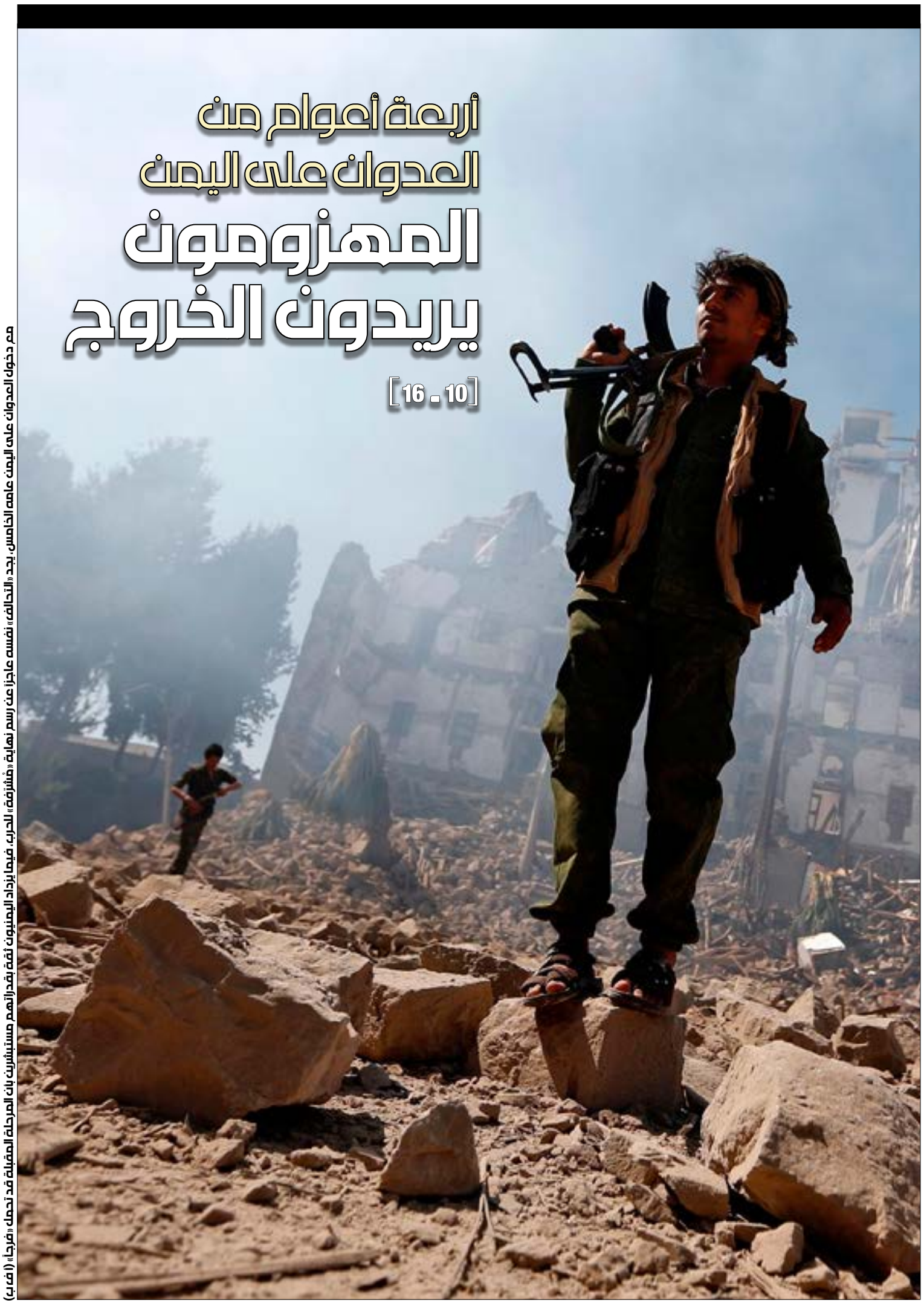

أربعة أعوام من العدوان على اليمن
المهزومون يريدون الخروج
[10 ـ 16]

مع دخول العدوان على اليمن عامه الخامس، يجد «التحالف» نفسه عاجزاً عن رسم نهاية «مُشرّفة» للحرب، فيما يزداد اليمنيون ثقة بقدراتهم مستشرين بأن المرحلة المقبلة قد تحمل «فرجاً» (أ ف ب)

قضية
21 مليار دولار «تختفي» من ميزانية مصرف لبنان!
4

تحقيق

المدوّر والكرنتينا **الأرض «الملعونة»**
6

09
رياضة
الأولمبي يخسر أمام السعودية
«زعيم الضاحية» إلى الدرجة الأولى

17
الحدث
توقيع الاعتراف بالجولان اليوم
واشنطن تبدأ استثمار أوراقها

18
السودان
الاحتجاجات توحّد المعارضة

تحتجب «الأخبار» غداً لمناسبة عيد البشارة

قضية اليوم

الحريري «يحرتق» على زيارة عون إلى موسكو

يحاول الرئيس سعد الحريري التسابق مع الرئيس ميشال عون في العلاقة الاستراتيجية المحتملة مع موسكو. رغم العلاقة المتينة بين رئيس الحكومة والقيادة الروسية، إلا أن اقتراب عون من خيارات روسيا الكبرى يبدو واعداً في المستقبل

فراس الشوفي

على عجل، حضر وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الى بيروت، مستبقاً زيارة الرئيس ميشال عون إلى موسكو. ومع أن الضيف الأميركي الثقيل لم يطرح خلال لقائه عون اعتراضاً أميركياً واضحاً على الزيارة التاريخية لرئيس الجمهورية إلى روسيا، ولقائه الرئيس فلاديمير بوتين، إلا أن كل الأجواء التي بثّها

لم تتلف موسكو بعد أي رسالة من لبنان لتحويل الهبة إلى الامن الداخلي

«جماعة الأميركيين» في بيروت، توحي بامتعاض أميركي من تطوّر منتظر للعلاقة اللبنانية - الروسية، على ضوء قمة الرئيسَين.

وبين «جماعة الأميركيين» و«جماعة» الرئيس سعد الحريري، لا شيء سوى بثّ أجواء التهويل من انعكاسات أي تفاهم استراتيجي مع موسكو على العلاقة مع واشنطن، ومحاولة التقليل من أهمية الزيارة في الإعلام. ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ، إذ علمت «الأخبار» أن الحريري أبلغ الجانب الروسي، الأسبوع الماضي، رغبته بزيارة موسكو ولقاء بوتين.

بوحي الحريري بأن في يده قرار توقيع اتفاقية التعاون مع روسيا (دالاتي ونهرا)

وفي احتفال تكريم جورج شعبان، مستشار رئيس الحكومة للشؤون الروسية قبل أيام، بدا الحريري كمن يسابق عون والوزير جبران باسيل في العلاقة مع موسكو، محاولاً الإيحاء بأن موقع رئيس الحكومة هو المرجع الصالح لإجراء تفاهم استراتيجي من هذا النوع، مع أن كل «الود» الحريري تجاه روسيا في السنوات الأخيرة بقي كلاماً في الهواء.

فحين كان الرئيس فؤاد السنيورة رئيساً للحكومة، عطّل الحريري ووزير الدفاع السابق الياس المرّ هبة الأسلحة الروسية الأولى، ومنع الجيش اللبناني من الحصول على كم كبير من السلاح الذي يحتاج له إرضاءً للأميركيين. ولاحقاً، جُمّدت اتفاقية التعاون العسكري التقني لسنوات، قبل أن يقرّها المجلس النيابي قبل عامين. والعام الماضي، منع الحريري إدراج اتفاقية التعاون العسكري مع روسيا على جدول أعمال الحكومة أكثر من مرّة، آخرها في الجلستين الأخيرتين للحكومة السابقة، بعدما أنهى الجيش تجهيز الاتفاقية مع الجانب الروسي. وليس بعيداً من الخضوع للضغوط الأميركية، حين تذرّع الجيش بعدم استخدام السلاح الروسي لرفض الهبة الروسية (ذخائر) قبل أشهر، عمّم فريق الحريري بأن الهبة ستحوّل لصالح قوى الأمن الداخلي. لكن، حتى الآن، لم تصل إلى موسكو أي رسالة رسمية لبنانية تطلب من الجانب الروسي تحويل الهبة، مع أن قرار قوى الأمن ووزارة الداخلية في عهدة الحريري.

جديد الحريري، بحسب معلومات «الأخبار»، هو محاولة إقناع الجانب الروسي بأن عون وباسيل لن يستطيعا المضي قدماً في توقيع اتفاقية التعاون العسكري (اتفاقية رمزية على المستوى التنفيذي، لكنها تعني كثيراً للجيش الروسي ووزارة الدفاع الروسية للتعاون الخارجي مع جيوش المنطقة)، وأن رئيس الحكومة هو الجهة الصالحة لهذه المهمّة، مع محاولة الأخير ربط الأمر بموافقة الجانب الروسي على القرض الذي طُرح سابقاً بقيمة مليار دولار لشراء أسلحة من روسيا، حتى قبل تحديد أنواع الأسلحة، وتحديث لائحة المطالب السابقة.

في المقابل، تبدو زيارة عون واعدة، مع وضع اللمسات النهائية على الطروحات التي يفترض أن يناقشها الطرفان على مستوى القمّة. وإلى جانب الملفات المصيرية اللبنانية والمبادرة الروسية للنازحين، فإن مسألة التبادل التجاري وفتح الاعتمادات المتبادلة للشركات اللبنانية والروسية في البلدين، بالليرة اللبنانية والروبل الروسي تبدو على قدر من الأهمية بالنسبة إلى الجانبين مع ارتفاع حركة التجار ورجال الأعمال في البلدين المهتمين بالاستثمارات المتبادلة. كذلك الأمر بالنسبة إلى التبادل الثقافي والعلمي. الجانب اللبناني طلب من روسيا رفع عدد المنح التعليمية الجامعية الممنوحة للبنانيين، في مقابل التعاون بين الجامعات وتنشيط السياحة الدينية الروسية إلى لبنان، ومعالجة أزمة تأشيرات الدخول من قبل الجانب الروسي.

وعلى أهمية التعاون في ملفات النفط والغاز، ينتظر الجانب الروسي تعاوناً أكبر في هذا القطاع، لا سيّما في المرحلة الثانية المنتظرة من التلزيمات النفطية التي ستشارك فيها الشركات الروسية. لكن تبقى التفاهمات المشتركة بين المصرفين المركزيين في البلدين والتفاهمات المالية، بالإضافة إلى اتفاقية التعاون العسكري، العنوان الأبرز للاهتمام الروسي بتطوير العلاقة مع لبنان من خلال رئيس الجمهورية. ويتوقّع أن يزور وزير الدفاع الياس بو صعب موسكو في تموز المقبل للمشاركة في فعالية «الجيش الروسي 2019» السنوية، فيما يجري الحديث عن نيّة رئيس أركان الجيش الروسي دعوة قائد الجيش اللبناني العماد جوزف عون لزيارة موسكو في المرحلة المقبلة.

«تقريش» للانتصار الروسي وإدراك للخصوصية اللبنانية

هيام القصيفي

يتوجه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون إلى موسكو، اليوم، في زيارة رسمية تحمل أبعاداً سياسية وأمنية وتاريخية تتعلق بالعلاقة بين البلدين منذ كانت روسيا إمبراطورية «أرثوذكسية»، مروراً بالاتحاد السوفياتي، وصولاً إلى روسيا الاتحادية.

إلا أن الزيارة تأتي في توقيت إقليمي دقيق، لأن روسيا المنغمسة في الحرب السورية في منطقة بعيدة عنها جغرافياً ودفعت فيها ثمناً باهظاً، تحاول «تقريش» النجاح الذي حققته بإعادة بسط نفوذها في المتوسط، واستثمار سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وطبعاً أمنياً. وهي سعت أخيراً، دبلوماسياً عبر الأستانة وجنيف، وعبر تركيا وإيران، إلى ذلك. لكن، لكل من الدولتين حساباتها الخاصة. إذ لا يمكن أياً منهما التفريط بدورها ونفوذها لمصلحة طرف آخر، ولو كان من وزن حليف كروسيا والرئيس فلاديمير بوتين. فأنفقت معظمه بالأكراد وإدلب ومناطق نفوذ محايدة. وظهران لن تتساهل مع محاولة تقزيم دورها بعدما تمكنت من مدّ سيطرتها على دول في الشرق الأدنى، ولن تتنازل عن النجاح الذي حقّقته استراتيجيتها في سوريا والمنطقة، خصوصاً في مرحلة اشتداد الضغط الأميركي عليها. وهو السياق الذي يمكن إدراج الزيارة الأخيرة للرئيس السوري بشار الأسد لإيران ضمنه، وكأنها في مكان ما لاستعادته من الحضن الروسي.

إعادة روسيا استكشاف دورها في سوريا والمنطقة لم يحل دون إبلائها علاقاتها العربية اهتماماً بالغاً، ودون الحرص على عدم المسّ بعلاقتها الاستراتيجية مع إسرائيل وعلى التواصل المستمر مع الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، هناك إشارات عدة تتحدث عنها تقارير دبلوماسية واستراتيجية، إلى أن هذا التواصل مفتوح على احتمالات كثيرة، وأن المقايضات المطروحة على الطاولة تشمل كل الملفات، من أوكرانيا إلى أوروبا والشرق الأوسط، وسوريا واستثمار سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وطبعاً أمنياً. وهي سعت أخيراً، دبلوماسياً عبر الأستانة وجنيف، وعبر تركيا وإيران، إلى ذلك. لكن، لكل من الدولتين حساباتها الخاصة. إذ لا يمكن أياً منهما التفريط بدورها ونفوذها لمصلحة طرف آخر، ولو كان من وزن حليف كروسيا والرئيس فلاديمير بوتين. فأنفقت معظمه بالأكراد وإدلب ومناطق نفوذ محايدة. وظهران لن تتساهل مع محاولة تقزيم دورها بعدما تمكنت من مدّ سيطرتها على دول في الشرق الأدنى، ولن تتنازل عن النجاح الذي حقّقته استراتيجيتها في سوريا والمنطقة، خصوصاً في مرحلة اشتداد الضغط الأميركي عليها. وهو السياق الذي يمكن إدراج الزيارة الأخيرة للرئيس السوري بشار الأسد لإيران ضمنه، وكأنها في مكان ما لاستعادته من الحضن الروسي.

إعادة روسيا استكشاف دورها في سوريا والمنطقة لم يحل دون إبلائها علاقاتها العربية اهتماماً بالغاً، ودون الحرص على عدم المسّ بعلاقتها الاستراتيجية مع إسرائيل وعلى التواصل المستمر مع الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، هناك إشارات عدة تتحدث عنها تقارير دبلوماسية واستراتيجية، إلى أن هذا التواصل مفتوح على احتمالات كثيرة، وأن المقايضات المطروحة على الطاولة تشمل كل الملفات، من أوكرانيا إلى أوروبا والشرق الأوسط، وسوريا واستثمار سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وطبعاً أمنياً. وهي سعت أخيراً، دبلوماسياً عبر الأستانة وجنيف، وعبر تركيا وإيران، إلى ذلك. لكن، لكل من الدولتين حساباتها الخاصة. إذ لا يمكن أياً منهما التفريط بدورها ونفوذها لمصلحة طرف آخر، ولو كان من وزن حليف كروسيا والرئيس فلاديمير بوتين. فأنفقت معظمه بالأكراد وإدلب ومناطق نفوذ محايدة. وظهران لن تتساهل مع محاولة تقزيم دورها بعدما تمكنت من مدّ سيطرتها على دول في الشرق الأدنى، ولن تتنازل عن النجاح الذي حقّقته استراتيجيتها في سوريا والمنطقة، خصوصاً في مرحلة اشتداد الضغط الأميركي عليها. وهو السياق الذي يمكن إدراج الزيارة الأخيرة

وليس من الأحزاب اليسارية فحسب، بل من الأحزاب الإنسانية والتجارية، والعلاقات الإنسانية والتجارية، والدور الذي ارتدته الكنيستان الأرثوذكسية اللبنانية والروسية ومعتمد البطريركية الأنطاكية في موسكو، بقيت العلاقة مختلفة عن تلك التي نسجها لبنان مع دول غربية. لا شك في أن دور رؤساء الجمهورية في مرحلة ما قبل الحرب أسهم أيضاً في عدم تطوير هذه العلاقة إلى مستوى ما كان قائماً مع فرنسا والولايات المتحدة ودول أوروبا. حتى إن وزير الخارجية السوفياتي الأشهر، أندريه غروميكو، قال لنظيره اللبناني فؤاد بطرس، كما يروي الأخير في مذكّراته، حين كان يجول على عواصم القرار عام 1968 لتفادي التهديدات الإسرائيلية: «ليس أمراً مألوفاً أن نحظى بفرصة رؤية وزراء لبنانيين في موسكو».

خلال الحرب الطويلة، ورغم العلاقة التي ربطتها بقوى وأحزاب يسارية، لم تمتنع موسكو عن مدّ جسور ثقة وعلاقة وطيدة مع أحزاب يمينية، وبقيت على تواصل معها. لعل أبرز نقطة في هذا المجال، الدور التنسيقي مع حزب الكتائب والقوات اللبنانية، إبان أزمة خطف الديبلوماسيين السوفيات الأربعة ومقتل أحدهم عام 1985، وفتحهما المجال واسعاً لحركة ديبلوماسية روسية لمعالجة قضية الخطف وتداعياتها مع ترحيل طاقم السفارة. وقد اعترف المسؤولون السوفيات بالمساعدة التي قدمها حزب الكتائب في هذه القضية، إلى جانب دور رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط في حماية السفارة، ودور رئيس حركة أمل نبيه بري. وقد تكون هذه الحادثة الخضّة الأمنية الوحيدة التي سجلت في تاريخ العلاقة بين البلدين، بعد حادثة طائرات المیراج الفرنسية عام 1969، ومحاولة خطفها من لبنان، في إطار عمل استخباري انتهى بالفشل وبسيناريوهات وتفاصيل عن تلك العملية التي جزم المكتب الثاني بأنه أحبطها، واتهمه معارضوه بأنه دبرها خدمةً للولايات المتحدة.

تدرك روسيا الضليعة في الشؤون اللبنانية أن العلاقة مع لبنان تتعدى الأطر الشخصية والآنية. وخبرة الرئيس بوتين العسكرية والأمنية مع رئيس للجمهورية بخلفية عسكرية، تعطي منحىً خاصاً للقاء بين الرجلين. لكن الضغوط الإقليمية كبيرة، والاستحقاقات التي تقبل عليها موسكو، كما المنطقة، كبيرة. وهي لا تريد وضع لبنان في خانة الاصطفاف السياسي في مواجهة واشنطن. وتعرف أكثر من اللبنانيين دقة التوازنات الإقليمية الحالية والخطوط التي تلتزمها منذ سنوات طويلة أمنياً وعسكرياً وسياسياً، لكنها ترغب أيضاً في استقرار واستثمار سياستها على المدى الطويل، وهي التي أصبحت عند شواطئ المتوسط الدافئة بعيداً عن صقيع موسكو.

لبنان وساهمت في صياغة قرارات دولية، أولها القرار 425 وصولاً إلى القرار 1701 الذي لم تقف ضده، ولا ضد إنشاء المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الرئيس رفيق الحريري. هل يمكن أن ننسى المؤدين الروس تباعاً لحل إشكالات وقضايا لبنانية عالقة، وأسماء ترددت في الذاكرة اللبنانية بأدوارها الفاعلة كالسفيرين الكسندر سولداتوف وفاسيلي كولوتوشا، والموفدين الخاصين إلى الشرق الأوسط كميخائيل بوغدانوف وأندريه فيدوفين.

رغم كل الانفتاح الروسي الإيجابي على لبنان، والتبادل الثقافي والتجاري وفتح أبواب موسكو لأدباء منذ ميخائيل نعيمة إلى فنانين وأدباء استفادوا من التجارب الروسية الثقافية والحياتية، وطلاب جامعيين من اختصاصات علمية مختلفة شملت كثيراً من الشباب اللبناني،

موسكو تعرف أكثر من اللبنانيين دقة التوازنات الإقليمية

تفرض إيقاعها عليه.

منذ إقامة أول علاقة ديبلوماسيتين البلدين عام 1839، مع افتتاح قنصلية روسيا في بيروت لالهتمام بالرعايا الأرثوذكس، إلى المشاركة مع خمس دول أوروبية في حماية النظام السياسي عام 1861، إلى أول سفير سوفياتي دانيال سولود وصل إلى لبنان عام 1944 في عهد الرئيس بشارة الخوري، بناءً على طلب لبنان إقامة علاقة ديبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، ظلت موسكو محافظة على خط واضح في العلاقة مع لبنان، ومع مسيحييه أولاً، ومع اللبنانيين جميعاً في مرحلة لاحقة. الأكيد أن الطابع الأرثوذكسي طغى في البداية، خصوصاً في ظل الاستقطاب الأرثوذكسية الروسية واللبنانية، وهو ما تجلى لاحقاً في هجرة عائلات روسية إلى بيروت مع الحكم الشيوعي، وهي لا تزال موجودة إلى اليوم، لتمعّ لاحقاً الشريحة الأدنى مستوى وفتح باب المنح والتعليم ودعم تربوي ودِيني لأبناء الطائفة الشقيقة، وظلت هذه المنح قائمة في ظل الاتحاد السوفياتي لتتراجع مع انهياره. ربطت بيروت علاقة جيدة بموسكو التي كانت أول من اعترف باستقلال لبنان عام 1946، واستخدمت حق النقض لمنع بقاء قوات فرنسية وبريطانية في سوريا ولبنان. وطوال سنوات الحروب اللبنانية المتعددة، ولا سيما الإسرائيلية منها، وقفت إلى جانب المتعلقة بإسرائيل وتهديدها للبنان، وملفات اقتصادية، في مقدمها النفط. الزيارة تشكّل أيضاً منحىً جديداً من العلاقات مع موسكو، من دون أن نترع عنها الطابع الشخصي الذي بدأ العهد والتيار الوطني الحر استثماره، من خلال رجال أعمال وإكليروس، في ظل تشنج العلاقة مع واشنطن. لكن موسكو تعرف تماماً حدود أدوار القوى اللبنانية، وهي التي خبرت منذ زمن طويل، من خلال ديبلوماسيتها الفاعلة، كل هذه القوى ومدى فاعليتها وحضورها، وإن كانت أقرب إلى البعض من البعض الآخر. فعلاقتها مع المجموعات والأحزاب، أبعد من العلاقة مع الحزب الشيوعي، مرت بفترات من التقارب والابتعاد، والمصالح كما حصل في زمن الرئيس رفيق الحريري وفريقه الاقتصادي والسياسي. وثمة جوانب عدة للحديث عن علاقة لبنان بروسيا اليوم وتاريخياً. فخلافاً لانطباعات خاطئة في لبنان عن موقف روسيا «الشيوعية» والحرب الباردة بينها وبين واشنطن على أرضه، وموقعها «السياسي» في الحرب اللبنانية إلى جانب أحزاب يسارية، اهتمت موسكو لسنوات طويلة إيجاباً بالوضع اللبناني، وكانت تحتفظ بعلاقة ودية مع لبنان وسوريا ودول عربية. وهي راعت منذ البداية خصوصية لبنان وعلاقاته الغربية الطابع، ولم تحاول ضمه إلى المحور الذي تزعمته إبان صعود الاتحاد السوفياتي، ولم

المشهد السياسي

القوات تفتح النار على «الطاقة»
خطة الكهرباء: خلاف يوتّر الحكومة

الاسبوع الجديد محكوم بعنوانين بارزين: الاول كلام الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، غداً بعد زيارة وزير الخارجية الاميركي التي افرغ فيها ما في جعبته من تحريض على الحزب. والثاني جلسة الحكومة، الخميس، والتي ستناقش خطة الكهرباء. وسط معلومات عن مطبات تعترضها قد تعيد التوتر الى مجلس الوزراء

بعدَ زيارة إستمرت يومين، غرّد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، عبر «تويتر»، بأن «زيارتي لبيروت كانت ناجحة جداً»، علماً بأن الضيف الأميركي الثقيل الذي جاء مُهدّداً ومُحرّضاً ضدّ حزب الله غادر حاملاً ذيول خيبته، إذ بدا أنه أخفق في إحداث الاحتكاك اللازم لإشعال فتيل أشتباك داخلي، بعدما سمع موقفاً رسمياً موحداً رافضاً للإملاءات الأميركية. وقد عبّر عن ذلك، بوضوح، كلام رئيسي الجمهورية ميشال عون والمجلس النيابي نبيه بري ووزير الخارجية جبران باسيل، بأن «حزب الله مكوّن لبناني له حضور نيابي وحكومي ويحظى بتأييد شعبي كبير»، وأن «المقاومة ضد أيّ احتلال أو اعتداء حقّ تكفله القوانين الدولية». ولم يغرّد رئيس الحكومة سعد الحريري خارج السرب، إذ أكّد أن «الحكومة تلتزم البيان الوزاري والنأي بالنفس عن صراعات المنطقة»، فيما كان لافتاً كلام النائب القواتي وهبي قاطيشا، أمس، بأن «حزب الله مكوّن لبناني أساسي نتعامل معه بالقطعة في السياسة الداخلية ككل المكونات الأخرى، أمّا ما يقوم به في الاقليم وخارجه، فهذا لا يعنينا كدولة لبنانية».

في غضون ذلك، تتجه الأنظار إلى إطلالة الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله، غداً، والتي تأتي في ظل مشهد إقليمي بات أكثر تعقيداً مع اشتداد المواجهة الأميركية – الإيرانية، واعتراف واشنطن بسيادة إسرائيل على الجولان المحتل. وبحسب المعلومات، سيكون الجولان في صلب كلام السيد نصر الله، الذي سيتطرّق الى مواضيع عديدة، منها التطورات الأخيرة في شرق الفرات، والقرار الأميركي بإبقاء 400 جندي أميركي في سوريا، والمواجهات في قطاع غزّة، وزيارة بومبيو التحريضية وملفّ ترسيم الحدود البرية والبحرية. الى ذلك، يعود، بدءاً من اليوم، التركيز على الوضع الداخلي انطلاقاً من ثلاث محطات أساسية: الأولى غداً مع اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة درس خطة الكهرباء خلال أسبوع وإبداء الملاحظات عليها والعودة إلى مجلس الوزراء لإقرارها، والثانية في جلسة عامة لمجلس النواب، الأربعاء، وعلى جدول أعمالها 14 سؤالاً للحكومة معظمها من نواب ينتمون الى قوى ممثلة في مجلس الوزراء، والمحطة الثالثة، والأهم، ستكون الخميس في جلسة مجلس الوزراء التي لم يحدّد جدول أعمالها بعد، لكن المؤكد أن خطة الكهرباء ستكون البند الأساسي فيه.

المعلومات التي تسرّبت عن اجتماعات اللجنة والاتصالات بين القوى السياسية تشير الى «تقدّم إيجابي في الشكل ينطلق من مبدأ أن لا صفقات ولا بواخر»، في ظل معارضة أكثرية القوى

إطلالة لنصر الله غداً: الجولان وسوريا وغزة... والتحريض الاميركي

داخل الحكومة لاستقدام بواخر جديدة ضمن ما يعرف بالحل المرحلي للقطاع الذي يستبق الحل الدائم. ولكن، بحسب المصادر نفسها، «لا توافق كلّياً حول تفاصيل الخطّة». وفي المعلومات أيضاً أن قوى سياسية عدة تربط الحلّ «بخطة شفافة ومتوازنة تضع هذا القطاع على سكّة الحلّ النهائي وإخراجه من كونه عامل نزف للخزينة». وهذا الكلام يعني، بحسب أكثر من مصدر وزاري، «تعيين الهيئة الناظمة بعد تعهد الحكومة بذلك أمام مؤتمر سيدر، وتشكيل مجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان بعدما تعذّر ذلك في الحكومات السابقة». وعلمت «الأخبار» أن أحد الحلول المطروحة للخلاف حول وضع التلزيم في عهدة دائرة المناقصات ينص على أن «تتولى اللجنة الوزارية وضع دفتر شروط التلزيم، وتوافق عليه دائرة المناقصات اختصاراً للوقت وتمهيداً لإجراء مناقصة لاستدراج عروض من شركات دولية».

المعلومات تؤكد أن لا اتفاق إلى الآن على أي من هذه النقاط، وأن «الخلاف على الخميس أمر وارد، لا بل مؤكد»، ما يشير الى أن الأمور قادمة على توتر جديد داخل مجلس الوزراء. وقد بدأت تباشير هذا الخلاف، بالفعل، من جانب القوات اللبنانية التي فتح وزيرها غسان حاصباني أمس النار على الخطة، واعتبر في سلسلة تغريدات أنه «قبل زيادة أي قدرة إنتاجية على الشبكة يجب تحسين الجباية، ووضع عدّادات ذكية، وإصلاح الخنّاقات على الشبكة وإزالة التعديات»، قائلاً «نحن مع زيادة التعرفة، لكننا نبحث في آليتها وتوقيتها»، كما دعا الى «تشكيل هيئة ناظمة ومجلس إدارة لشركة كهرباء لبنان».

مصادر في وزارة الطاقة أكّدت لـ«الأخبار» أن «كل القوى أثنت على المقومات الأساسية التي وضعت في الخطة لنجاحها وأيّدت خطوطها الرئيسية». وأضافت: «نحن إيجابيون للغاية، لكن من غير المقبول أن يعتبر البعض إيجابيتنا ضعفاً. ولا يُمكن لأحد أن يزايد علينا في موضوع الشفافية والنزاهة. خطتنا واضحة لناحية خفض العجز وتجفيف الهدر وزيادة الانتاج والتعرفة وإزالة التعديات وبناء معامل جديدة ومناقصات علمية شفافة والجمع بين الحل المؤقت والحل الطويل الأمد، وما الى هنالك من إصلاحات». ودعت الى «وقف المهاترات والمزايدات والمحاولات الفاشلة لإيهام الرأي العام بوجود نقص في الخطة عبر اعتماد أو سرقة الحلول الواردة أصلاً في الخطة عبر إيحاءات بوضع شروط لا معنى لها». كذلك دعت الى وقف «إدخال السياسة في ملف حيوي كالكهرباء، التي هي حاجة للمواطنين، وكفى عرقلة لغايات شعبوية. فنجاح خطة الكهرباء ليس مكسباً لطرف، بل لجميع اللبنانيين».

(الأخبار)

تقرير

«بلوكات» حول مخيم الميه وميه: إجراء أمني أم جدار فصل؟

أماك خليك

تحت شعار «رفض قضم المزيد من أراضي المية ومية وضمها إلى المخيم وضد انتهاك حقوق أصحابها»، كان من المقرر أن يعقد أهالي المية ومية مؤتمراً صحافياً في ساحة البلدة، ظهر اليوم، بعد استقدام الجيش اللبناني «بلوكات» اسمنتية ثبّتها عند «خط التماس» بين وسط البلدة والمخيم. الا ان اتصالات «تمنّت التأجيل إفساحا في المجال لحل الأزمة»، بحسب احد المنظمين حنا واكيم. أدّت الى إرجاء المؤتمر.

وكان الجيش بدأ الأسبوع الماضي تثبيت «البلوكات» عند الناحية الغربية للبلدة التي يقع المخيم فوق حوالي أربعة كيلومترات من أراضيها منذ عام 1952. وقد أثار الأمر جدلاً واسعاً بين أهالي البلدة وفلسطينيي المخيم على السواء، في ظل أجواء هادئة نسبياً منذ الاشتباك الأخير بين «أنصار الله» و«فتح» في تشرين الأول الفائت، والتي أعقبها استحداث الجيش مراكز متقدمة في محيط المخيم.

أهالي المية ومية انتفضوا ضد الخطوة لأن «الجدار» ضم إلى المخيم سبعة منازل لأبناء البلدة، وتقيم فيها عائلات فلسطينية منذ عام 1985. واكيم أوضح لـ«الأخبار» أن الجيش «استحدث سياجاً شائكاً فصل بين البلدة والمخيم، لكنه ضم حوالي 20 متراً إضافية الى المخيم. ثم جاءت البلوكات لتقتطع البيوت السبعة». ولفت إلى أن فعاليات البلدة أجرت اتصالات أمس بوزير الدفاع الياس بو صعب وقائد الجيش العماد جوزيف عون، فيما دعا النائب إدغار طرابلسي الجيش إلى وقف بناء الجدار حول العقارات المصادرة «لأنه يكرس الأمر الواقع الذي يرفضه أهالي المية ومية، وهو بمثابة تهجير جديد لهم». وقد توقف أمس، تحت ضغط الإتصالات، استقدام البلوكات من دون أن يتضح ما إذا كان الجيش تراجع عن الخطوة. مصدر أمني لبناني أكّد لـ«الأخبار» أنه «ليست هناك خطة لتشييد جدار إسمنتي حول مخيم المية مية على غرار الجدار الذي شيد حول مخيم عين الحلوة». وأشار الى أن تثبيت «البلوكات» «جزء من الإجراءات الأمنية الذي يتخذها الجيش منذ الإشتباك الأخير». فيما أعرب مصدر أمني فلسطيني عن الخشية من أن تكون الإجراءات الأخيرة «في سياق تفريغ المخيم وتحويله إلى تجمع مدني للفلسطينيين بعد الإيعاز للقوى الفلسطينية بنزع سلاحها وإخلاء مقراتها، على أن تعقبه أوامر للمقيمين في البيوت بتسليمها إلى أصحابها».

قضية اليوم

ألاعيب تكشف عن هندسات ضخمة
21 مليار دولار «تختفي» من ميزانية مصرف لبنان!

انكشفت معطيات مثيرة عن عملية تلاعب بحسابات مصرف لبنان، أدّت إلى نفخ الأصول والموجودات بنحو 21,2 مليار دولار، أي ما يوازي 38٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر بنحو 56 مليار دولار في 2018. هذه الفضيحة تستدعي التشكيك في صحة حسابات «المركزي» وأرقامه ومؤشراته!

تشتري المصارف بالأموال التي اقترضتها من «المركزي» أدوات مالية صادرة عن المصرف نفسه بفائدة 12٪ (هيلم الموسوي)

محمد وهبة

يصدر مصرف لبنان، كل أسبوعين، ميزانية موجزة تتضمن البنود الأساسية للموجودات والمطلوبات والتغيرات التي طرأت عليها. آخر ميزانية موجزة صدرت في 15 آذار الجاري، وتضمنت أمراً مفاجئاً. إذ انخفضت قيمة الموجودات/ المطلوبات بمقدار 21,2 مليار دولار، من 145,28 ملياراً إلى 124 ملياراً. حجم الخفض شكّل صدمة كبيرة للمتابعين. إذ كيف يمكن أن تنخفض ميزانية المصرف المركزي بأكثر من 38٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال أسبوعين؟ وكيف يمكن أن يحاول المصرف تمرير الأمر وكأنه خطوة عابرة من دون أي تفسير منطقي، تاركاً المجال للتأويل والتحليل؟ لا بل كيف يمكن أن تكون حسابات مصرف لبنان بهذا المستوى من انعدام الشفافية ومن سهولة التلاعب بها؟ ما الذي حصل فعلاً؟

بلغة المحاسبين والتقنيين، ما حصل كناية عن عملية «تصفية» لموجودات مقابل مطلوبات بالقيمة نفسها. جرت عملية «التصفية» على النحو الآتي: في بند الموجودات، انخفضت قيمة القروض التي يمنحها المصرف للقطاع المالي المحلي (المصارف) من 36,8 مليار دولار إلى 15,2 ملياراً. وفي بند المطلوبات، انخفضت قيمة ودائع هذا القطاع لدى مصرف لبنان من 124,4 مليار دولار إلى 103,2 مليارات. عملية الشطب، أو التصفية، سببها أن الميزانية تتألف من شطرين متساويين: الموجودات والمطلوبات.

> **تودع المصارف أموالاً بالدولار في مصرف لبنان بفائدة تراوح بين 5٪ و7٪ وتحصل على قروض بالليرة توازي 125٪ من المبالغ التي أودعتها وبفائدة 2٪**

وأي تغيير في بند من الشطر الأول يجب أن ينعكس في بنود الشطر الثاني للحفاظ على التوازن بينهما. والتغيير، سواء حصل عبر الزيادة أو الشطب، يجب أن يتضمن تسجيل كل العمليات التي يقوم بها المصرف، سواء كانت استحواذاً على أصول أو عمليات إقراض أو ودائع وروؤس أموال أو طبع عملة أو سواها.

ورغم أن قيمة الخفض هائلة وتوازي 38٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن أنها تتعلق بميزانية المؤسسة الأكبر في لبنان والتي يوازي حجمها مرتين ونصف مرة الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن «المركزي» لم يجد داعياً لتفسير سبب شطبه 21,2 مليار دولار من ميزانيته خلال أسبوعين، باستثناء إشارة مختصرة مفادها أن «الخفض يشمل القروض والودائع المرتبطة بها».

وبمعزل عمّا إذا كانت خطوة الخفض صحيحة أو خاطئة، فإنها خلقت إرباكاً في السوق. إذ كان يُفترض أن تكون ضخامة الخفض في مؤسسة معتبة بالحفاظ على تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، موجباً لمزيد من الشفافية والإفصاح وتفسير التغيير الحاصل وأسبابه ونتائجه. لكن العملية أثارت الكثير من التساؤلات؛ فهل كان المبلغ المشطوب عبارة عن ورم في ميزانية مصرف لبنان؟ أم أنه له صلة بالوضع النقدي والمالي المتدهور؟ وهل هناك أي قراءة لما حصل من زاوية الوضع النقدي وقدرة مصرف لبنان على الصمود في وجه الأزمات؟

إزاء انعدام الشفافية، برز أكثر من سيناريو لما يجري. خبراء ومصرفيون تحدّثوا عن عملية «تجميل محاسبية» تنطوي على نقل مبلغ 21,2 مليار دولار من ميزانية المصرف إلى ما يسمّى «خارج الميزانية»، ما يعني أن العبء الناتج من هذه المبالغ (الفوائد التي يدفعها «المركزي» للمصارف) لا يزال سارياً، لكنه لن يظهر في الميزانية الموجزة، بل فقط في حساب الأرباح والخسائر التي لا ينشرها مصرف لبنان أصلاً.

في المقابل، هناك من يعتقد أن «المركزي» قام بالتصفية بعد عملية «إعادة هيكلة» مع المصارف، أي أنه شطب ودائع المصارف لديه مقابل قروض منحها لها، وتخلّص من عبء الفرق في الفائدة بين القروض والودائع، وبالتالي سيتوقف عن تسجيل خسائر في ميزانيته بسبب هذه العمليات المكلفة جداً (تشير التقديرات إلى أن كلفتها السنوية تفوق 1,3 مليار دولار يدفعها المركزي من ميزانية كارباح للمصارف).

ترجّح مصادر مطلعة أن ما حصل فعلياً هو السيناريو الأول «لأن قيمة الفوائد الناتجة من هذه المبالغ تشكّل نحو نصف أرباح المصارف، وهذا أمر لا يمكن إخفاؤه في هذا الوقت بالتحديد، بل كان سيثير ضجّة كبيرة». وتعزو هذه العملية إلى رغبة المصرف المركزي في التخلّص من الانتقادات التي وجهها صندوق النقد الدولي إليه طوال السنوات الماضية، بسبب تضخّم ميزانيته نتيجة العمليات غير التقليدية المتواصلة، أي الهندسات المالية. فالصندوق كان يرى أن هذه الهندسات تتحوّل إلى ورم في ميزانية مصرف لبنان يوحي بأن المصارف على وشك الإفلاس. وكدليل على ذلك، فقد بلغ حجم القروض التي منحها مصرف لبنان للمصارف 36,8 مليار دولار في نهاية شباط 2019، وهو رقم يفوق قيمة الأموال الخاصة الأساسية للمصارف اللبنانية. أي إن المصارف اقترضت من مصرف لبنان ما يفوق رساميلها! كذلك بلغت ودائع المصارف لدى مصرف لبنان 124,3 مليار دولار، أي أنه بات كبيراً جداً ويوازي 65,5٪ من مجموع الودائع في القطاع المصرفي.

يأخذ صندوق النقد في الاعتبار أن هذا الورم ناتج من تنفيذ الهندسات التي انطوت على التأتي: يستقبل مصرف لبنان ودائع بالدولار من المصارف ويوظّفها بفائدة تراوح بين 5٪ و7٪. في المقابل، تحصل المصارف على قروض من مصرف لبنان بالليرة توازي 125٪ من المبالغ التي أودعتها لديه وبفائدة 2٪. وفي الوقت نفسه تشتري بقيمة هذه المبالغ أدوات مالية صادرة عن المصرف المركزي بفائدة 12٪. في المحصلة، تحقق المصارف أرباحاً من فرق الفائدة بما يعادل 17٪ مع بعض الفروقات الهامشية. وبنتيجة هذه العملية، كان مصرف لبنان يخلق أو يطبع كميات كبيرة من الليرة باستمرار لتمويل هذه العمليات. لكن المشكلة كانت في طريقة تسجيل هذه العمليات. فبدلاً من أن يجب أن يقوم مصرف لبنان بمقاصة (تصفية) بين ودائع المصارف وتوظيفاتها لديه وبين القروض التي منحها للمصارف، كان يجري تسجيل الرقم نفسه مرتين في الميزانية. مرّة في الموجودات، ومرّة في المطلوبات. هكذا بلغت قيمة المبالغ الصافية التي طبعها «المركزي» لتمويل هذه العمليات نحو 21 مليار دولار (ليس بالضرورة أن يشمل الرقم كل العمليات التي نفذها مع المصارف خلال السنوات الماضية، لكنه الجزء الأكبر). وهذا المبلغ لا يتضمن «الناتج» من الهندسة، أي ما نسبته 25٪ من قيمة المبالغ المقترضة والمقدّرة بنحو 5,3 مليارات دولار. كما لا يتضمن صافي الفرق بين فائدة توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان وقروضها منه، والذي يبلغ في المتوسط 8%، أي ما يعادل 1,3 مليار دولار.

هذه ليست المرة الأولى التي ينكشف فيها وجود «ألاعيب محاسبية» في حسابات مصرف لبنان. فمنذ فترة جرى التلاعب، خلافاً لكل المعايير، بميزان المدفوعات الذي بات يتضمن سندات الخزينة «يوروبوندز». وكان سلامة قد قدّم ورقة إلى رئيس الجمهورية فيها مؤشرات عن الوضع المالي والمصرفي، لا تشبه الأرقام التي ينشرها مصرف لبنان ولا تلك الموجودة لدى جمعية المصارف. وبحسب المطلعين، ثمة تاريخ من الألاعيب المحاسبية وغيرها، ما يثير الريبة في صحة حسابات المصرف وفي شفافيته المزعومة التي لا يمكن تصحيحها بجرّة قلم عبر الإيعاز إلى مديرية المحاسبة بإجراء المقاصة أو التصفية لتقليص حجم الميزانية. والشبهة أن تكون هذه المرّة واحدة من المرات التي انكشفت فيها هذه الألاعيب في مؤسسة ناظمة ورقابية للقطاع المالي في لبنان.

أرباح المصارف vs العملات الأجنبية

خطوة نقل 21,2 مليار دولار من ميزانية مصرف لبنان إلى «خارج الميزانية»، تكشف عن قيمة الأرباح التي تحققها المصارف من المال العام. التقديرات تشير إلى أن المصارف تحقق من عمليات بهذا الحجم أكثر من 1,3 مليار دولار سنوياً، وهذا المبلغ وزّعه مصرف لبنان على المصارف لتنفيذ سياساته النقدية من دون تبرير المردود. فهو يروّج أن الهدف من هذه العمليات امتصاص الدولارات التي تتيح له خلق الثقة لاستقطاب الدولارات من الخارج، والدفاع عن تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار. لكن المشكلة أن قيمة «العملات الأجنبية» التي يحملها مصرف لبنان في ميزانيته تراجعت من 35,8 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2017، إلى 31,9 مليار دولار في نهاية كانون الثاني 2019.

تقرير

«استقامة» سياسيّة نادرة فضّحت «العفن» القضائي

هذه المرّة لا علاقة للسياسة بالقضاء. هذه المرّة القضاء، هو نفسه، يُريد وبإصرار أن يرتكب قباحة. السياسيّون، وفي مرّة نادرة، يقولون له كن مستقلاً. لا تكن طائفيّاً ومناطقيّاً. فيما هو يقول كلا. لا أريد ذلك. نحن أمام واقعة لافتة. جديرة بأن نبني عليها لفهم أنّ المنظومة القضائيّة في لبنان لم تهبط علينا من الملكوت. إنّما هي إفراز طبيعي لمنظومة الاجتماع اللبناني برمّته

محمد نزال

ما الذي يُريده رئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي جان فهد، أكثر من «الضوء الأخضر» الذي قدّمه له رئيس مجلس النوّاب نبيه بري ليلتزم الدستور والقانون، إذ قال له: «هذا غلط، أنا كنت وزيراً للعدل لست سنوات والغينا التوزيع الطائفي، والآن نطالب بإعادة النظر (في تسمية القضاة) من دون الأخذ في الاعتبار الطوائف والمناطق. إذا كنا سنعتمد ذلك في القضاء فهذا أمر غير مرغوب». حصل هذا في جلسة مجلس النوّاب الأخيرة، وعلناً، بعدما بادر رئيس لجنة الإدارة والعدل النائب جورج عدوان إلى لفت نظر الحاضرين لمخالفة فهد، ومعه رؤساء غرف محكمة التمييز، حيال تشكيل ما يُسمّى «المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء». هذا برّي، ابن النظام الطائفي، يقول لـ«كبير القضاة»: لا تكن طائفيّاً ومناطقيّاً هنا، النّصّ الدستور والقانون، وكذلك هذا عدوان، ابن النظام نفسه، يقول للقاضي الآمر عينه. ما الذي يُريده فهد أكثر من تدخّل وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي، مؤيّداً كلام عدوان، قائلاً: «الغرف يجب أن تتغاضى عن التوزيع الطائفي والمناطقي، ولكن هذا حصل وهذه مخالفة، أمل إعادة النظر في الأمر». لم يكن لفهد والقضاة حجّة، بحسب ما نقل وزير العدل البرت سرحان في الجلسة نفسها، سوى أنّ هذه هي الطريقة التي جرى اتباعها سابقاً. عموماً، وبعد هذه «البهدلة» السياسيّة المُحقّة لـ«القضاء العالي» إيّاه، ظنّ كثيرون أنّ فهد سيعود عن المخالفة، وأنّه سيعمل على إرسال أسماء ثمانية قضاة، هم الأعلى رتبة بحسب درجات التسلسل القضائي (وهو ما ينصّ عليه الدستور صراحة)، الذين تسمّيهم محكمة التمييز (بجميع غرفها) (بحسب القانون)... لا الاكتفاء برؤساء الغرف، مع تقسيمهم وفق «التوازن الطائفي»، كما جرى أخيراً.

علمت «الأخبار» أنّ ما حصل، إثر تلك الجلسة، هو أنّ فهد، بصفته الرئيس الأول لمحكمة التمييز، وحكماً رئيس مجلس القضاء الأعلى، أرسل إلى برّي، عبر وزير العدل مرّة أخرى، رسالة ليس فيها سوى حجّته الأولى: «هكذا جرت الأمور في السابق». أرسل برّي رسالة فهد إلى النائب عدوان، بصفته النيابيّة ولكونه هو مَن لفت النظر إلى المخالفة، فما كان من الأخير إلا أن أعدّ رسالة ردّ إلى وزير العدل. ذكّر عدوان بنصّ المادة 2 من قانون أصول المحاكمات أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء (رقم 13 الصادر عام 1990) التي تتحدّث عن «التسمية والتعيين». عدّد عدوان المخالفات، في رسالته، ومنها أنّ القانون أناط مسؤولية التسمية والتعيين، للقضاة، بجميع غرف محكمة التمييز وليس فقط برؤسائها كما حصل فعلياً، وبالتالي «تكون هذه التسميات والتعيينات قد صدرت عن جهة غير مختصّة، مما يجعلها باطلة حكماً. وما يزيد هذه المخالفة جسامة هو أن رؤساء غرف محكمة التمييز عمدوا، فور استئثارهم بسلطة التسمية والتعيين، إلى تسمية أنفسهم قضاة في المحكمة، بحيث اقتصرت تسمية القضاة من خارجهم على عضو واحد». بالمناسبة، كل غرفة في محكمة التمييز تتألف من قاضٍ رئيس ومن قضاة مستشارين، ويظهر من خلال الخطوط التي اعتمدها فهد، ومن معه، مدى الاستخفاف بالقضاة المستشارين إلى حد اعتبارهم غير موجودين. من المعروف، بحسب الأعراف اللاعدلية في العدليّة، أنّ منصب المستشار هو بمثابة «عقوبة» لأي قاضٍ غير مرضي عنه من «السيستم» القضائي - السياسي. أحد هؤلاء القضاة المستشارين، وفي حديث له مع «الأخبار»، لم يستغرب هذا التجاهل له ولزملائه، ولكن «بصراحة أنني إنّو يتعرّض القضاء لبهدلة من قبل النوّاب، وهي بهدلة قانونية، ما بدّي أحكي أكتر».

في رسالة عدوان إلى وزير العدل إشارة إلى مخالفة ثانية، وهي الأبرز، إذ قال: «خالف رؤساء غرف التمييز المعيار المنصوص عليه في الدستور والقانون، والذي يتمثّل في تسمية القضاة الأعلى رتبة حسب درجات التسلسل القضائي، والذي يجرّدهم من أي سُلطة تقديريّة في هذا المجال. فبدا هؤلاء وكأنهم أعطوا تفسيراً انتقائيّاً لمفهوم «الأعلى رتبة» بينما النص حدّد أنّه وفق درجات التسلسل، على نحو منحهم هامشاً واسعاً في اختيار الأعضاء». هنا، ومن خلال قفز محكمة التمييز فوق النص الجلي للقانون والدستور، عبر التكلّف الاجتهادي في حكاية «الأعلى رتبة» هذه، يظهر وبصورة واضحة المعنى الملتبس لمفهوم «السُلطة القضائيّة» في وعي رئيس مجلس القضاء الأعلى، ومن سبقه أيضاً. بل يُمكن القول إنّها تظهير لثقافة مغلوطة سائدة بين كثير من القضاة. هذه الثقافة تجعل رئيس مجلس القضاء الأعلى يعتقد أنّه هو رئيس السُلطة القضائيّة، في حين أنّ هذه السُلطة، على عكس سُلطات أخرى، «منتشرة» وليس فيها هرميّة بالمعنى السُلطوي. في القضاء يكون كلّ قاضٍ سُلطة قضائيّة مكتملة الشروط حيال حكمه، وما عدا ذلك إنّما هو لتسيير المرفق العام من خلال الإدارة الوظيفيّة. من حق «كبّار القضاة» أن يغاروا من الزعماء السياسيين، وأن يودّ أحدهم التصرّف

> **يُصرّ القاضي فهد على المعيار الطائفي لتسمية قضاة المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء**

كزعيم على الطريقة اللبنانيّة، ولكن لا بدّ من تذكيره دائماً: أنت لست زعيماً. الأعلى رتبة في القضاء ليست كالأعلى رتبة في الجيش. هذه مسألة بديهيّة يتوقّع أن يعرفها كلّ قاضٍ مبتدئ.

والآن ماذا؟ النوّاب انتخبوا من بينهم الأعضاء النواب السبعة لعضوية المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، ويُنتظر أن يُبت في موضوع الأعضاء القضاة الثمانية. وفيما كابر «كبار القضاة» في رأيهم، يبدو أن عدوان يُصرّ أيضاً على موقفه، إذ ختم رسالته موضحاً: «لا يعتدّ إطلاقاً بأنّ هناك سابقة في هذا المجال، لأنّه في معرض النص لا يجوز الاجتهاد، وفي حالتنا الحاضرة يوجد نصّ ولا يجوز الاجتهاد... نطالب معاليكم بإعادة النظر بتسمية القضاة». عندما اتصلت «الأخبار» بسرحان لسؤاله عن الموضوع، اكتفى بالقول: «إلى الآن لا جديد. ما زلنا ندرس الأمر ونبحثه». بالمناسبة، لا علاقة للوزير، بحسب القانون، بتسمية القضاة وتعيينهم في هذه الحالة، بل الأمر متروك تماماً لغرف محكمة التمييز، ويلعب الوزير هنا دور «البريد» بين القضاة ومجلس النوّاب. هذا في الشكل، قانوناً. أمّا في الواقع، فإن شخصيّة الوزير لم تكن يوماً شكليّة في لبنان. لنتابع كيف ستنتهي هذه «الطوشة» المجانيّة غير المسلّية.

يحصل كلّ هذا اللغط حيال شيء اسمه المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، الذي، حتّى ولو انتظمت آليات تشكيله القانونيّة، هو أساساً شيء «بلا طعمة» من حيث الفاعليّة. جرى النص عليه في دستور «الطائف» للقول، أمام العالم: انظروا لدينا محاسبة للرؤساء والوزراء. كذلك للقول: انظروا لدينا «دولة حديثة» وما شاكل، في حين، وكما يعلم العالم كلّه، هي مجرّد مؤسسات شكليّة يأكلها العفن. هذا المجلس الذي بات كثيرون يدعون إلى إلغائه من أصله، والتعامل مع الرؤساء والوزراء قضائيّاً كما يُعامل أيّ مواطن آخر، أي محاكمتهم أمام القضاء العدلي، على غرار المعمول به في كثير من أنظمة العالم... ولبنان تحديداً أجدر من أي دولة أخرى بذلك.

يرفض عدوان حجّة فهد ويذكّره بأن لا اجتهاد في مقابل النص (هيلم الموسوي)

كورال تقدم منتجات جديدة اقتصادية وصديقة للبيئة

إن معظم السيارات مجهّزة بمحركات متطورة يعتمد أداؤها بشكل كبير على جودة الوقود. بهدف مساعدتك على الحفاظ على محرك سيارتك حسّنت كورال مجموعة منتجاتها عالية الجودة من خلال زيادة فعاليتها. يتوفّر بنزين EcoFuel الجديد بنوعين: ٩٥ خالٍ من الرصاص و٩٨ خالٍ من الرصاص.

للمرة الأولى في لبنان، تقدم شركة كورال أحدث ديزل صديق للبيئة EcoDiesel، ومن دون أي تكلفة إضافية. تم ابتكار EcoDiesel استناداً إلى الخبرات التكنولوجية الرائدة في تحسين استهلاك الوقود واختبارات تشغيل المركبات، وهو أفضل أنواع الديزل المتوفرة حالياً في الأسواق.

تحقيق

لطالما عُدّ القرب من العاصمة بيروت او البعد عنها، مقياساً لمدى الاهتمام بالمناطق في لبنان وتوفير الخدمات فيها. تلك البعيدة تعرف بالمناطق النائية، المحرومة، والخارجة عن رعاية الدولة... غير أن منطقة المدوّر باحيائها العديدة، واشهرها الكرنتينا، تكسر القاعدة. فالمنطقة الأكثر التصاقاً بالعاصمة تعدّ حتماً من صنف المناطق المحرومة والخارجة عن رعاية الدولة وبلديّة بيروت

منطقة محاصرة بالسرطان والنفايات... والمحرقة

المدوّر والكرنتينا: الأرض «الملعونة»

كل شيء على حاله العزيزة كما كان قبل إعادة إعمار بيروت

تحوّلت المدوّر من حيّ ترالي إلى منطقة يحذها الموت ويقطع أوصالها الأتوستراد (مروان طحطح)

أيلده الغصين

في المدوّر، والكرنتينا ضمناً، لا يمكن الزّائر أن يخلص إلى استنتاج محدد، بشأن ما إذا كان في منطقة سكنيّة أو صناعيّة أو عسكريّة أو تجاريّة، أو منطقة لجوء ومعامل نفايات. هي، تقريباً، كل ذلك. يخرج وفي رأسه خلطة انطباعات غريبة تراقفه

«الأساسي مش كلام»

لتسمية المدوّر قصّتان. واحدة تقول إن المنطقة أخذت اسمها من عائلة «المدوّر» التي كانت تسكن المنطقة قبل مئات السنين، ولها أملاك كبيرة. أو أنها حملته من صخرة على شاطئها ذات شكل شبه «مدوّر»، كان أهالي الأشرفية، وخصوصاً «السراسقة الأغنياء» يجلسون عليها لقضاء الوقت ولعب الورق وتدخين النراجيل. تقول الحكاية إن المتداعين إلى اللقاء على الشاطئ كانوا يحددون المكان «على الصخرة المدوّرة» إلى أن راج الاسم الذي نعرفه الآن. عائلاتها: شحيبر، الكحالة، عواد، العربانية، زعرور، الهبر، روفايل، الجلخ، سعد، الحريديني، قصيبر. بعض عائلات العرب: الخضر، المرعي، الخطيب، السعيد، الإبراهيم. أما تسمية الكرنتينا، فتعود كما يعرف كثيرون، إلى الـ «Quarantaine» (الكارنتين) أي الأربعون يوماً التي كان يفضيها الحجّاج الواصلون إلى المرفأ، على مدخل بيروت الشمالي، في الحجر الصحي خوفاً من نقلهم الأوبئة والأمراض. أما المسلخ الذي تعرف به المنطقة، فقد استُحدث أيام الانتداب الفرنسي، «حينذاك جاؤوا بخروف وذبحوه وقسموه إلى شقف ووزعوها على شاطئ بيروت من المنارة إلى عين المريسة وميناء الحصن والمرفأ هنا. علقوا الشقف في الهواء، الشقفة التي بقيت صالحة وطازجة، هي تلك التي علقت هنا في الكرنتينا، وعلى أساسها أنشأوا المسلخ» يقول مختار المدوّر فرنسوا الجلخ (الصورة).

إلى حدود الـ«داون تاون»، ليكتشف، على مشارف بيروت «المعروفة»، أنه خرج للتوّ من منطقة... منكوبة. فالمدوّر تابعة «بالاسم» لمدينة بيروت وبلديّتها، أما على أرض الواقع فلا شيء يوحي بذلك. آثار الحرب، الثكنات العسكرية، البيوت المتصدعة والهشة، برك المياه في طرقات غير مؤهلة... كل شيء على حاله المزرية كما كانَ قبل إعادة إعمار بيروت. يتردد بين الأهالي أن مخططات «إعادة الإعمار» ستتوسع، وكذلك المرفأ، وعليهم المغادرة. هذه «مواويل» سنويّة يسمع بها السكان، وتبعث فيهم الخوف من المشاريع التي تعِد لمنطقتهم و«تربطها» أيديهم عن الاستثمار فيها. مفاوضات البلديّة على قطعة أرض كبيرة يشغلها فوج المدفعية في الجيش اللبناني، ومحاولتها استرداد أراضي لها مستثمرة من عائلات كبرى في بيروت... توضع في إطار بناء مجمع بلدي موجد في الكرنتينا، أو بهدف إنشاء محرقة النفايات الموعودة. بناء المجلس البلدي، وفق السكان، «موّال نسمعه منذ عشر سنوات ليقنعونا بأن المنطقة ستتحسن وسيرتفع سعر الأرض، لكن لم يوضع له حجر أساس حتى الآن». التشكيك في جديّة مشاريع البلدية يُعزى إلى أنها لم تقدم إلى المنطقة أي مشروع إنمائي سوى حديقة البطريرك بولس المعوشي (بالتعاون مع الجامعة اليسوعية). أما المشروع «الأكيد»، بالنسبة إلى السكان، فهو محرقة النفايات التي تسوّق لها البلدية، بحسب شهود عيان، العمل على المحرقة «بدأ فعلاً. على الحوض تحت. تكفي مراقبة حركة الكميونات ليتبيّن أن بعضها يأتي محملاً بالنفايات للدخول إلى معمل الفرز والبعض الآخر محملاً بالردميات لإنشاء المحرقة. يعملون على الستر». رفض السكان للمحرقة لم تبدله الفيديوات التي عرضها رئيس بلدية بيروت جمال عيتاني، في إحدى الجلسات مع فعاليات المنطقة، عن محارق تعمل بالقرب من فنادق في عواصم عالمية. «لم نقتنع. في هامبورغ وفيينا وروتردام هناك رقابة وصيانة، أما هنا فستمرّ فترة وجيزة قبل أن تبدأ محرقتهم ببث سمومها والسرطان. دولة لا يمكنها صيانة شبكة الطرقات والصرف الصحي كي لا تغمرنا الفيضانات، هل يمكنها صيانة محرقة؟» يسأل أحدهم، مضيفاً: «حتى سماسرة الأراضي باتوا يعلمون أن المحرقة آتية ويفاوضوننا على أسعار منخفضة جداً».

المشاريع المؤجّلة تركت المنطقة بلا أي تحسين. وحدهم السكان تبدلوا. «عائلات الكرنتينا الأساسية هجرتها، بقي منها عدد لا يتجاوز أصابع اليد. لا يزال الملك لها، لكن معظم السكان الحاليين باتوا من الأغراب، من اللاجئين السوريين والعمال الأجانب»، وفق مختار المدوّر فرنسوا الجلخ. «الأغراب»، بدورهم، تحوّلوا إلى سكان تنقصهم خدمات كثيرة. رغم أن طبيعة الكرنتينا تسمح باستيعاب «الجميع» بكل اختلافاتهم، إلا أنها غير قادرة على دمج الجميع. كانها محطة يستقرّ فيها الوافدون والمهجّرون لفترة، ثم يعبرون منها إلى غيرها، يتطوّرون خارجها وهي باقية على حالها. هكذا حدث مع الأرمن الذين سكنوها ضمن مخيّمات في بداية لجوئهم إلى لبنان، ثم انتقل قسم منهم إلى مناطق أخرى بعدما شبّ حريق في المخيّم. وكذلك مع «عرب المسلخ»، كما يُطلق عليهم، الذين هجّر قسم كبير منهم إلى الناعمة وبشامون والجناح وغيرها. الأكراد أيضاً وجدوا في وقت سابق في المدوّر ملجأ لهم. يقول الجلخ إن «نحو 10 في المئة من أهالي المنطقة الأساسيين يسكنون فيها، من أصل 45 ألف ناخب على لوائح الشطب، أكثريتهم من الأرمن (لهم 9 مخاتير من أصل 12). باقي سكان الكرنتينا نازحون إلى مناطق لبنانية أخرى وإلى الخارج».

المدوّر منطقة شاسعة، إذ إن حدودها تتشكل «مع الجميزة حيث كانت مدرسة السانت فاميه، وشارع أرمينيا ومار مخايل، مروراً بخط الترامواي القديم ومصلحة السكك الحديد حتى نهر بيروت، وصولاً إلى البحر» بحسب الجلخ. وهي بذلك تتقاسم حدودها مع برج حمود، كما الصيفي والرميل، لكنها لا تشبههما بشيء. البحر، الذي يفترض أن يكون نافذتها الوحيدة لم يعد كذلك. «راح الشطّ». هذا ما يقوله السكان وهم يتذكرون «الشاطئ الأجمل والأنظف» في بيروت قبل أن تنتهكه الردميات والنفايات والمجارير. الشاطئ الذي تنقل الروايات أن المدوّر تستمد اسمها من صخوره، اختفى. «كنا نقف على صخرتي الشاشة والزيرة من الداخل وملعب سكّيان في النزلة. راحوا كلن». ويتابع: «كانت فنرى قعره لشدة صفاء المياه. رُدم البحر وتحوّل إلى عنابر وأرصفة ليستضيف الهنغارات والبواخر. صار الشاطئ ملوّثاً. فضلاً عن قسم ترفد إليه المجارير» هذا ما يتذكره المختار السبعيني عن طفولته. الشاحنات الخارجة من المرفأ مصيبة أخرى، إذ يسجّل يومياً «مرور العشرات من نوع قاطرة ومقطورة تصطدم بالبيوت والمارة، يقودون بطريقة رعناء بلا رقيب، خاصة الخارجة من الباب رقم 9 الذي فتح خلال الحرب ويجب إقفاله». يتذكر المختار، بعد أربعين سنة على «مخترته»، ملاعب كرة القدم الخمسة، «كان أحدها هنا مكان الحديقة، استطعنا تشكيل فرق مثل نادي المنتدى كانت تتبارى مع الأندية الكبيرة. بورة التيان كانت أيضاً ملعباً للفوتبول وعمروا مكانها. ملعب آخر كان بجانب سكة الحديد، وملعب لجهة السكة من الداخل وملعب سكّيان في النزلة. راحوا كلن». ويتابع: «كانت

دولة لا يمكنها صيانة شبكة الطرقات والصرف الصحي كي لا تغمرنا الفيضانات هل يمكنها صيانة محرقة؟

تقرير

«مجارير» التكرير تغرق أكبر سهول البقاع

رامح حمية

في محيط مدرسة سيدة البرج وحاجز الجيش اللبناني، عند تقاطع بلدات إبعات ودير الأحمر وشليفا، تغرق مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة في المياه الآسنة التي سبّبت «مجزرة وكارثة صحية وبيئية بحق لبنان بأكمله، لا المنطقة فقط»، بحسب رئيس اتحاد بلديات دير الأحمر جان الفخري، في اعتصام نفّذه أهالي قرى دير الأحمر وبتدعي وشليفا أمس، في باحة مدرسة سيدة البرج لراهبات العائلة المقدسة في دير الأحمر. وأوضح الفخري أن «المياه المبتذلة أغرقت السهل الأكبر في المنطقة الذي تبلغ مساحته نحو 12 كيلومتراً والذي كانت ترويه مياه نبعي عدوس ووردين، ويأكل كل اللبنانيين من منتجاته الزراعية». وفيما لفت النائب أنطوان حبشي إلى أن محطات تكرير الصرف الصحي في كل من إبعات ودير الأحمر واليمونة «تخرج المياه الآسنة منها كما تدخلها من دون معالجة»، ناشد المطران حنا رحمة الدولة اللبنانية «التحرك اليوم قبل الغد، لأن الموت بات على أبواب أبناء المنطقة، مع ارتفاع نسب الإصابات بمرض السرطان وأمراض أخرى».

وزاد الطين بلة إعلان شركة «البنيان» التي تتولى تشغيل محطة ايعات وقف العمل نهاية الشهر الجاري بعدما انتهت مدة عقد التشغيل البالغة قيمته مليار ليرة سنوياً نهاية العام الماضي. رئيس مجلس إدارة الشركة حسين الموسوي، أوضح لـ«الأخبار» أن الشركة «لم تتقاض أي مبلغ منذ مطلع تموز الماضي»، ورفض الاتهامات التي وجّهها حبشي إلى المحطة بتسببها بالتلوث في سهل دير الأحمر، مشيراً إلى أن المياه الآسنة التي أغرقت السهل «مصدرها مجارير بلدة شليفا

> **محطة ايعات غير مجهزة لتكرير مياه الصرف الصحي الصناعي**

المياه الآسنة أغرقت سهول إيعات وشليفا ودير الاحمر والكنيسة (رامح حمية)

ومحطتا التكرير اللتان لا تعملان في دير الأحمر واليمونة. إذ تصبّ المياه المبتذلة الخارجة من البلدات الثلاث في مجرى السيل، وبسبب كثافة الأمطار هذه السنة وصلت المياه الآسنة إلى بلدة الكنيسة حيث مجرى السيل مغلق بسبب إقامة البعض سدود ترابية فوقه». الموسوي أكد أن محطة ايعات «تعمل وفق المواصفات المتفق عليها، وقد تحقق فريق من أمن الدولة من ذلك قبل أسبوعين. كذلك تعمل فرق من مؤسسة مياه البقاع ومنظمة الفاو الدولية على أخذ عيّنات من المحطة دورياً. ولدينا نحو 40 دونماً من الأراضي المحيطة نعمل على تشميس الحمأة الناتجة من المحطة فيها ومعالجتها بمواد كيماوية». وأقرّ الموسوي، من جهة أخرى، بأن المحطة التي بُنيت عام 1998 وتشغلها «البنيان» منذ عام 2013، «تحتاج إلى تحديث وأحواض لمعالجة مياه الصرف الصناعية. إذ إنها غير مجهزة لمعالجة مياه الصرف الناتجة عن المصانع ومعاصر الزيتون ومعامل الألبان ومحطات المحروقات والمسالخ، ما يجعل المياه الخارجة منها غير صالحة لريّ المزروعات. وقد أبلغنا المسؤولين عن ذلك في كتب رسمية». وأقرّ بأن مزارعين كثراً يعمدون إلى ري مزروعاتهم من المياه الآسنة قبل وصولها إلى المحطة ومن المياه التي تخرج منها في قنوات ري مفتوحة تخترق سهول إيعات وشليفا ودير الأحمر والكنيسة وأطراف بلدة بتدعي، «لكن هذه مسؤولية القوى الأمنية والأجهزة القضائية».

وفي السياق نفسه، عقد في بعلبك أول من أمس اجتماع موسع ضم تكتل نواب بعلبك الهرمل ورؤساء بلديات ومخاتير أعلن خلاله النائب حسين الحاج حسن أنه سيلتقي غداً وزيرة الطاقة والمياه ندى البستاني ورئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر للبت في مشاكل محطات التكرير في اليمونة وايعات وإعادة تأهيلهما، وإضافة محطة تكرير دير الأحمر إلى عملية التأهيل، لعدم قدرة البلدية على تمويلها.

تقرير

مرج بسري ممنوع على الشعب... ونوابه

أهالٍ خليله

منعت القوى الأمنية أمس مجموعة من الناشطين يتقدمهم النائبان أسامة سعد وإبراهيم عازار من دخول مرج بسري في إطار التحركات الإحتجاجية ضد مشروع السد المنوي إنشاؤه في هذه المنطقة.

وكما في نهاية كل أسبوع، تجمع عدد من الناشطين على جسر بسري احتجاجاً على المشروع الذي ينوي مجلس الإنماء والإعمار تنفيذه بقرض من البنك الدولي. وكالعادة، تقدم سعد المتظاهرين الذين توجهوا نحو ساحة البلدة تمهيداً للدخول إلى المرج، حيث ستنشأ بحيرة وسد فوق مساحة ستة ملايين متر مربع من الأراضي الزراعية والمواقع الأثرية. وكعادتها أيضاً، سبقت القوى الأمنية وصول المتظاهرين لتستحدث حواجز تمنعهم من الدخول إلى الوادي، الجديد في مشهد أمس، عدا عن كثافة عديد وحدات مكافحة الشغب، كان مشاركة الجيش اللبناني في منع من أرادوا عبور الفاصل الحديدي الذي استحدثه مجلس الإنماء والإعمار والشركة التركية المتعهدة (نيوريل أوزالتن). وفي خطوة لافتة، شكل عناصر الدرك حاجزاً بشرياً في الطريق إلى الوادي ولم تفلح مناشدات المتظاهرين ومعظمهم من أهالي المنطقة وأصحاب الأراضي، بالسماح لهم بالعبور. سعد دعا في كلمة ألقاها في المعتصمين «القوى التي تتحدث عن محاربة الفساد إلى البدء بالتصدي للمافيات والإستماع إلى صوت الشعب اللبناني لأنه الأحرص على بلده»، مذكراً بأنه دعا النواب والوزراء «لزيارة المنطقة قبل اتخاذ أي قرار، إلا أن أحداً منهم لم يحضر». منسق «الحملة الوطنية لإنقاذ مرج بسري» رولان نصور قال لـ«الأخبار» إن الحملة ستبدأ برفع شكاوى ومراجعات قضائية ضد الجهات المسؤولة عن المشروع.

سلوك مبابيه اختلف عن السابق (فرانك فيف ـ أ ف ب)

إنكلترا لتأكيد التفوق والبرتغال لاستعادة الثقة

بعد أن استهلت منافسات المجموعة الأولى بفوز كاسح بين جماهيرها في «ويمبلي» على تشيكيا بخمسة أهداف نظيفة، تحل إنكلترا (اليوم 21:45 بتوقيت بيروت) ضيفة ثقيلة على مونتينيغرو، باحثة عن مواصلة وتيرتها التي بدأتها بالوصول إلى نصف نهائي مونديال روسيا 2018، ثم التأهل إلى دور الأربعة للنسخة الأولى من دوري الأمم الأوروبية. ويعوّل «الأسود الثلاثة» بقيادة غاريث ساوثغيت كثيراً على نسخة 2020، في محاولة الفوز باللقب القاري الأول لهم، ولا سيما أن مباريات نصف النهائي والنهائي ستكون على ملعبهم «ويمبلي» في هذه النهائيات التي ستقام في 12 مدينة احتفالاً بالذكرى الستين لانطلاق البطولة القارية.

وستكون مواجهة اليوم الأولى منذ 2013 بين الإنكليز ومونتينيغرو، المتعادلة في مباراتها الأولى مع مضيفتها بلغاريا (1-1). حينها، تعادل المنتخبان (1-1) ذهاباً، وفازت إنكلترا إياباً على أرضها (4-1) في تصفيات مونديال 2014. وسبق للمنتخبين أن تواجها في تصفيات كأس أوروبا 2012 التي كانت الأولى لمونتينيغرو بعد الاستقلال عن صربيا، فتعادلا من دون أهداف، ومن ثم (2-2).

وسيكون لاعبو المنتخب البرتغالي، حامل اللقب، وقائدهم كريستيانو رونالدو، العائد إلى أبطال 2016 للمرة الأولى منذ ثمن نهائي مونديال روسيا في حزيران/يونيو الماضي، أمام اختبار صعب ثان على أرضهم بمواجهة صربيا في التوقيت ذاته، بعد أن اكتفوا بتعادل سلبي مع أوكرانيا الجمعة في شبونة. وبعد الجولة الأولى، كان مفاجأةٌ أن تتصدر لوكسمبورغ المجموعة الثانية بعد فوزها على ليتوانيا (2-1)، أمام البرتغال وأوكرانيا وصربيا التي تخوض اليوم مباراتها الأولى. وستحاول لوكسمبورغ المحافظة على مركزها عندما تستضيف أوكرانيا ومدربها أندريه شيفتشنكو.

تصفيات يورو 2020

«رؤوس حامية» في باريس والمنتخب
هل يتكرر مشهد رابيو مع مبابي؟

في مستهل مبارياته ضمن التصفيات المؤهلة إلى كأس أوروبا «يورو 2020» حقق المنتخب الفرنسي فوزاً كبيراً على مولدوفا بأربعة أهداف لهدف واحد. اليوم يستضيف منتخب الديوك نظيره المنتخب الأيسلندي (الساعة 21:45 بتوقيت بيروت). المهمة على الورق تبدو سهلة لأبطال العالم. مشكلة الكرة الفرنسية اليوم ليست في النتائج، بل في مزاج اللاعبين الصعب والمتقلب. وربما السبب يكون «الدلم» الزائد

حسن رمضان

بعد خيبة النسخة الأولى من دوري الأمم الأوروبية «uefa nations league»، وخروج المنتخب الفرنسي، وعدم تمكّنه من التأهل إلى الدور نصف النهائي، يستعد أبطال العالم من جديد، لخوض تجربة قارية أوروبيّة جديدة في 2020، تتمثّل بنهائيات «اليورو». فاز الفرنسيون في المباراة الأولى من التصفيات المؤهلة إلى اليورو، وهم يستعدون لمواجهة أيسلندا، في المباراة التي ستحتضنها العاصمة الفرنسية باريس على «استاد دو فرانس»، وستكون الجماهير الفرنسية حاضرة لمؤازرة منتخبها الوطني، المنتخب الذي عوّض هذه الجماهير خيبات أمل فرق الدوري المحلية، والحديث هنا عن النادي الباريسي، باريس سان جيرمان.

النادي الأخير، أدى دوراً كبيراً في التغيّر الذي طرأ على شخصيّة اللاعبين الفرنسيين وغير الفرنسيين وثقافتهم، بعدما ارتدوا القميص الخاص به، كيف ذلك؟

الجميع يعلم من هو اللاعب الشاب كيليان مبابي، النجم الفرنسي الصغير الذي خطف كل الأضواء بعد صفقة انتقاله من نادي الإمارة الفرنسية موناكو، وصولاً إلى نادي العاصمة. تغيّر مبابي، تماماً كما تغيّر لاعبون سبقوه، عندما ارتدوا هذا القميص. أصبح مغروراً، يسجّل الكثير من الأهداف ويحتفل بطرق غريبة، لم يكن يقوم بها عندما كان في موناكو، ربّما للشهرة دور في هذا الأمر، إلّا أن الدور الأكبر في إظهار هذه الشخصيّة المغرورة، هو الـ«بي أس جي» عينه. سطوة النادي الباريسي على باقي الفرق الفرنسية في الدوري المحلّي، والفارق الكبير في إمكانات باريس سان جرمان وأبرز الفرق الفرنسية المتصارعة على المراكز الأربعة الأولى كمرسيليا وليون ومونبلييه وليل وغيرها، أسهمت ربما بظهور هذه الثقافة لدى اللاعبين.

أدّت هذه الهوة الكبيرة، إلى شعور بعض لاعبي باريس بأنهم أقوى وأفضل من الفرق الأخرى، وهذا ما ولّد بطبيعة الحال، الـ«أنا» الضخمة جداً لدى لاعبي النادي المملوك من شركة قطر للاستثمارات، ويراسه رجل الأعمال القطري ناصر الخليفي. هذه الـ«أنا»، تتحوّل إلى «بالون كبير»، في المحافل الأوروبية، على اعتبار أن عدم الاحتكاك بفرق متقدّمة على الصعيد الفني في الدوري المحلي أو الكاس، يُسهم في هذا الفشل المتكرر الذي يصيب باريس سان جرمان في كل نسخة من دوري أبطال أوروبا، وأكبر دليل على ذلك، ما حدث في المباراة الأخيرة للـ«بي أس جي» في دوري الأبطال أمام مانشستر يونايتد قبل أسابيع قليلة.

مبابي، أخذ الكثير من شخصيّة لاعب، أو إذا صح التعبير، من «ضحيّة» سابقة لهذا النظام الباريسي، وهو نيمار. اللاعب البرازيلي الذي كان يرى فيه الجميع مشروع نجم فوق العادة، ووريث للاعبين كبار في بدوره بلغت قيمة صفقة انتقاله ما يفوق 160 مليون يورو بقليل، يحمل على كتفيه هذا المبلغ الكبير، ويحاول كل يوم إثبات أحقيته بهذه القيمة. 25 هدفاً في الدوري المحلي هذا الموسم لمبابي، إلّا أن كل هذه الأهداف لم يستطع من خلالها اللاعب الشاب أن يؤهّل فريقه إلى الدور ربع النهائي من دوري الأبطال.

> مسؤولية الجهاز الفني للمنتخب الفرنسي أن يضبط اللاعبين

مبابي، كيمبيمبي، أدريان رابيو، لايفن كورزاوا، هم ضحايا الفريق الباريسي الذين ينشطون فيه، فلا يوجد تطوّر في المسيرة الرياضية لهؤلاء اللاعبين، إذا ما قرروا الاستمرار في باريس. ومن قرر منهم الرحيل، سيتلقّى عقوبات فنية لن يتوقعها ولم يكن ليتوقّعها، تماماً كما حدث مع رابيو، الذي أصبح يتدرّب مع الفريق الثاني في باريس، وكل ذلك، بسبب معرفة المسبقة بأن مستقبله مع الفريق الباريسي لن يكون جيّداً، وقرر الرحيل عن حديقة الأمراء، لكن الأمر لم يعجب الإدارة التي فرضت عليه عقوبات، لتخرج والدته قبل أيّام وتقول ان ابنها «محجوز» مع باريس سان جيرمان. هذه العقلية قد تنتقل إلى المنتخب الفرنسي الأوّل من خلال اللاعبين الذين يلعبون لنادي العاصمة، وأوّلهم مبابي. الأمور حتى الآن لا تزال تحت السيطرة، ولكن ربما لقب جديد للمنتخب يجعل اللاعبين يصابون بجنون العظمة. فاز المنتخب بكأس العالم، ولكنه عاد إلى أرض الواقع في دوري الأمم الأوروبية. الأمر بالتأكيد يقع على عاتق الجهاز الفني والمدرب ديديه ديشان، الذي عليه إيقاف أي لاعب يسعى إلى التمرد، أو يشعر بأنه فوق الجميع. مباراة جديدة ستشكل اختباراً للفرنسيين، أمام منتخب أيسلندي معروف بقوّته البدنية، وصراعه حتى النهاية.

تصفيات كاس آسيا

الأولمبي اللبناني يخسر أمام السعودية

لم ينجح المنتخب اللبناني في التأهل إلى بطولة كأس آسيا «تايلند 2020»، بعد الخسارة أمام نظيره السعودي بهدفين من دون رد، ضمن الجولة الثانية من المجموعة الرابعة. خسارةٌ أبقت المنتخب في المركز ما قبل الأخير، بفارق هدف عن المنتخب المالديفي، وإقصاءً من التصفيات هو الرابع في المشاركات الأربع، وخسارة هي العاشرة من 14 مباراة.

بعد المباراة الماضية، غطّى إهمال المسؤولين عن المنتخب على القيادة الفنّية له. على الرغم من الأخطاء الفردية للاعبين، والتي يعود سببها أيضاً إلى قلّة التحضير، إلا أن التشكيلة الأساسية التي دخل بها المدرب الصربي ميليتش كورسيتش أمام الإمارات طرحت العديد من علامات الاستفهام، فيما كانت تبديلاته مستغربة، خاصة مع إخراج أحد لاعبي الارتكاز الاثنين في وسط الملعب، يحيى الهندي، وإشراك الجناح علي الحاج مع انطلاق الشوط الثاني، حين كان المنتخب متأخراً بهدفين لهدف، الأمر الذي أسهم في تسجيل الإماراتيين أربعة أهداف أخرى.

في لقاء السعودية، غيّر كورسيتش في تشكيلته الأساسية، فأدخل مهاجم الأنصار موسى الطويل، في مركز الوسط المتأخّر، على حساب يحيى الهندي، ومعه شارك ثاني هدافي الشباب الغازية خليل بدر بدلاً من محمد قدوح، ولعب حسن مهنا بدلاً من حسين منذر. هكذا أفرغ المدرب تشكيلته من لاعبي الارتكاز مع فرقهم، مُشركاً لاعبين بإمكانات هجومية بدلاً منهم، ولو أن الطويل نجح في مهمته. خط الدفاع لم يتغيّر، وبقي قوامه مؤلفاً من حكمت زين، حسين شرف الدين، مارك مهنا وعلي فحص، ومعهم الحارس هادي مرتضى، فيما لعب كريم درويش وفؤاد عيد في الهجوم.

خطّة المنتخب اللبناني الدفاعية نجحت في إقفال اللاعبين السعوديين حتى الدقيقة 29، حين كان عبد الرحمن اليامي قريباً من افتتاح التسجيل، لكن تسديدته القريبة تصدّى لها الحارس هادي مرتضى، قبل أن يُكملها عبد الرحمن غريب في القائم الأيسر. بعد أقل من دقيقة، نجح اليامي في تسجيل الهدف الأول، متابعاً عرضية زميله على الجهة اليمنى برأسه إلى الشباك. شوطٌ لم يصل فيه لاعبو المنتخب الوطني إلى المرمى السعودي في ظل اعتمادهم على الهجمات المرتدة والركلات الثابتة.

> لم ينجح المنتخب اللبناني في التأهل إلى بطولة كاس آسيا «تايلند 2020»

هذه الخسارة العاشرة من 14 مباراة (عدنان الحاج علي)

في الشوط الثاني لم يتغيّر الكثير. أداءٌ سلبيٌّ من الطرفين ووسط تفوّق سعودي، من دون محاولاتٍ هجومية من الجانب اللبناني. كورسيتش حاول تعزيز الهجوم بإدخال محمد قدوح بدلاً من بدر، وبعده هداف السلام زغرتا اليكس بطرس بدلاً من فؤاد عيد، بعدما أشرك الظهير مصطفى كساب على حساب شرف الدين بداعي الإصابة. أبرز الغائبين كان علي الحاج، الذي شارك في الشوط الثاني من المباراة الماضية، كما غاب حسين منذر أيضاً. تبديلاتٌ لم تُغيّر من مجرى المباراة، ولاعبو المنتخب لم يسددوا أي كرةٍ على مرمى الحارس محمد اليامي، في حين كانت محاولات السعوديين ضعيفة، حتى سجّل سعد السلولي هدفاً ثانياً في الوقت المحتسب بدلاً من الضائع، مستغلاً خطأً مشتركاً بين الدفاع والحارس.

ويلتقي المنتخب اللبناني مع نظيره المالديفي غداً الثلاثاء (16,25 بتوقيت بيروت) ضمن الجولة الثالثة. الأخير خسر أمام المنتخب الإماراتي بثلاثة أهداف من دون رد في المباراة الأخيرة، كما سقط أمام المنتخب السعودي بستة أهداف من دون رد ضمن الجولة الأولى. وستكون هذه المباراة الأخيرة للجهاز الفني الحالي، إذ ينتهي عقد المشرف على المنتخب ميوداغ رادولوفيتش ومساعده ميليتش كورسيتش ومدرب الحراس سردان كلايافيتش في أيار/مايو المقبل، وقد كشف الاتحاد اللبناني لكرة القدم عن عدم تجديد عقد الجهاز الفني، في حين لن يخوض المنتخب الأول مباريات وديّة خلال الفترة المقبلة.

(الأخبار)

الكرة اللبنانية

عودة «زعيم الضاحية» إلى الدرجة الأولى

عبد القادر سعد

عند الساعة الرابعة والدقيقة الواحدة والعشرين من عصر أمس الأحد أطلق الحكم الدولي محمد درويش صافرة نهاية مباراة البرج وضيفه الأهلي صيدا، ضمن الأسبوع العشرين من دوري الدرجة الثانية. صافرة أعلنت فوز البرج في المباراة وتأهله رسمياً إلى دوري الدرجة الأولى. لحظة انتظرها جمهور البرج لستة عشر عاماً منذ هبوطهم في موسم 2002-2003 إلى الدرجة الثانية. منذ ذلك الحين مرّ النادي العريق وحامل كاس لبنان بأصعب الظروف التي أوصلته إلى الدرجة الرابعة، قبل أن يبدأ مشوار العودة مع المدرب حسن المقداد «ميدو». عودة توقفت في الموسم الماضي مع فشل الفريق في الصعود إلى الأولى. تسلّم المدرب محمد الدقة المهمة. حقق الحلم وصعد. البرج في الدرجة الأولى. عبارة طالما انتظرناها. مواقع التواصل الاجتماعي كانت مشتعلة على مدى أسبوع، انتظاراً للمباراة الحدث. أحد المشجعين «البرجيين» لخّص حالة جمهور البرج حين قال: «أريد أن أرى البرج في الدرجة الأولى، وبعدها لا أبالي أن أموت». مشجع يحلم بأن يرى فريقه في الدرجة الأولى. مشهدٌ تحقق أمس على ملعب بحمدون.

كل الأجواء كانت تمهّد لاحتفال تاريخي. الأحوال الجوية ممتازة، الملعب ممتلئ. المدرجات المخصصة لجمهور البرج غصّت بالحضور قبل ساعة وربع على بداية اللقاء. جزء آخر من الجمهور وقف خلف أسوار الملعب، بعد أن ضاقت المدرجات به بحمدون. إجراءات تنظيمية وأمنية على أعلى مستوى، وروح رياضية عالية بين الناديين. روحٌ تجلّت بالدرع المقدمة من إدارة نادي البرج إلى مدرب الأهلي صيدا إبراهيم عيتاني. لا شك في أنها بادرة طيبة، ولكن لا تخلو من غمزٍ من قناة ما حصل مع عيتاني في الأسبوع الماضي. حينها تعرّض المدرب الخلوق للضرب من جمهور نادي شباب البرج الغريم والجار اللدود لنادي البرج.

البرج دخل إلى اللقاء وهو يحتاج لنقطة ليضمن تأهله. لكن «الأصفر» نجح في حصد النقاط الثلاثة حين فاز على الأهلي صيدا (1-0). الهدف سجّله بانيس بيزا في الدقيقة 21 بعد مجهود من «الجرافة» بابي تنيدوم. كان باستطاعة البرجيين الخروج بنتيجة أكبر، لكن تألق حارس الأهلي صيدا حسن مرسل، وتسرّع مهاجميه، وفي بعض الأحيان «رعونتهم»، أبقت النتيجة (1-0)، لكنها كانت كافية لإطلاق فرحة جنونية للبرجيين.

سريعاً ارتدى لاعبو البرج قمصاناً سوداء تزينها عبارة لها معانٍ كثيرة في حصد النقاط الثلاثة حين عبارة هي أقرب إلى الرسالة للجار شباب البرج والجار الثاني شباب الساحل بأن الموسم المقبل سيشهد «ديربيات» في الضاحية من العيار الثقيل.

شباب البرج أيضاً اقترب من الدرجة الأولى، بعد أن فاز على ضيفه النهضة بر الياس (2-1) على ملعب النبي شيت، في مباراة أُقيمت من دون الجمهور. قلب الشباب تأخره بهدف إبراهيم عقل في الدقيقة 15، إلى فوز عبر هدفي حسن خاتون وجان أسيري. فوز عزّز وصافة شباب البرج برصيد 44 نقطة بعيداً بخمس نقاط عن الأهلي صيدا قبل أسبوعين على نهاية الدوري.

أسفل الترتيب شهد مشهداً حزيناً بسقوط هومنتمن إلى الدرجة الثالثة بعد خسارته أمام ناصر بر الياس (1-2) على ملعب برج حمود. تجمّد رصيد هومنتمن عند 14 نقطة، وتأكّد سقوطه. لكن باقي النتائج أشعلت الصراع على الهروب من المركز الحادي عشر الذي احتله الشباب العربي برصيد 20 نقطة بعد سقوطه أمام الاجتماعي الثامن بـ23، والمبرة السابع بـ23 (4-3)، متأخراً بنقطة عن ناصر بر الياس العاشر بـ21 نقطة خلف الإصلاح التاسع بـ22 والنهضة والحكمة السادس بـ25 نقطة.

تضاربت المشاعر في الأسبوع العشرين من الدوري اللبناني لكرة القدم للدرجة الثانية. فرح وحزن في آنٍ واحد. فرح بعودة نادي البرج إلى الدرّجة الأولى بعد ستة عشر عاماً. وحزن على سقوط نادي هومنتمن إلى الدرجة الثالثة

> شهد الأسبوع العشرون سقوطاً محزناً لهومنتمن العريق إلى الدرجة الثالثة

احتفالات كبيرة لجمهور البرج (عدنان الحاج علي)

على الغلاف

أربعة أعوام من العدوان: المهزومون يريدون الخروج!

العام الخامس... والأخير؟

المتابعون لكواليس المفاوضات يشيرون إلى انعطافة تلوح في الأفق (أ ف ب)

خليك كوثراني

في خضمّ تحركاته لتنظيم مشاورات السويد، التقى مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، مارتن غريفيث، بأحد السياسيين العرب. سأله الأخير: هل تدعم السعودية جدياً عملك سيد غريفيث؟ ضحك الوسيط الدولي، والتفت إلى محدّثه وقال: انظر، أتفهّم سبب سؤالك. بصراحة، في بداية عملي عندما تم تعييني كانوا متجاهلين لأي مبادرة من قِبَلي، ولا يظهرون مبالاة تذكر بتحقيق شيء. أما الآن فالأمر تغيّر تماماً، هم من بادر إلى الاتصال وطلب تفعيل الجهود وأكد الدعم لهذا التحرك والتشجيع عليه.

ليست حرب اليمن على حالها منذ أربعة أعوام، هذا على الأقل بالنسبة إلى كل من الرياض وصنعاء. قبل عام من الآن، وصل خيار التحالف السعودي ـ الإماراتي، المدعوم أميركياً وبريطانياً، إلى طريق مسدود ميدانياً. أراد المعسكر الرباعي إحداث اختراق في الخريطة التي يمكن أن ترسو عليها أي خطة للخروج وإنهاء الحرب، فكانت معركة الحديدة على قاعدة انتزاع السواحل من «أنصار الله» وحلفائها ليسهل إخضاعها وتحجيمها في أي تسوية. يعترف الإماراتيون والسعوديون بأن معركة الساحل الغربي خيضت على أساس أنها بوابة خروج مشرف ولائق. خروجٌ أكثر من يطلبه في الرسائل المتجهة صوب صنعاء ومسقط وطهران ووسطاء آخرين، منذ مدة، ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وبعده بدرجة أقل حليفه ولي العهد الإماراتي محمد بن زايد، وصل خيار التحالف السعودي ـ الإماراتي، المدعوم أميركياً وبريطانياً، إلى طريق مسدود ميدانياً. أراد المعسكر الرباعي إحداث اختراق في الخريطة التي يمكن أن ترسو عليها أي خطة للخروج وإنهاء الحرب، فكانت معركة الحديدة على قاعدة انتزاع السواحل من «أنصار الله» وحلفائها ليسهل إخضاعها وتحجيمها في أي تسوية. يعترف الإماراتيون والسعوديون بأن معركة الساحل الغربي خيضت على أساس أنها بوابة خروج مشرف ولائق. خروجٌ أكثر من يطلبه في الرسائل المتجهة صوب صنعاء ومسقط وطهران ووسطاء آخرين، منذ مدة، ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وبعده بدرجة أقل حليفه خاشقجي، والندوب التي تركتها حتى الآن على العلاقة مع الولايات المتحدة، وأوضح تجلياتها استمرار محاولات الكونغرس إيقاف المشاركة الأميركية في الحرب.

لا يزال محمد بن سلمان يوسم، في إعلام خصومه، بالتهوّر. إلا أن الأشهر الماضية، منذ أزمة خاشقجي تحديداً، ولّدت جنوحاً نحو التهدئة بدأت تتلمسه دول عديدة في المنطقة ليست على وئام مع الرياض. هذا مثلاً ما تشعر به بغداد، التي تلقّى رئيس وزرائها الشهر الماضي اتصالاً من ابن سلمان لم يعلن عنه وقتها، وُصف عراقياً بأنه إيجابي على درجة غير معتادة. سبقت الاتصال بأيام زيارة وفد عراقي إلى السعودية حيث التقى ابن سلمان، وبحث التوسط في جملة من الأزمات الإقليمية، ليلقى تجاوباً مفاجئاً من ولي العهد السعودي. على هامش اللقاء، قال ابن سلمان إنه لا يريد للحرب في اليمن أن تستمر، وهو موقف مشابه لما سمعه مسؤولون عرب التقوا به أخيراً. لم تكن هذه لهجة الأمير الشاب قبل عامين، حين نقل عنه أحد الدبلوماسيين العرب قوله، بلغة متشددة، إنه مستمر في الحرب حتى آخر جندي سعودي.

يؤكد المعنيون بتفاهمات السويد، التي تقف وراء مسارها بريطانيا، أن كل ما تم التوصل إليه ليس اتفاقات إنسانية محدودة، بل محطة اختبار متقدم في سياق سياسي مستجد يقود باتجاه إيقاف الصراع. تفضّل «أنصار الله» إظهار استعداداتها العسكرية لعودة السعودية وحلفائها إلى التصعيد، وذلك رغم شعورها الضمني بعد طول صمود بإحراز تقدم كبير لصالحها على مستويات البنية العسكرية والمزاج الشعبي والخارطة السياسية الداخلية والإقليمية التي أحدث فيها انقلاباً كبيراً مفصلان مهمان: الأزمة الخليجية ونتيجة المعركة مع علي عبد الله صالح. كذلك، لا تخفي الحركة اليمنية اعتقادها بأن ما يجري في اليمن لا ينفك عن مسار المحاور المتصارعة في الإقليم، حيث تعاني «الأدوات الأميركية» عموماً تراجعاً فادحاً سيتطلب مراجعة واشنطن لاستراتيجيتها في المنطقة، ما قد يصبّ في صالح إيقاف الحرب. ترى مصادر مطلعة أن توقّع انتهاء الحرب سريعاً وببساطة أمر مغرق في التفاؤل، في ظلّ عدم وضوح الموقف الأميركي وضياع حلفاء واشنطن، لكنها تؤكد أن العام الخامس يحمل مؤشرات «إيجابية» تطفو للمرة الأولى على السطح.

مقالة

لا انتصار للخارج

(أ ف ب)

عبد الباري طاهر

في قصيدته «أنشودة المطر» يصرخ الشاعر العراقي الكبير بدر شاكر السيّاب: «ما مرّ عام والعراق ليس فيه جوع». بلد النهرين، دجلة والفرات، تستوطنه المجاعة!

اليمن الفقير بالأنهار والأمطار، والمدجّج بالأمية والسلاح والقبائل المتحاربة عبر التاريخ، وطن حرب ومجاعة. حاكمه علي عبد الله صالح كان دائم التفاخر بأن شعبه يختزن ستين مليون قطعة سلاح، لكلّ مواطن أكثر من سلاحين.

يردّد المصري كل صباح: «يا فتاح يا عليم، يا رزاق يا كريم». ويردّد «المبندق» اليمني: «يا الله بحرب، والا حراب، والا مصيب من الرب!». فالحرب لدى المقاتل اليمني وسيلة الرزق وسبيله الوحيد.

ذات هزيمة، قال قائد تركي: «ما وجدنا لجيشنا مسبباً كالهزيمة». ويردد بعض المؤرخين: «اليمن مقبرة الغزاة»، ولكنه حالياً مقبرة لأبنائه أيضاً.

ما مرّ عام ليس فيه حرب. تكاد الحرب تكون جزءاً من الذاكرة الوطنية، والتاريخ المكرور والمستدام. يشترط المذهب الزيدي في الحاكم أن يكون شجاعاً ومحارباً، وتقوم إمامة الحاكم على مبدأ الخروج ومعناه الخروج بالسلاح؛ لفرض سلطة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يعني غير السلطة والاستقناع فيها. الحرب ـ بالأساس ـ حرب أهلية شبه مستدامة، لكن التدخل الإقليمي حوّلها إلى حرب مركّبة، وأعطى لها البعد الإقليمي والدولي.

الحرب في اليمن وعليه لم تبدأ بانقلاب «أنصار الله» وعلي عبد الله صالح في الـ21 من أيلول/ سبتمبر 2014، ولا بتدخل «التحالف العربي». صحيح أن هذا الانقلاب والتدخل الإقليمي قد نشرا الحرب في اليمن كلها، وأعطيا هذه الحرب الكريهة أبعاداً إقليمية ودولية.

الحرب في اليمن، عبر التاريخ القريب والبعيد، لا علاقة لها بمذهب أو طائفة، وليست مقتصرة على قبيلة أو منطقة أو جهة. المأزق أن التركيبة المجتمعية القبائلية والجهوية هي جذر الحروب وأساسها، وهو ما فطن إليه عالم الاجتماع العربي، عبد الرحمن بن خلدون. وإذا كانت الحرب سبب دمار الحضارة اليمنية، فإن التصالح والتآخي أساس بناء الحضارة اليمنية، وقوة اليمن وازدهاره كما تشير آيات القرآن الكريم.

الحرب في اليمن ليست معزولة عمّا دار ويدور في سوريا والعراق ومصر وليبيا، وهي أيضاً من المهدّدات الأساسية لصفقة القرن.

بعد مضي أربعة أعوام على الحرب، والإمعان في تدمير الكيان اليمني، وتمزيق نسيجه المجتمعي، وتدمير وحدته الوطنية، فإن حسم الحرب بانتصار لهذا الطرف أو ذاك يُعدّ صعباً وشديد الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً. ويقيناً، فإن الحرب ـ التي يُصيب دمارها اليمن كلّه ـ لا بدّ أن تمتدّ آثارها الكارثية إلى الجوار والإقليم كلّه.

تاريخياً، لا تُحسم الحرب في اليمن بالانتصار. فمنذ الغزو الروماني قبل ميلاد المسيح ببضعة عقود، والذي انتهى بالانكسار على أبواب مأرب، وحتى هزيمة الاحتلال التركي عام 1918، وخروج آخر جندي بريطاني من عدن في الـ30 من تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، واليمن عصيّ على الاحتلال والاستعمار والتدخل الأجنبي، وحروبه الأهلية المستدامة لا تنتهي إلا بالتصالح. وإذا كانت هزيمة الحرب الإقليمية محتومة، فإن التصالح والتسامح والقبول بوقف الحرب والعودة للحوار هو السبيل الممكن والوحيد.

كيف تكسر العدوان؟

عامر محسن

طرح أحد الأصدقاء (وهو من السعودية) ملاحظة ذكية: الكثير من المفكرين العرب «التقدميين» والمعادين للاستعمار يستحضرون مثال الانقلاب والمؤامرة الغربية على مصدّق في كلّ مناسبة، كأنه لازمة، عند الحديث عن إيران أو أي موضوع مرتبط، للتنبيه إلى دور الغرب في بلادنا، وكيف أنه يتآمر على الحركات الاستقلالية ويغدر بـ«الناس الجيدين» حين يظهرون... (وهذا ينطبق عليّ أيضاً). ما زالت رمزية الحرب على مصدّق ماثلة بعد أكثر من ستين عاماً، مع أنها كانت تجربة قصيرة نسبياً، وانقلاباً خاطفاً سريعاً، ولكنهم ـ لسبب ما ـ لا ينظرون إلى أربعين عاماً من الحصار والحروب والعقوبات والمؤامرات من الزاوية نفسها.

تذكّرت هذا الكلام حين اختار صديق يساريّ، هذه الأيام تحديداً، ليستذكر تجربة اليمن الاشتراكي، وكيف أن «قوى الرجعية» تكالبت عليها، وواجهت وحدها خصوماً شرسين. كما في حالة إيران، فإن المقارنة لا تصحّ بين الماضي واليوم. «اليمن الديمقراطي» كان خلفه الاتحاد السوفياتي، وخطّ دعم استراتيجي، وسيل من الأسلحة والمساعدات، بل إن اليمن الجنوبي، خاصة في سنواته الأولى، كان يشعر بالثقة عسكرياً إلى درجة أنه هو من كان يبادر بالهجوم على اليمن الشمالي وغزوه، وكان يربّ على القذيفة السعودية بقذيفتين. الأهمّ، طبعاً، أن اليمن الديمقراطي لم يتعرّض لأربع سنوات من الحرب المستمرة، وأساطيل جوية من كلّ العالم تقصفه، وتحالف جيوش ومرتزقة بمئات الآلاف ضدّه. ما هو أهمّ، أن تجربة اليمن الجنوبي، رغم الفارق في مستوى التحدّي، لم تتمكن من الصمود والاستمرار.

المفارقة أن الحرب السعودية ـ الأميركية على اليمن، لو نظرت إلى أصلها وبداياتها، كان من المفترض أن تكون مثالاً على ما يسمّيه سلافوي جيجك «العنف الاعتيادي المقبول». يقول جيجك في محاضرة له إن هناك قدراً من العنف يجري في العالم بشكل «اعتيادي»، وسط قبول ضمني في الغرب بأنه «ضروري» أو لا يمكن تلافيه. حتى الناشط الغربي «الأخلاقي» لن يفتعل مشكلة كبيرة مع حكومته إن شاركت في حرب ظالمة ضدّ خصم ضعيف في قارة أخرى. كلّ ما يريده ـ بحسب جيجك ـ أن تنقضي هذه الحرب بسرعة، وأن تختفي من أمام ناظريه قبل أن تطيل في إزعاجه. كان من المفترض أن يجتمع الكلّ على اليمنيين ويكسروهم، ويبدأ طورٌ سياسي جديد. وهنا، يدخل الناشط الغربي (والعربي) في النقاش، وينظّر في العملية السياسية (ويتأسّى) بالطبع، على الحرب وضحاياها).

نحن هنا لا نتكلّم على مدينة أو منطقة تتعرّض للقصف أو الحصار، أو على ضحايا حرب داخلية «مؤسفة». هنا، بلدٌ بأكمله ـ سكانه أكثر عدداً من مواطني السعودية والدول التي تقصفه مجتمعةً ـ يقع تحت المعاناة والحرب الشرسة (سواء في الجزء المحاصر من اليمن الذي يقاوم، أو الجزء الذي يقع تحت الاحتلال). ومن يقود الحرب هنا هم الدول ذاتها التي حوّلت الغزو العراقي للكويت إلى «جريمة أصلية»، وأمضت سنوات تجرّم وتخوّن وتكفّر كلّ من رفض يومها تدمير العراق (يعتدون على الجيران، لا يحترمون السيادة والحدود... إلخ). هم أنفسهم من يشنّ اليوم أسوأ عدوان يقوم به بلدٌ عربي على بلد عربي آخر، منذ استقلال دولنا الحديثة (وهذا العدوان قد جاء بتغطية ومباركة من جامعة الدول كان يبادر بالهجوم على اليمن الشمالي وغزوه، وكان يربّ على القذيفة السعودية بقذيفتين. الأهمّ، طبعاً، أن اليمن الديمقراطي لم يتعرّض لأربع سنوات من الحرب المستمرة، وأساطيل جوية من كلّ العالم تقصفه، وتحالف جيوش ومرتزقة بمئات الآلاف ضدّه. ما هو أهمّ، أن تجربة اليمن الجنوبي، رغم الفارق في مستوى التحدّي، لم تتمكن من الصمود والاستمرار.

المفارقة أن الحرب السعودية ـ الأميركية على اليمن، لو نظرت إلى أصلها وبداياتها، كان من المفترض أن تكون مثالاً على ما يسمّيه سلافوي جيجك «العنف الاعتيادي المقبول». يقول جيجك في محاضرة له إن هناك قدراً من العنف يجري في العالم بشكل «اعتيادي»، وسط قبول ضمني في الغرب بأنه «ضروري» أو لا يمكن تلافيه. حتى الناشط الغربي «الأخلاقي» لن يفتعل مشكلة كبيرة مع حكومته إن شاركت في حرب ظالمة ضدّ خصم ضعيف في قارة أخرى. كلّ ما يريده ـ بحسب جيجك ـ أن تنقضي هذه الحرب بسرعة، وأن تختفي من أمام ناظريه قبل أن تطيل في إزعاجه. كان من المفترض أن يجتمع الكلّ على اليمنيين ويكسروهم، ويبدأ طورٌ سياسي جديد. وهنا، يدخل الناشط الغربي (والعربي) في النقاش، وينظّر في العملية السياسية (ويتأسّى) بالطبع، على الحرب وضحاياها).

نحن هنا لا نتكلّم على مدينة أو منطقة تتعرّض للقصف أو الحصار، أو على ضحايا حرب داخلية «مؤسفة». هنا، بلدٌ بأكمله ـ سكانه أكثر عدداً من مواطني السعودية والدول التي تقصفه مجتمعةً ـ يقع تحت المعاناة والحرب الشرسة (سواء في الجزء المحاصر من اليمن الذي يقاوم، أو الجزء الذي يقع تحت الاحتلال). ومن يقود الحرب هنا هم الدول ذاتها التي حوّلت الغزو العراقي للكويت إلى «جريمة أصلية»، وأمضت سنوات تجرّم وتخوّن وتكفّر كلّ من رفض يومها تدمير العراق (يعتدون على الجيران، لا يحترمون السيادة والحدود... إلخ). هم أنفسهم من يشنّ اليوم أسوأ عدوان يقوم به بلدٌ عربي على بلد عربي آخر، منذ استقلال دولنا الحديثة (وهذا العدوان قد جاء بتغطية ومباركة من جامعة الدول العربية، التي شرّعت أبواب الحرب الأميركية على العراق عام 1990. من يجرؤ، بعد اليوم، على الدفاع عن هذه المنظمة أو عن سبب وجودها؟).

هزيمة غير معلنة

بعد سنوات أربع، لم تكن حرب اليمن جولة من «العنف الاعتيادي»، تمضي كما يريد الأقوياء بسرعة وصمت: صنعاء، لا تزال بعيدة، والجيش اليمني و«أنصار الله» هم من يقترب من مأرب. الحرب في اليمن انتهت بالنسبة إلى طرف واحد، هو طرف العدوان السعودي ـ الإماراتي. هم وصلوا بوضوح إلى قناعة بأنهم لن ينجزوا أي هدف عسكري في اليمن، ولو كان رمزياً (فضلاً عن السيطرة على البلد من جديد)، وينصبّ اهتمامهم منذ فترة على طريق سياسي للخروج من الحرب. بهذا المعنى، إن كلّ من يُقتل في حملات العدو، منذ زمن، يموت حرفياً بلا سبب، وكـ«فرق عملة»، ولتدعيم موقف الغزو في المفاوضات. في اليمن، كما نعرف، توالت عدة أصناف من الجيوش والمرتزقة خلال السنين الماضية، بدءاً باستحضار مرتزقة «محترفين» من دول أميركا الجنوبية، فهموا بسرعة أن المكان لا يناسبهم، وأنّ لا مال يستحق الموت في جبال اليمن، فانسحبوا بسرعة، وصولاً إلى تجنيد الأجانب وكلّ من يقبل بحمل سلاح مقابل راتب ليكونوا حاجزاً بين اليمنيين والجيش السعودي. كل عملية جديدة للغزاة تخرج، بعدها مباشرة، تسجيلاتٌ لعشرات عربات العدو وهي تُفجّر وتحترق. في الحقيقة، أصبح الشعور تجاه هؤلاء المساكين يقترب من الشفقة، وليس الكراهية أو العدائية، حين ترى كيف أصبح السعوديون يشحنونهم في عربات مدنية غير مصفّحة، ليكونوا نهباً سهلاً لنيران اليمنيين. منذ أسبوع فقط، قتل الطيران السعودي العشرات من هؤلاء بالخطأ، ومرّ الأمر كأنه لم يحدث، وكأن القتلى ليسوا «حلفاء»، وليس لهم أهلٌ وحرمة.

لا مثال كالبين عن الفارق بين الواقع كما يقدّمه الإعلام المهيمن وبين التاريخ الحقيقي الذي يصنعه الناس. حجم الصمود والصبر والتضامن الذي أبداه اليمنيون يكفي لصنع ملحمة، ولكن لا يعرف بها إلا أهلها وقلّةٌ معهم. كمية التسجيلات التي تظهر خسائر العدوان وبأس اليمنيين ـ ببساطتها ووضوحها ومن دون حاجة إلى تعليق ـ كفيلةٌ بإحراز النصر في عشر حروب إعلامية (بالمقابل، التسجيلات «المنافسة» التي تصوّر قوات الغزو وأعوانه على الأرض لا تزال تثير الضحك والاستغراب أكثر من الإعجاب والهيبة). اليمنيون، في وجه تحدّي الغزاة، فعلوا كلّ شيء: دمروا بوارجهم وأسقطوا طائراتهم وهزموا زحوفهم، ضربوا قواعدهم الحساسة بشكل موجع، قتلوا قياداتهم، ونفذوا عمليات فريدة، مثل اغتيال قيادات عسكرية بطائرات مسيّرة انتحارية، أو ضرب بوارج بزوارق مفخّخة ومسيّرة عن بعد، تجري للمرة الأولى في التاريخ العسكري. طوّروا أسلحة وفنون قتال ووسائط لضرب العدو في دياره. كلّ هذا وهم يقبعون بين الحصار والجوع وتأمر الظلّام. أنت، حين تكون ضدّ الهيمنة، من المستحيل أن تنتصر في «حرب إعلامية»، لكن ما يبقى للتاريخ هو ما يجري على الأرض.

حين تنظر إلى الماضي السياسي القريب في بلادنا، وإلى الأشكال الكثيرة من النضال التي خاضتها الشعوب، فإن هذا يجعلك تتساءل: ما المعنى الحقيقي للثورة والثورية؟ أن تسير في تظاهرة؟ أن تشارك في مؤتمرات و«ورش عمل»؟ أن تكتب شيئاً جريئاً؟ أم أن تغيّر التاريخ «من تحت»، وتكون جزءاً من حركة شعبية تناضل وتقاسي وتقدّم التضحية الكبرى، وأن تحطّم ـ بالفعل ـ الآلية المستحكمة في مجتمعك وتقلبه رأساً على عقب؟ على سيرة «الحركة الشعبية»، ما زلنا اليوم ـ حيث يجري الكلام على «الربيع العربي» بصيغة الماضي ـ نشهد في اليمن تظاهرات يشارك فيها مئات الألوف، وكيف تصمد لسنوات في حرب كهذه من غير دعم شعبي كبير؟ (لماذا لا يقود خصوم «أنصار الله»، بالمناسبة، تظاهرات مماثلة؟). هذه التظاهرات تجد فيها دوماً أعلام فلسطين بارزة. وحين يرفع اليمنيون المحاصرون شعار فلسطين، فأنت تعرف أنهم لا يفعلون ذلك إلّا لأنهم صادقون، ولأنهم يرون أنفسهم في الفلسطينيين. فلا فائدة «إعلامية» أو «تكتيكية» ترتجى هنا، والإعلام العربي يقف كلّه ضدّك ويخوّنك ويكفّرك، والفصيلان السياسيان الأساسيان في فلسطين قد خرجا علناً، يوم إطلاق «عاصفة الإجرام»، ليعلنا دعمهما للغزو ووقوفهما ضدّ الشعب اليمني، وهو في أصعب لحظاته (لم يكن في وسعهما، مثلاً، أن يصمتا).

حين ينتقم الفقير

ما جرى على اليمن يشبه ما يجري في فلسطين، وما جرى على لبنان عام 2006، وما كان يُعَدّ للعراق وسورية. ولهذا السبب ـ ربما ـ هناك الكثير من العرب الذين يشعرون بوحدة حال مع اليمنيين، ويفهمون مصابهم، ويعرفون معنى أن تجد نفسك وحيداً ضعيفاً في مواجهة القوة. لهذا السبب نسخر حين يجري «اتّهام» بعض اللبنانيين بمساعدة اليمنيين في حربهم، هل هناك هدف أفضل من هذا وأنبل؟ ولهذا السبب أيضاً، لا معنى لخطاب «استدرار التعاطف» والتذكير بالضحايا (ولا أحد فعلياً يحصي ضحايا حرب اليمن منذ سنوات). هناك عربٌ بيننا يشعرون مع اليمنيين ويتألّمون معهم ويحفظون تضحياتهم في قلوبهم، فهم ليسوا في حاجة إلى التذكير. أمّا من يتجاهلك أو يعاديك أو لا يكترث، فواجبنا ليس أن نعرض صور قتلانا عليهم علّهم «يعيروننا» موقفاً مبهماً (كأن يدين «الغارات السعودية على اليمن»، كلّ فينة وأخرى، بعد أن يتلفّت من حوله ويتأكّد أن هذا «التصريح» لن يكلّفه شيئاً. ولو تصالحت السعودية مع قطر غداً، لعاد أكثرهم إلى تأييد الغزو). واجبنا تجاه الضحايا، ليس أن ننشر صورهم، بل أن ندفنهم بكرامة، وأن ننتقم لهم.

قلنا إن الحرب، في بداية عامها الخامس، قد انتهت عسكرياً بالنسبة إلى الطرف الخليجي، ولكنها لم تنتهِ بالنسبة إلى اليمنيين، والأشهر المقبلة ستثبت للغزاة أن حرباً أرادوها «ساحقة وسريعة» تنتهي خلال أسابيع، ستكون ورطة سيدفعون كلفتها لعقود قادمة. لمن كان يتساءل عن سبب تكديس الأنظمة الخليجية للسلاح، ومعنى مئات الطائرات الأميركية التي يركنونها في مطاراتهم، فإن حرب اليمن قدّمت إلينا الإجابة: هذه الترسانة كلّها سيستخدمونها ضدّنا، وبالتشارك مع أميركا وإسرائيل، ولولا دحر المقاتلين اليمنيين لهم لكانت هذه الطائرات تقصف في مكان عربي آخر اليوم. اليمنيون، بالمناسبة، لا يستمعون في القرارات الأساسية إلى أحد، لا إلى الإيرانيين ولا إلى اللبنانيين. وهم، حين يقرّرون، يفعلون من دون اعتبار لتحذير أو نصيحة. فلا أحد غيرهم يعرف ماذا يخطّطون ضدّ من استباح أرضهم، وكيف يرون آخر الطريق معه. كما يقول تشارلز تيللي، فإن نشوء الدول الحقيقية يكون في أتون الحرب، والحدود الحقيقية يرسمها السلاح. واليمنيون ـ رغم الألم والتضحيات ـ قد بنوا أساساً جديداً وصلباً لمستقبلهم، سيكون له أثرٌ علينا جميعاً. وإن هُزموا، تكون البداية لسقوط كلّ صوت ثائر في هذا الإقليم.

مثلما أرّخ اليمن لحربه عبر المعارك والحملات والأحداث المفصلية، فالحرب أُرّخَت أيضاً عبر «الزوامل» (قصيدة الغناء الشعبية في اليمن). والعديد من الشعراء الذين ألّفوا هذه القصائد الحماسية يجعلون أي «مثقف عضوي» يشعر بالخجل من نفسه. أكثرهم قاتل في الجبهات، وبعضهم استشهد. وفي أحد هذه الزوامل الشهيرة، يرسل المقاتلون رسالة واضحة إلى المعتدي، حين يقسمون «بربّ العرش، خلّاق السما» أن جيش الطاغوت السعودي سيلاقي على أيديهم حتفه، والأيام بيننا، والسيف أصدق إنباءً.

> تفاهمات السويد محطة اختبار متقدم في سياق سياسي مستجد

على الغلاف

أربعة أعوام من العدوان: المهزومون يريدون الخروج!

مقابلة

صنعاء
رشيد الحداد

«في حال التصميم على إغلاق كل نوافذ السلام، فإن أقسى الخيارات وأكثرها إيلاماً لم نستعملها لحدّ الآن». هذا ما يجزم به رئيس المجلس السياسي الأعلى في صنعاء، مهدي المشاط، بحزمه المعهود، في مقابلة أجرتها معه «الأخبار» في الذكرى الرابعة للعدوان المستمر على اليمن، عدوانٌ لا يبدو، إلى الآن، أن ثمة إرادة أميركية ـ بريطانية على إيقافه، رغم تظاهر الدولتين بخلاف نياتهما. ولعلّ ذلك هو السبب الرئيس وراء تعثّر تنفيذ اتفاقات السويد، التي لا يَخفى من جهة أخرى قصورها قياساً بالواقع الذي يتطلب «حلاً شاملاً» بحسب المشاط. الرئيس الشاب، الذي خَلَف الرئيس الشهيد صالح الصماد في الـ23 من نيسان/ أبريل 2018، لا يتردد في تحميل مَن يدّعون تمثيل القضية الجنوبية مسؤولية «بيعها بابخس الأثمان»، مشدداً في الوقت نفسه على أن «الأيام المقبلة حبلى بالمفاجآت». وإذ يؤكد استمرار توارد «مؤشرات إيجابية» من حزب «الإصلاح»، فهو يبدي «استعدادنا لمساعدة كل القوى المتورطة على إنقاذ نفسها». في ما يأتي نص الحوار مع المشاط، الذي شغل سابقاً عدة مناصب قبل وصوله إلى رئاسة «السياسي الأعلى»، وكانت له بصمته فيها جميعاً

مهدي المشاط

رئيس المجلس السياسي الأعلى في صنعاء

- **أميركا وبريطانيا تعرقلان الحلول، وإن تظاهرتا بعكس ذلك**
- **مستعدون لأقسى الخيارات في حال إغلاق كل نوافذ السلام**
- **حلفاء الإمارات باعوا القضية الجنوبية في سوق النخاسة**
- **نتلقى رسائل إيجابية من «الإصلاح»، وسنساعده على إنقاذ نفسه**

مؤتمر وارسو عرّى أدوات العدوان

■ مع مضيّ أربع سنوات من العدوان على اليمن، هل نحن أمام فصل جديد من فصول الحرب، أم أننا دخلنا مخاض السلام؟

- بحسابات العقل والمنطق والسياسة والمصلحة، يمكننا القول إن المرحلة مرحلة سلام، بل ويفترض أن يكون قد بدأ مخاض السلام قبل فترة مبكرة، وليس بعد مرور كل هذه الفترة. اليوم، إذا ما قارنا وضعية العدو حالياً، بوضعيته لن أقول قبل العدوان، بل قبل سنة فقط، سندرك أن كل نتائج هذه المقارنة تحتّم عليه الانصياع للسلام، وأن الاستمرار في الحرب لن يكون في مصلحته بالمطلق. هذا طبعاً بحسابات السياسة والعقل والمنطق، كما أسلفت، ولكن بحسابات التجربة العملية مع تحالف العدوان بكل مكوناته، إن الدخول في فصل جديد من الحرب يصبح هو التوقع الأقرب للحقيقة. وفي كل الأحوال، نحن بالنسبة إلينا نمارس حقنا الطبيعي في الدفاع عن شعبنا وأرضنا، ونناضل من أجل حريتنا وسيادتنا واستقلال بلدنا وأمنه واستقراره، ومتى ما توقف العدوان توقف الدفاع. لذلك، مضينا منذ اليوم الأول بيد على الزناد وأخرى ممدودة للسلام، وما زلنا على هذا المنوال، وفي أعلى درجات الجاهزية والاقتدار لمواجهة كل الاحتمالات.

■ تفاهمات استوكهولم التي أريد منها وضع الأزمة على سكة الحل، لماذا لم يُنفذ أي منها إلى الآن؟ وهل صحيح أن ثمة تبايناً بين السعودية والإمارات في التعامل مع تلك التفاهمات؟

- التعثر في تنفيذ اتفاق استوكهولم تتضافر فيه عدة أسباب متداخلة، منها ما هو ملموس ويتصل بتعنت الطرف الآخر وتمسكه بقضايا خارج هذا الاتفاق، ومنها ما هو عائد إلى كون الطرف الآخر ليس طرفاً واحداً، بل هو تجمع أو خليط متعدد الألوان والجنسيات، ومتعدد الرؤوس والتوجهات والحسابات، كما هو معروف، إضافة إلى أن من يُدفع بهم إلى الطاولة من بين كل هذا الخليط هم من يسميهم الشعب اليمني «المرتزقة»، وهؤلاء عبارة عن طرف مسلوب القرار، ويلا قضية، ولا يستطيعون الدخول في التزامات حقيقية، ولعلهم أيضاً يشعرون بأنهم أصبحوا بلا مستقبل بعد كل هذه الدماء وكل هذا الدمار والمعاناة اليمنية عموماً، باعتبارهم من صفّقوا لإنتاجها ومفاقمتها، وبالتالي تصبح مصلحتهم في استمرار الحرب وليس في تحقيق السلام. وأيضاً، قد تندرج ضمن الأسباب طبيعة الواقع وتعقيداته التي هي اليوم فوق قدرة الحلول الجزئية، وتستدعي التعامل معها على قاعدة الحل السياسي الشامل، وهو ما ندعو إليه باستمرار. كذلك، ما أشرت إليه في سؤالك بخصوص الإمارات والسعودية هو الآخر يندرج ضمن الأسباب. وبصرف النظر عن وجود تباين بينهما أو لا، إلا أن الإمارات، بلا شك، ترى أن من مصلحتها إبقاء السعودية في حالة استنزاف مستدام، وهذا شيء معروف.

لكن رغم كل ما أشرنا إليه من أسباب، إلا أنها لا تختزل كل الأسباب وراء كل هذا التعثر، فهناك أسباب كامنة وغير مرئية لكثير من منفذي العدوان على اليمن، وتتمثل في أن الرغبة الأميركية والبريطانية في السلام لم تنضج بعد، وإن تظاهرتا بعكس ذلك، وهذا هو السبب الجوهري من وجهة نظري. فقد يكون من مستلزمات التهيئة الأميركية ـ البريطانية لإعادة تقسيم المنطقة وتقاسمها ـ والسعودية تحديداً ـ ألّا تقف الحرب في الوقت الحالي، وهو ما يفسر الخروقات المستمرة، التي تجاوزت ـ منذ تاريخ إعلان سريان وقف إطلاق النار ـ عشرة آلاف خرق جسيم، وصلت إلى

> **الإمارات ترى أن من مصلحتها إبقاء السعودية في حالة استنزاف مستدام**

حدّ معاودة القصف الجوي أكثر من مرة في الحديدة، بينها 19 غارة في ليلة واحدة فقط.

■ هل تحمّلون بريطانيا المسؤولية المباشرة عن التعثر في تنفيذ تفاهمات استوكهولم؟

- بريطانيا إحدى دول تحالف العدوان، وهي عضو مؤثر في التحالف، ومنذ فترة بدأت تشارك الكثير من الجهات الدولية دعواتها للسلام، وقد كنا سنعتبر هذا الموقف إيجابياً، لكن أخيراً ظهرت مؤشرات عديدة لا تدعم هذا الظن الحسن، بل ظهرت تصريحات على لسان كبار مسؤوليها تؤكد أن بريطانيا ليست داعمة لتنفيذ اتفاق استوكهولم، ويبدو أنها تسعى إما لفرض تعديلات على هذا الاتفاق، وهذا أمر غير مقبول، وإلا فهي كما يبدو ستسعى لاستئناف الحرب في الحديدة. وهي بهذه المواقف الأخيرة أثارت على نفسها أعلى درجات السخط في أوساط الشعب اليمني، الذي لن يتردد في تحميلها مسؤولية إفشال الاتفاق، وعليها بالفعل أن تتحمل مسؤولية مفاقمة المعاناة الإنسانية في اليمن، وأيضاً مسؤولية ما يستدعيه ذلك من ردود فعل واستعمال حق الدفاع، فالشعب اليمني لن يسكت طبعاً، ولن يتوانى في الاقتصاص لنفسه، وهذا بالتأكيد لن يكون في مصلحة بريطانيا، ولا في مصلحة أي طرف من الأطراف، وفقط السلام وحده يمكن أن يخدم الجميع ومصالح الجميع.

■ ما تقييمكم لأداء الأمم المتحدة في ما يتصل بتنفيذ اتفاقات السويد؟ ولماذا تبدّل موقفكم أخيراً من المبعوث الأممي مارتن غريفيث من الإشادة إلى الهجوم؟

- الأمم المتحدة لها طريقتها الخاصة في التعامل، وفي كل الأحوال نرى أنها معنية بوضع حدّ لأي طرف يحاول الخروج عن نص الاتفاق، ونرى أن هذا أقل الواجبات الملقاة على عاتقها، لأن عدم القيام بذلك لا يخدم السلام، ولن يؤدي إلى نجاح الاتفاق. فسكوت الأمم المتحدة تجاه خروقات الطرف الآخر مثلاً شجّعه على توسيع خروقاته إلى حدّ معاودة القصف الجوي، وإلى حدّ مباشرة إطلاق النار في حضرة فريق الأمم المتحدة. حدث هذا عند قيام فريقنا الفني بفتح الطريق إلى المطاحن، واستشهد الأخ العزيز المهندس محمد العذري، وكان بوجد لحظتها فريق فني تابع للأمم المتحدة، وقد تكررت الممارسة نفسها أكثر من مرة. وأيضاً اتفقنا على تنفيذ المرحلة الأولى، ثم تراجع الطرف الآخر وبدأ يتمسك بمواضيع لم ينص عليها الاتفاق. ولذلك، يُعدّ السكوت عن مخالفات من هذا النوع بمثابة التغطية على ما يقوم به الطرف الآخر من عرقلة وتعطيل لجهود السلام، والحقيقة هناك قصور وتقصير من قِبَل الأمم المتحدة في مسألة إلزام الطرف الآخر باحترام التزاماته، ولولا صبرنا وما تمارسه قواتنا من أعلى درجات ضبط النفس، لكانت مخالفات الطرف الآخر وخروقاته كافية لحدوث إطاحة مبكرة بالاتفاق، بالنسبة إلى المبعوث الأممي، بالعكس، هو محل احترامنا، ونحنّ نقدّر له ما يبذله من جهود، ونقدّر له صبره تجاه ما يعانيه من مماطلة الطرف الآخر وخذلان بعض الأطراف الدولية التي بدأت تظهر عن مسؤوليها تصريحات ومواقف غير داعمة لاتفاق الحديدة.

■ ألا تخشون مآلات مطروحة من خارج المسار الأممي؟ من أطراف إقليمية أو دولية مثلاً؟ وهل من رسائل سياسية أو أمنية أو غيرها تصلكم من السعودية تحديداً؟

- مشاورات السويد هي حتى الآن بداية مشوار السلام، بعد توقف كل أشكال المفاوضات والمحاولات لسنتين أو أكثر تقريباً، وهي كل ما هو موجود حتى اللحظة، ولم ندخل حتى الآن في أي تعاطٍ خارج مسار الأمم المتحدة، ونحن جاهزون كعادتنا للانفتاح على أي حلول صادقة أو مبادرات جادة وفاعلة ومنصفة، وإن كنا نفضّل أن تبقى دائماً تحت غطاء الأمم المتحدة.

■ ما تصوركم كقوى مناهضة للعدوان للترتيبات السياسية والأمنية التي يفترض أن توطّئ للحل الشامل في اليمن؟ وما حدود التنازلات التي يمكن أن تقدموها في هذا الإطار؟

- تصوراتنا دائماً ترتكز في جوهرها على ما يحقق السلام والأمن لليمن، ويصون عزة اليمني وكرامته وسيادته على أرضه، وامتلاكه قراره الحرّ المستقل وصون وحدة وسلامة أراضيه، بما يسهم في دعم استقرار المنطقة. وتصوراتنا هذه ترتكز على فكرة السلام العادل والشامل من خلال الحلول المنصفة والواقعية القابلة للتنفيذ، أي التي تنطلق من مراعاة تعقيدات الواقع ومتطلباته، وكل ذلك يستدعي اليوم إرادة يمنية مشتركة، وإرادة دولية داعمة لإطلاق مرحلة انتقالية جديدة محكومة بالشراكة والتوافق، تعمل في إطارها جميع الأطراف على مصفوفة عملية من الإجراءات والحلول الشاملة، سواء المتصلة بشكل الدولة ومسوّدة الدستور ورئاسة الدولة والحكومة، وغير ذلك من الجوانب السياسية، أو غيرها من قضايا الأمن والسلاح طبقاً للمرجعيات التوافقية، وفي مقدمتها مخرجات الحوار المتوافق عليها واتفاق السلم والشراكة والقرارات الدولية الداعمة، إلى جانب قضايا الاقتصاد ومعالجة الجوانب الإنسانية وحق الشعب اليمني في التعويض وجبر الأضرار وإعادة الإعمار، وقضايا كثيرة تندرج ضمن تصورات تفصيلية وتستند إلى رؤية متكاملة للحل الشامل والعادل.

■ ما تقييمكم للأوضاع في الجنوب؟ وهل ثمة تصور لديكم لكيفية تسويتها في ظلّ الاحتلال السعودي الإماراتي؟ وما الحل الذي ترتضونه للقضية الجنوبية مستقبلاً؟

- الأوضاع في الجنوب لم تعد خافية على أحد، وهي أوضاع تثير لدينا الأسى وشجوناً لهول ما يعانيه أهلنا هناك. فالجنوب اليوم يعاني مرارة الهيمنة والبطش والسلب والنهب والاعتقال والتعذيب والاغتصاب والإرهاب وكل أشكال الفوضى والممارسات اللاإنسانية، وهو اليوم شاهد على بشاعة المحتل. لكن من زاوية أخرى، مثلت هذه الأوضاع دوافع حقيقية لاشتعال الوعي بأهمية مناهضة الاحتلال، ونحن اليوم فخورون بالحراك الشعبي الذي يتنامى يوماً بعد آخر، ويتمدد على نحو كبير ومتسارع في كافة مناطقنا المحتلة، وهذا الفعل الثوري هو وحده من يعيد الاعتبار إلى القضية الجنوبية التي نراها قضية عادلة، ووقفنا إلى جانبها، وكنا لها وما زلنا السند والإسناد منذ فترة مبكرة. القضية الجنوبية في الآونة الأخيرة تعرضت للطعن على أيدي من يدّعي زيفاً تمثيلها، ويسخّر كل مقدراتها وتاريخها وتضحيات أبنائها، في خدمة مَن؟ في خدمة الإمارات، وهذا شيء مؤسف. هؤلاء باعوا القضية الجنوبية في سوق النخاسة، وبثمن بخس، لا بل وصل الأمر بهم إلى تسويق الاحتلال قديماً وحديثاً، ووصف الاستعمار البريطاني بالشراكة، في نسف واضح وتنكّر فاضح لكل تضحيات الآباء والأجداد الذين خاضوا الأهوال وفجروا ثورة الرابع عشر من أكتوبر الخالدة. ولكن هذا كله سيذهب، «فأما الزبد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض»، والأحرار هناك أكثر وأقوى. وفي ما يتعلق بهذه القضية، أعتقد أن الأيام حبلى بالمفاجآت، ونحن لدينا رؤية للقضية الجنوبية وهي رؤية منصفة وعادلة، وما فوق العدل ظلم وما دونه ظلم، والظلم في كلا الحالين حرام.

■ ما مدى تماسك الجبهة المناهضة للعدوان بعد كل ما مرّت به من اختبارات؟ وهل من اتصالات جديدة بينكم وبين حزب «الإصلاح»؟ وإلى أين يمكن أن تفضي؟

- علاقتنا كأحزاب وطنية مناهضة للعدوان، علاقة أخوية ومتميزة، تقوم على الشراكة والتعاون والتكامل في مواجهة العدوان، وفي مشوار النضال المشترك والمصير الواحد. أما بالنسبة إلى حزب الإصلاح، وكل القوى التي التحقت بمعسكر العدوان، فنحن في الواقع نتلقى بعض الرسائل التي يمكن اعتبارها ـ من زوايا معينة ـ مؤشرات إيجابية، ونحن بدورنا لم ولن نألو جهداً في مساعدة كل تلك القوى على إنقاذ نفسها من ورطة الوقوف ضد الأهل والوطن والشعب، وهي والحمد لله قوى محدودة، باعتبار أن نحو 39 حزباً من أصل 42 تقف اليوم ضد العدوان. وما يبعث على السرور، أننا نلمس تنامياً ملحوظاً للوعي في أوساط تلك القوى وقواعدها، فالتضليل يتبدد والحقائق تتكشف يوماً بعد آخر تجاه طبيعة المؤامرة وحجمها، التي تعانيها اليمن، وهذا في الواقع ساعد على الكثير من أوجه التواصل، بل دفع العديد من الفاعلين داخل هذه القوى إلى التنسيق معنا،

> **لا حلّ إلا بإطلاق مرحلة انتقالية جديدة محكومة بالشراكة والتوافق**

وهذا التنسيق والتواصل ليس بالضرورة أن يكون مع تلك القوى كقوى أو تنظيمات، ولكن كما ذكرت مع فاعلين ومؤثرين منتمين إليها ويعملون في إطارها ويؤثرون في قرارها. والمرحلة الآن باعتقادي أصبحت بالنسبة إلى الكثير من المغرر بهم مرحلة ندم وعودة إلى الحق والصواب، ولذلك مدّدنا فترة العفو العام ونتوقع تطورات إيجابية في هذا الصدد، خاصة أن كل شيء اليوم بات واضحاً، ولم يعد هناك أي من عذر لحزب أو شخص أو جماعة في مواصلة الإساءة إلى أهله ووطنه لحساب الطامعين والمعتدين في أرضه ومياهه وثروات بلده.

■ دعوتم ولا تزالون إلى تحييد الاقتصاد اليمني عن الصراع، هل ثمة تجاوب من قِبَل الطرف الآخر مع دعوتكم هذه؟ وكيف تنظرون إلى الدور الأممي في هذا الإطار؟ وأيضاً ما خياراتكم إذا ما طالت الأزمة أكثر؟

- نعم، نحن دعونا إلى ذلك، لأن العدو لجأ إلى استعمال سلاح التجويع، وهو سلاح محرم ومجرم، ويُعَدّ جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية ويندرج ضمن مفهوم حرب الإبادة. العدو، كما تعرف، فرض حصاراً مطبقاً، وحظر المئات من السلع التجارية، وضايق التجار، ونقل البنك المركزي، واستحوذ على المرتبات والإيرادات، وحرم اليمنيين ثرواتهم النفطية والغازية والسمكية، ودمّر المنشآت الاقتصادية والأسواق والمعدات والموانئ وصوامع الغلال، وعرقل تدفق المساعدات الإنسانية، في حرب همجية وحشية ولا أخلاقية. لذلك، دعونا مراراً وتكراراً إلى تحييد الاقتصاد والبنك المركزي، وقدمنا مبادرات عديدة بغية التخفيف من معاناة شعبنا المظلوم والصامد، وكان هذا الموضوع، ولا يزال، ضمن اهتماماتنا القصوى، سواء على مستوى مشاورات السويد، أو على مستوى الاتصالات القائمة بيننا وبين الأمم المتحدة، أو على مستوى عملية التصحيح ومحاربة الفساد التي نتابعها باهتمام بالغ. وعن الأمم المتحدة، نحن نلومها لكونها لا تزال تتعامل ببرودة مع ما طُرح بهذا الشأن في مشاورات السويد، ونحن عازمون بإذن الله على بدائل أو موازية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

الأمم المتحدة لا تزال تتعامل ببرودة مع مطلب تحييد الاقتصاد (الأخبار)

مشروع صالح الصماد لم ينتهِ

بعد استشهاد الرئيس صالح الصماد، أعلنت سلطات صنعاء المضيّ في مشروعه «يد تحمي ويد تبني» اليوم، وبعد مضيّ قرابة عام على ذلك، تُطرح تساؤلات حول مآلات هذا المشروع، وما إذا كانت ظروف الحرب تسمح بالقيام بكل ما تتطلّبه موجبات بناء الدولة. في هذا الإطار، يوضح الرئيس مهدي المشاط أن «هذا الإعلان كان بالنسبة إليّ وإلى كل زملائي في المجلس السياسي ضرباً من ضروب الوفاء للشهيد الصماد، ومظهراً من مظاهر البرّ بهذا القائد الخالد»، مضيفاً أن «هذا الإعلان، بحمد الله، لاقى تفاعلاً كبيراً من كل مؤسسات الدولة ورجالاتها، وكافة النخب السياسية والعلمية والإعلامية والعلمائية، ومن جميع مكونات المجتمع المدني». ويلفت إلى أن «الجميع تحوّلوا إلى ورشة عمل كبرى، وقد قطعنا معظم المسافات، وشارفنا والحمد لله على إكمال العمل من حيث إعداد الرؤية ووضع المصفوفات الإجرائية وإثرائها بالنقاش من كافة المعنيين والمهتمين والخبراء في شتى المجالات»، متابعاً أن «الفريق المكلف يعمل حالياً على استيعاب الملاحظات والأفكار الإضافية، وقريباً إن شاء الله نعلن اكتمال نظرية المشروع والبدء في وضعها موضع التنفيذ. ومع توافر الإرادة والعزم، سنتجاوز ـ بعون الله ـ كل الصعوبات والعوائق التي تضعها الحرب، فلا مستحيل أمام هذا الوعي الجمعي والعمل الجماعي، وأمام هذه الإرادة المخلصة لكل أبناء الشعب اليمني العظيم».

على الغلاف

أربعة أعوام من العدوان: المهزومون يريدون الخروج!

الطائرات المسيّرة: السلاح «الرخيص» يواجه آلة الحرب الأميركية

مع اختتام الحرب في اليمن عامها الرابع، تتأكد قدرة الجيش اليمني واللجان الشعبية على تطوير أساليب قتالية وأدوات عسكرية جديدة، بما يتناسب مع متطلبات المعارك التي يخوضانها. ومع أن مصادر التطور العسكري المقصود كثيرة في الميدان اليمني، إلا أن أبرزها وأكثرها حضوراً في العام الأخير من الحرب كان سلاح الطائرات المسيرة المتعدّدة المهام، وغير المكلفة، والتي أثبتت قدرتها على تنفيذ مهام دقيقة ومتنوعة، على المستويين التكتيكي والاستراتيجي

حسين الأمين

منذ عشر سنوات تقريباً، شهد العالم انتشاراً واسعاً للطائرات المسيّرة، سواءً على شكل نماذج تجارية صغيرة مثل «DJI Phantom» ذات الاستعمالات المدنية، أم على شكل إصدارات عسكرية كبيرة مثل طائرة «WingLoon» الصينية القادرة على حمل صواريخ موجّهة. وتحظى الطائرات المسيّرة الصغيرة بأهمية كبيرة في الحروب غير المتماثلة (بين جيوش تقليدية ومجموعات مسلحة منظمة)، بسبب توافرها بسهولة، وتكاليفها المنخفضة عموماً. وفضلاً عن إمكانية تسليحها لتنفيذ مهام قتالية مباشرة، فإن الطائرات المسيّرة الصغيرة التي يتم التحكم فيها عن بُعد يمكن أن تؤدي أدواراً مختلفة في تعطيل العمليات العسكرية للعدو، عبر التشويش والتأثير على رادارات منظومات الدفاع الجوي والرصد الإلكتروني والاتصالات. كما يمكن استخدامها لرصد الأهداف العسكرية المحتملة. وفي السابق، استعمل المسلحون في سوريا مثل هذه الطائرات عدة مرات في استهداف قاعدة حميميم الروسية. كما استُعملت، أخيراً، طائرة مسيّرة في محاولة اغتيال الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو. أما في الحالة اليمنية، فقد توزّعت استخدامات الطائرات المسيّرة

> القوة الجوية تمتلك «مخزوناً كبيراً من الطائرات المسيّرة الحديثة»

الصغيرة المختلفة على مهام الرصد وجمع المعلومات، بالإضافة إلى القصف وإلقاء القذائف، وأخيراً تم تحويلها إلى طائرة مفخّخة تتوجه إلى هدفها وتنفجر فيه أو فوقه، على طريقة الطائرة المسيّرة المفخّخة الإسرائيلية «هاروب»، والتي تُعتبر من الأنجح في العالم. وقد أظهرت القوات الجوية اليمنية ذكاءً وحنكة في استخدام الطائرات المسيّرة، كما عملت على تطويرها وتجهيزها بما يتناسب مع طبيعة المعارك.

بدأ الأمر في الشهر الثاني من العام 2017، حيث تم الكشف، دفعة واحدة، عن أربع طائرات مسيّرة، ثلاث منها ذات مهام استطلاعية، وواحدة ذات مهام هجومية وهي «قاصف 1». فيما بعد، توالى الإعلان عن عمليات تمت بواسطة طائرات مسيّرة تحت أسماء مختلفة، ولكن لم يتم الكشف عن تفاصيل أي منها بعد. ومن بين الطائرات التي لم يتم الكشف عن خصائصها، سلسلة طائرات «صمّاد 1،2،3»، التي اضطلعت بمهام كبرى ضدّ أهداف بعيدة المدى، كمطار أبو ظبي الدولي، ومطار دبي، ومنشأة «أرامكو» في الرياض. ولعلّ أبرز العمليات الموثّقة التي نُفّذت بنجاح تمت عبر طائرة «قاصف k2» المفخّخة، التي استُخدمت في استهداف المنصة الرئيسية في عرض عسكري للقوات التابعة لحكومة عبد ربه منصور هادي، في قاعدة العند في محافظة لحج في الجنوب في كانون الثاني/ يناير الفائت، ما أدى إلى مقتل عدد من قيادات القوات التابعة لـ«التحالف»، وأبرزهم رئيس شعبة الاستخبارات في القوات التابعة لهادي اللواء الركن محمد صالح طماح.

وتمثّل هذه العملية الأخيرة نقلة نوعية في تطوير الطائرات المسيّرة اليمنية واستخدامها، إذ يشير خبراء عسكريون مطلعون على سياق تطور سلاح الطيران المسيّر في اليمن، إلى أن العملية كانت «معقّدة إلى حدّ كبير، وقد اشتركت فيها قوات أخرى إلى جانب القوات الجوية». كما يعتقد هؤلاء الخبراء بأن «الهجوم اعتمد على معلومات استخبارية دقيقة، تحدّد مكان العرض العسكري وموعده ونوعية الحضور فيه، بالإضافة إلى دقة غير عادية في إطلاق وتوجيه وتفجير الطائرة فوق المنصة المستهدفة». ويقدّر الخبراء العسكريون أن تكون المواد التي تحملها الطائرة شبيهة بـ«اللغم الأرضي الموجّه المضاد للأفراد، وهو متوافر بكثرة، وفعّال إلى حدّ كبير في عملية كهذه». وبحسب ما كشفت عنه القوات اليمنية المشتركة بعد عملية استهداف القاعدة، فإن طائرة «قاصف k2» التفجيرية تنفجر على ارتفاع بين 10 و20 متراً فوق الهدف، وهي تحمل شظايا قاتلة على رقعة 80x30 متراً بشكل بيضاوي. كما تتمتع بقدرة جيدة نسبياً على التخفّي عن الرادارات، ما يسمح لها بالتوغّل خلف خطوط العدو.

وبينما تقوم الطائرات المسيّرة بمهامها بشكل شبه يومي في اليمن، يدّعي تحالف العدوان أنه قام عبر طائراته الكبيرة وصواريخه المدمّرة باستهداف مخازن للطائرات ومراكز توجيه وتحكم، وذلك بعد عملية قاعدة العند. وفي المقابل، تؤكّد مصادر عسكرية رفيعة المستوى في صنعاء، في حديث إلى «الأخبار»، أن القوة الجوية تمتلك «مخزوناً كبيراً من الطائرات المسيّرة الحديثة، والتي لم يُعلن عن البعض منها من قبل، وبمديات كبيرة تصل إلى عمق دول التحالف وتحقق الأهداف بدقة ونجاح». كما تؤكد هذه المصادر أن الطائرات اليمنية المسيّرة الحديثة «لديها قدرة فائقة على التخفّي عن رادارات العدو، وقد قامت بعمليات رصد خلال الفترة الماضية لعشرات المواقع في عمق الأراضي السعودية». هنا، يعلّق خبير عسكري مطلع بالقول: «إن طلعة جوية واحدة لطائرة حربية من طراز أف-16 مثلاً، تعادل بكلفتها كلفة تصنيع وتجهيز أكثر من عشر طائرات مسيّرة، قادرة على استهداف مواقع في عمق السعودية والإمارات». وبذلك، تتمكّن «أسلحة الفقراء» من تغيير المعادلات العسكرية أمام دول المليارات الخليجية!

استطاعت الطائرات المسيرة اليمنية أن تفرض معادلات عسكرية جديدة بتكلفة «بسيطة»

بات التصوير لحظة إطلاق الصاروخ، ولحظة سقوطه على هدفه (أ ف ب)

الإعلام الحربي: «الحفاة» يوجعون الرياض

نور أيوب

منتصف العام الماضي، اشترط الجانب السعودي على حركة «أنصار الله» إيقاف تصوير العمليات العسكرية «تمهيداً للدخول في محادثات جدية»، وفق ما يكشفه لـ«الأخبار» مصدر عسكري يمني. يوضح هذا الاشتراط حجم الضرر الذي مثّلته تلك المقاطع بالنسبة إلى الرياض، كونها شكّلت دليلاً بالصوت والصورة على كذب ادعاءات الإعلام السعودي حول قدرة قوات «التحالف» على سحق الحركة اليمنية. راكمت «أنصار الله»، على امتداد أربعة أعوام من العدوان، نقاط قوة على المستويات كافة، بما في ذلك على مستوى «الإعلام الحربي» الذي بات واحداً من أكثر الأسلحة فتكاً، في ظلّ التطور الكمي والنوعي للمادة المصوّرة، ومحاولة الحركة تطوير آليات استثمارها. وفي هذا الإطار، يقول المصدر نفسه إن «العام الماضي شهد اكتمال تطوّر الإعلام الحربي»، لافتاً إلى أن «الحركة اعتمدت على تشكيلات نظامية في مختلف جبهاتها، إيماناً منها بأثر الصورة على معنويات الداخل والخارج على حدّ سواء».

في مسيرة التطوير تلك، استفادت «أنصار الله» من تجارب الإعلام الحربي في لبنان وسوريا والعراق، و«استطاعت أن تحدث نقلة نوعية على صعيد تجربتها، لتصبح خلال السنوات الأربع الماضية تجربة قائمة بذاتها»، وفق ما يوصّف المصدر، موضحاً أن «التطور كان على مراحل، من تصوير مُرافق لعمليات الهجوم/ الاقتحام/ الكمائن، إلى استهداف وضرب الآليات والتجمعات العسكرية، وصولاً إلى عمليات القنص». وقد شكّل العنصر البشري اليمني العامل الأبرز في هذا التطور، حتى «بلغ عدد شهداء الإعلام الحربي أكثر من 300 شهيد»، وهو أكبر بضعفين تقريباً من «عدد شهداء الصورة في لبنان وسوريا والعراق مجتمعين»، والذي «لا يتجاوز المئة». ولا ينحصر العامل البشري بالمقاتل المصوّر فحسب، بل يرتبط أيضاً بأولئك العاملين على تطوير أساليب «توثيق اللحظة»، والاستفادة من القدرات والإمكانات «بحيث بات التصوير جوياً أيضاً... لحظة إطلاق الصاروخ، ولحظة سقوطه على هدفه»، إلى جانب المعنيين بكيفية استثمار المادة المصوّرة، على صعيد الجبهتين الداخلية والخارجية، أو ما يمكن تسميته إدارة الحرب النفسية. هؤلاء يتبعون مباشرة القيادة العسكرية للحركة، والتي تضبط آليات النشر بما يخدم «مصلحة المعركة». وهنا، يفيد المصدر بأن ثمة مقاطع لا تزال محفوظة بهدف استخدامها في عدد من الإنتاجات الإعلامية والفنية؛ إذ «تخطط الحركة في المرحلة المقبلة لتحويل جزء من أرشيفها إلى إنتاجات متنوعة، يُستفاد منها على صعيد الجبهة الداخلية بشكل خاص».

> بلغ عدد شهداء الإعلام الحربي في اليمن أكثر من 300

في المضمون، يلاحظ أن المقاتلين الذي يظهرون في المقاطع تحوّلوا إلى رموز وأيقونات، تماماً مثلما تحول المقاوم الذي زرع راية المقاومة الإسلامية على موقع الدبشة (1994) إلى رمز للمقاومة في لبنان. ومن بين أيقونات اليمن المقاتل الحافي الذي يهجم بقنبلة مولوتوف على موقع للقوات السعودية في جيزان. لقطة تثبّت حقيقة أن الحفاة، أبناء الأرض وأصحاب الباس، قادرون على صناعة نصر على أقوى تحالف عسكري في المنطقة، وأن هؤلاء يفوقون «في روحهم القتالية أقوى تشكيلات القوات الخاصة في العالم الغربي»، على حدّ تعبير المصدر.

كذلك، يستهدف التركيز على هذه العينة من المقاتلين، أي «الحفاة»، دوناً عن «القوات الخاصة» التي يمتلكها اليمن، التأكيد أن «الشعب هو من يدافع عن نفسه»؛ إذ إن الحرب هي على اليمن كل، وليس على جهةٍ دون أخرى. وبالتالي، فالرمز يعكس مفهوم «الشعب المقاوم لأي عدوان، ضد السعودية وغيرها... من دون أي استثناء». ومن هنا، تسعى الحركة، من خلال المشهدية الصادرة عن الإعلام الحربي، إلى «تظهير بعدها الوطني تحت راية العلم اليمني، والتشديد على أن الإنجاز العسكري لليمن كل، وتوجيه الخطاب على هذا النحو».

عمليات الجيش اليمني واللجان الشعبية

250000 غارات «التحالف»

5914 قنبلة عنقودية
2951 قنبلة ضوئية
3721 قنبلة صوتية

890 صواريخ الجيش واللجان

أيلول 2015 — استهداف **معسكر صافر** في مأرب بصاروخ «توشكا»
الحصيلة: مقتل 55 جندياً وضابطاً إماراتياً و10 جنود سعوديين و5 بحرينيين.

تشرين الأول 2015 — استهداف **معسكر في شعاب الجن بالقرب من المخا** بصاروخ «توشكا»
الحصيلة: مقتل قائدَي القوات الإماراتية والسعودية و23 جندياً سعودياً و9 إماراتيين

تشرين الأول 2017 — إطلاق صاروخ «بركان إتش 2» على **قصر اليمامة في الرياض**

تشرين الأول 2017 — إطلاق صاروخ «كروز» على **مفاعل «براكة» النووي الإماراتي**

حزيران 2017 — إطلاق صاروخ «بركان إتش 2» على **مصفاة ينبع للنفطية السعودية**

تشرين الأول 2018 — إطلاق صاروخ «بركان إتش 2» على **مطار الملك خالد الدولي** في الرياض

164 عملية للطيران المسيّر

أيلول 2018 — استهداف **مطار أبو ظبي** الدولي بطائرة «صماد 3»

آب 2018 — استهداف **منشأة لـ أرامكو** في الرياض بطائرة «صماد 2»

آب 2018 — استهداف **مطار دبي** بطائرة «صماد 3»

تشرين الأول 2018 — استهداف **عرض عسكري في العند** بطائرة «قاصف ك2» و**مقتل** عدد من **كبار القيادات**

عمليات الدفاع الجوي

إسقاط طائرة حربية و240 طائرة استطلاع وتجسس — إسقاط 19 مروحية — إصابة 7 طائرات

19 عملية بحرية

تشرين الأول 2017 — استهداف **فرقاطة سعودية** قبالة مدينة الحديدة

شباط 2018 — استهداف **بارجة إماراتية** قبالة الحديدة و**مقتل 5** من طاقمها

أيلول 2018 — استهداف **ميناء المخا** وتدمير مخازن أسلحة إماراتية

أيلول 2018 — استهداف **ميناء جيزان السعودي** وتدمير عدد من الزوارق البحرية

المصدر: دائرة التوجيه المعنوي في الجيش اليمني

مقالة

القاع العميق للعدوان

صلاح الدكاك

على النقيض من كثيرين، شعرت بارتياح وسعادة غامرَين لظهور صبيّ الرياض، خالد اليماني، وزير خارجية ما يسمى «حكومة الشرعية»، في «مؤتمر وارسو»، إلى جوار رئيس وزراء الكيان الصهيوني الغاصب.

كانت غالبية اليمنيين والعرب ـ للأسف ـ على عتبة أسابيع من ولوج عام خامس من الصمود اليمني الفذّ في وجه ترسانة العدوان الإمبريالي الكوني، بحاجة إلى دليل مشهود لتستيقن من هوية الآخر العدو الذي يتلطّى خلف سحنات ودعاوى وألبسة ولافتات وطنية وقومية في حربه على شعبنا وبلدنا منذ أربعة أعوام، وتستيقن من أن المعركة التي يخوضها شرفاء اليمن وأحراره في مواجهته، معركة بالأصالة عن كل شرفاء العالم وأحراره، من صنعاء إلى كاراكاس، ومن صعدة إلى غزة ورام الله ودمشق وبيروت وبغداد وطهران.

ومع دخول عام خامس من الصمود اليمني الملحمي الفذ، بات جلياً لأذهان السذّج وفرائس التلبيس الإعلامي المعادي أن إسرائيل ليست طاحونة هواء، ولا خيالاً نصبناه لاستهراب أبصار العامة حين قلنا إن خليط عملاء الداخل ومرتزقته وعربان البترودولار ومَن ائتلف معهم في تحالف العدوان من عرب ومسلمين، هم محض قفازات مخاتلة، ترتديها إسرائيل لتواري خلفها بصماتها، تماماً كما يفعل اللصوص والهجّامة.

إن الصراع ليس صراع سحنات وملامح، بل صراع هيمنة ومحو واستغلال، تنتظم فيه قوى الشر وأدواتها في صعيد واحد على تباين أجناسها وألوانها، مقابل مشروع رفض وحرية وكرامة ينبغي أن تنتظم في صعيده كل قوى المقاومة والممانعة من كل جنس ولون، فكونية العدوان تقتضي كونية المواجهة.

إن عروبة اللافتة والدعوى التي رفعها «التحالف» ضدنا بدءاً، تسفر اليوم بوضوح عن عبرية الغايات المستهدفة من وراء عدوانه على بلدنا، فيما بات وصمُه لنا بـ«الفرس والمجوس» معادلاً موضوعياً لأصالة عروبتنا وتوجهنا الإسلامي وسلامة بوصلتنا الفكرية التي تشير إلى عدو واحد للعروبة والإسلام بالإنسانية هو الكيان الصهيوني، بوصفه اختزالاً عملياً لجوهر الإمبريالية الغربية في مقتلها وتوحشها وعنصريتها ومشروعها المعادي للبشرية جمعاء.

لقد هتكت ثورة 21 أيلول 2014 عذار العفة الوطنية الزائفة لسلطة الإقطاع والوصاية المحلية، فتكشّفت هذه العفة عن عهر فاضح وتبعية مقيتة وعمالة صريحة تهاوى معها كبار أدعياء الوطنية والجمهورية والحداثة والديمقراطية كموسمات رخيصة على فراش غلمان الرجعية العربية، بعد حقبة من العمل كقوّادين لسفارات الغرب الإمبريالي ومصالحه الاستعمارية غير المشروعة.

واليوم، إن صمودنا الفذّ وبسالة مواجهتنا لتحالف قوى العدوان الكوني قد كشفت الوشائج العميقة لهذه السلطة مع الكيان الصهيوني، وأرغمتها على البروز من العتمة إلى واجهة المشهد قسراً تحت وطأة الهزائم المتلاحقة التي تجاوزت الأدوات المباشرة لتطاول المدير التنفيذي اللايد في الكواليس، مع أزّف ستة خامسة من عمر عدوانه على اليمن من دون بلوغ غاياته، وارتداد تبعات هذا الفشل بالضدّ لها، بما يهدد بنية سيطرته العميقة في الشرق الأوسط وإسرائيل وخليج البترودولار كمركز متقدم لها.

ليس صحيحاً أن حركة أنصار الله تكسب المعركة بغباء خصومها، بل تكسبها بصدقيتها مع شعبها وأمتها، ورسوخها في خندق القضايا المركزية العادلة العربية والإسلامية والإنسانية كثوابت مبدئية لا كتكتيك ومناورة، تماماً كما أن صلات خصومها ـ الذين هم خصوم للشعب عموماً ـ بمراكز الهيمنة الإمبريالية والصهيونية ليست صلات تكتيكية، ولا بنت اللحظة ووليدة راهن الاشتباك، بل مبدئية وعميقة وضاربة في جذور النشأة الأولى... ليتساوى في ذلك دخلاء اليسار والقومية وأدعياء التقدمية والنخب المعارضة مع اليمين الرجعي ومراكز قوى الإقطاع والحكم بالتبعية.

لم يقع اليماني بالخطأ في أحضان الكيان الصهيوني، بل وقع بالقصور الذاتي للدور والنشأة الذي ارتمى تبعاً له رموز سلطة الوصاية البائدة في أحضان أربابهم الإقليميين وصولاً إلى تل أبيب، هرباً من ثورة شعبية أصيلة منتصرة ستسحب نفسها ولا ريب عميقاً على واقع المنطقة بأسرها وطبيعة معادلاتها. بدأ من الطرف الجنوبي القصي للجزيرة العربية حيث تتحوصل سُرّة المصالح الإمبريالية وهمزة الهيمنة الواصلة بين الشرق والغرب.

مفاجآت العام الخامس كفيلة بإجلاء ذلك بمنأى عن الرجم بالغيب.

على الغلاف | اربعة أعوام من العدوان: المهزومون يريدون الخروج!

البنادق المستأجرة في الجنوب: سنة خامسة سمسرة!

لم يستغرق التحالف السعودي ـ الإماراتي وقتاً طويلاً ليدرك حجم ما سيتكبّده من خسائر بشرية إذا ما أراد القتال بجنوده على الأرض. فسارع إلى تفعيل برنامج استئجار المقاتلين المحليين والأجانب ليضربوا بسيفه على الجبهات. شكّل الجنوبيون مذّاك عماد «جيش المرتزقة» الذي أنشأه بتكلفة زهيدة. والذي لا يزال يغذّيه بسياسة الإفقار والتجويع وإعدام الخدمات. إزاء ذلك، تتعالى مطالبات القوى والشخصيات المناهضة لـ«التحالف» بوقف هذه «اللعبة القذرة»، والكفّ عن المتاجرة بدماء الشباب الجنوبي

أحمد الحسني

منذ بدء الحرب في اليمن، عمل «التحالف» على خلق ميليشيات تقاتل بالنيابة عنه في الجبهات، على أن يقتصر دوره هو على الإشراف ورسم خطط الحرب. وكان للمناطق الجنوبية نصيب الأسد من هذا المخطط؛ إذ تحولت إلى معسكرات خلفية لـ«التحالف»، وزُجّ بعشرات الآلاف من أبنائها في جبهات الساحل الغربي وفي شمال صعدة على الحدود مع السعودية، إضافة إلى نشر الآلاف منهم في مدن نجران وجيزان وعسير داخل السعودية لصدّ تقدم «أنصار الله».

هذه الاستراتيجية أطلقت عملياً بعد فشل الغارات الجوية في الأشهر الأولى من الحرب. لكن ضربةً صافر في مارب في أيلول/ سبتمبر 2015، التي أدت إلى مقتل عشرات الجنود السعوديين والإماراتيين والبحرينيين، مثّلت نقطة تحول، قرّر على إثرها «التحالف» تفعيل برنامج استئجار المقاتل اليمني عوضاً عن السعودي والإماراتي على طول الجبهات وعرضها.

وقد بدأ «التحالف»، بسرية تامة، عبر سماسرة وثلّفتهم الرياض وأبو ظبي، مهمة تجنيد الشباب الجنوبي للقتال بالوكالة عنه، غير أن تدفق الآلاف من القتلى والجرحى الجنوبيين كان كفيلاً بكشف المخطط، الذي سرعان ما تعالت الدعوات السياسية والقبلية إلى وقفه.

طرف الاستقطاب

بحسب مصادر تحدثت إلى «الأخبار»، لدى «التحالف» سماسرة في كلّ المدن الجنوبية الرئيسة، يستغلّون الشباب بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة التي يشهدها اليمن نتيجة الحرب والحصار، ويعرضون على الشاب 1000 ريال سعودي شهرياً (قرابة 250 دولاراً) مقابل القتال داخل الأراضي اليمنية، فيما للمقاتل داخل الأراضي السعودية مبلغ يصل إلى 2000 ريال سعودي (500 دولار)، ويحصل المسامسة عن كل فرد على 1000 ريال سعودي. وتؤكد المصادر أن العشرات لا يزالون يتدفقون إلى الجبهات، موضحة أن مدينة زنجبار في محافظة أبين سجّلت أعلى نسبة تجنيد بمعدل 10 باصات نقل (حمولتها 16 راكباً) يومياً.

وتتنوّع العناوين التي يُجنَّد الشباب تحت لافتتها، ومنها على سبيل المثال «التدريب على مكافحة الإرهاب»، الذي اقتيدت بموجبه أخيراً قوات جنوبية إلى السعودية وُعدت بالعودة إلى عدن. لكن السعوديين سرعان ما طلبوا من القوة الذهاب للقتال في مدينة جيزان، الأمر الذي سبّب اعتقال العشرات من الضباط بسبب رفضهم القتال، قبل أن يُفرج عنهم في أيلول/ سبتمبر الماضي بعد 9 أشهر من الاعتقال.

كذلك، يحتجّ ضباط في القوات التابعة للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، على طريقة تعامل الضباط السعوديين معهم، التي يصفونها بـ«الخداع». وفي هذا الإطار، يكشف ضابط جنوبي فضّل عدم ذكر اسمه لـ«الأخبار» أن القيادة السعودية طلبت منه تجهيز لواء قوامه 3000 مقاتل من شباب أبين من أجل القتال على الحدود السعودية، مضيفاً أنه بعدما أخذ الضباط السعوديون الكشوفات، اعتذروا له عن تجهيز اللواء، وسلّموا الكشوفات للسماسرة الذين تكفّلوا بتجنيدهم بنحو «غير نظامي».

> يعرض على الشاب 100 ريال سعودي شهرياً مقابل القتال داخل اليمن

وفقاً لمعلومات «الأخبار»، فإن المجندين الجنوبيين ضمن الألوية التي لا تخضع لوزارة الدفاع التابعة لحكومة هادي، يبلغ عددهم أكثر من 25 ألف مقاتل، يتوزعون على 5 ألوية تُسمّى «ألوية العمالقة» التي يقودها المدعو أبو زرعة المحرمي، أحد القادة السلفيين الموالين لأبو ظبي، إضافة إلى 9 ألوية على الحدود السعودية ـ اليمنية، أبرزها «لواء الكواسر» الذي يقاتل في منطقة علب، المنفذ البري الدولي إلى اليمن عبر مدينة صعدة، وهو اللواء الذي يمثل «الثقب الأسود» للمقاتلين الجنوبيين، إذ قُتل الآلاف من مجنديه في محاولتهم صدّ تقدّم «أنصار الله» داخل منطقة ظهران الجنوب في عسير السعودية.

هذه القوات غير ثابتة، ويُستبدَل مقاتلون آخرون بالقتلى والجرحى والأسرى ومن يعودون منها إلى الجنوب، من دون صرف أي تعويضات. كذلك إن جثث القتلى لا يُسمح بإخراجها من الأراضي السعودية إلا بإجراءات معقدة، وهو ما حصل للمجند توفيق سالم ناصر، من مديرية الوضيع في أبين، الذي قتل قبل أسبوع في جبهة البقع. إذ تفيد أسرته «الأخبار» بأن جثمانه لم يصل إلى الآن، رغم التواصل اليومي مع مندوب «التحالف» في البقع.

دعوة متجددة إلى التعقل

إزاء تلك المعطيات، تحذّر قيادات جنوبية من استمرار عمليات التجنيد التي تؤدي إلى استنفاد المخزون البشري الجنوبي، منبهة إلى أن هذه العمليات إنما تجري بسبب مآلات الأوضاع في الجنوب، التي يتحمّل «التحالف» المسؤولية عنها. وفي هذا الإطار، يرى رئيس «الهيئة الشرعية الجنوبية»، الشيخ حسين بن شعيب، في حديث إلى «الأخبار»، أن «القوى الخارجية تآمرت على الحراك الجنوبي السلمي بتفكيكه وإضعافه وشرذمته»، مضيفاً أن «الجنوب تحوّل إلى كانتونات صغيرة تتصارع فيها الميليشيات، وقد أسهم التحالف في خلق فوضى عارمة».

بدوره، يرى رئيس «اللجنة الإعلامية للائتلاف الجنوبي»، عبد الكريم السعدي، أن «لا فائدة لقضية الجنوب من عمليات تجنيد الشباب»، واصفاً هذه العمليات بأنها «متاجرة قذرة بدماء الشباب». وبلغت السعدي، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «مكونات جنوبية تقوم بدور السمسار في تجنيد الشباب، إضافة إلى أنها بسلوكها اليومي تُسهم في صنع الحاجة لدى الشباب الجنوبي، نتيجة افتعالها تعطيل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية»، متابعاً بأن «تلك القوى تدين بالولاء لأطراف إقليمية أكثر من ولائها للجنوب».

ويشير إلى أن «الشباب ضحية لبعض الأطراف التي أنشأت المجالس والميليشيات التي تتخلى عن التزاماتها تجاه الجرحى والقتلى»، معتبراً أن «الضحايا الأكثر بشاعة هم الذين يقاتلون على حدود بعض دول التحالف، والذين يجري التعامل معهم كمرتزقة بالأجر اليومي».

وخلال الأشهر الماضية، وجّهت قيادات سياسية جنوبية دعوات إلى المقاتلين الجنوبيين لترك الجبهات. وقد لاقت تلك الدعوات صدىً عبر سحب قبائل الصبيحة في محافظة لحج العشرات من أبنائها ممّن يقاتلون في الساحل الغربي. وفي حديثه إلى «الأخبار»، يجدد محافظ لحج، المُعيّن من قِبَل حكومة صنعاء، الشيخ أحمد جريب، دعوته «كافة عقلاء الجنوب إلى وقف عمليات التحشيد التي يقوم بها سماسرة أبو ظبي والرياض في لحج وعدن وأبين والضالع وشبوة وحضرموت والمهرة»، مشدداً على أن «الوقت حان لحقن الدماء». وإذ يحذّر من أن «يتحول أبناء الجنوب إلى بنادق مأجورة خدمة للأنظمة العميلة التي تنفذ أجندة واشنطن في اليمن»، يتساءل حريب عمّا «قدّمه العدوان خلال 4 أعوام إلى المحافظات الجنوبية الواقعة تحت سيطرته غير الموت والجوع والأمراض والخوف؟».

يحتفّ ضباط في «قوات هادي» على طريقة تعامل الضباط السعوديين معهم (أ ف ب)

سوريا

بين الجولان و«النصر» على «داعش» واشنطن تبدأ استثمار أوراقها

ما بين إعلانها «النصر» على «داعش»، واعترافها بـ«إسرائيلية» الجولان، تصعّد واشنطن مساعيها إلى محاصرة دمشق وحلفائها، وتحصيل مكاسب سياسية تضمن لها مصالحها في سوريا والإقليم

من وقفة لأهالي مجدل شمس في الجولان المحتل ضد قرار ترامب (أ ف ب)

ينتظر أن ينقل الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، اليوم، ما أعلنه عبر «تويتر»، إلى صيغة «قانونية» تُصنّف الجزء المحتل من الجولان أرضاً خاضعة للسيادة الإسرائيلية في العرف الأميركي. ويستبق توجّه «البيت الأبيض» هذا مشروع القرار الذي يعمل عليه عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، والذي يتطابق في الهدف مع فحوى «تغريدة» ترامب. ولا ينفصل توقيت التصعيد في ملف الجولان عن سياق المشهد الميداني والسياسي في سوريا ومحيطها، وهو يتكامل مع جملة إجراءات تقودها واشنطن لحصار دمشق وحلفائها، بما يتيح «فرض شروط» في مسار «التسوية السياسية» المرتقبة.

ففي الشرق السوري، حيث تقود الولايات المتحدة عمليات «التحالف الدولي»، جاء إعلان «النصر على خلافة داعش» ليفتتح مرحلة جديدة لوجود القوات الأميركية وشركائها هناك، إذ تحضر تلك القوات (من الآن فصاعداً) دون أجندة عسكرية واضحة ضد «داعش»، وبمبررات تتراوح بين «منع عودة التنظيم»، و«ضمان إنجاز حل سياسي في سوريا»، مروراً بـ«حماية الشركاء... وكبح النفوذ الإيراني». وكان لافتاً أن «إعلان النصر»، الذي عزفت خلاله الفرقة الموسيقية التابعة لـ«قوات سوريا الديموقراطية» النشيد الوطني الأميركي في ريف دير الزور، تضمّن الإشارة إلى «الخطر» الذي يشكّله «داعش» رغم «نهايته العسكرية». وهو تنويه يراعي التوجّه الأميركي نحو تشكيل «قوة لحفظ سلام» مشتركة مع أعضاء «التحالف» ولاسيما الدول الأوروبية، رغم أن هذا المشروع لم يحصد توافقات حتى الآن، أقلّه في العلن.

وكما أعلن مسؤولو واشنطن غير مرة، فإن الوجود العسكري في شرقي الفرات والتنف يفترض أن يخدم المصالح الأميركية والأجندة السياسية ضمن سوريا والإقليم.

> عززت فرقة من «قسد» النشيد الوطني الأميركي في ريف دير الزور

ويبدو «الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان» واحداً من ملفات عدة، عملت وتعمل إدارة «البيت الأبيض» على تمريرها بالاستفادة من ذلك الوجود، وغيره من الأوراق. إذ يأتي قرار ترامب قبل أسبوع فقط على القمة العربية المرتقبة في تونس نهاية الشهر الجاري، وهي قمة نجحت الضغوط الأميركية في تغييب ملف «عودة سوريا إلى الجامعة العربية» عنها، وفق ما أكده عدد من المسؤولين العرب. وإلى جانب التضييق في ملف الجامعة، تتابع واشنطن جهودها في الإقليم لمنع أي خطوات دبلوماسية أو اقتصادية تجاه دمشق، بعدما نجحت في حشد الأوروبيين خلفها، كما تجلّى في مؤتمر بروكسل الأخير، حيث التزم الاتحاد الأوروبي المقاربة الأميركية التي تربط التعاون مع دمشق وإعادة الإعمار بالتقدم على مسار «الحل السياسي».

ولا تبشّر طبيعة الدعوة التي وجهتها «قوات سوريا الديموقراطية» إلى دمشق، للحوار «على أساس الاعتراف بالإدارات الذاتية المنتخبة في شمال شرق سوريا، والقبول بخصوصية قوات سوريا الديمقراطية»، باحتمال حدوث تطورات إيجابية على هذا الصعيد خلال المرحلة المقبلة، لاسيما وأن واشنطن عرقلت مباشرة هذه الجهود خلال العام الماضي. إذ أكدت الحكومة السورية أنها تتعامل مع مناطق سيطرة «قوات سوريا الديموقراطية» كأي منطقة سورية أخرى، ويجب أن تعود إلى سلطة الدولة إما بالمحادثات أو القوة. ولفت أكثر من مسؤول حكومي إلى أن قانون الإدارة المحلية النافذ هو ما يمكن تطبيقه لإدارة تلك المناطق، ولا يمكن فرض أي شكل آخر دون تعديل الدستور عبر استفتاء شعبي.

ومع انتهاء العمليات العسكرية ضد «داعش» (وفق المعلن)، بات النقاش الأميركي ـ التركي حول مصير شرقي الفرات و«المنطقة الآمنة» على نار ساخنة، إذ إن أنقرة لن توفّر جهداً للضغط ـ بما في ذلك التصعيد العسكري ـ لتنشيط تنفيذ «خريطة منبج» ومن خلفها خطط شرق الفرات. وسيكون الجهد الروسي مساعداً لتركيا في مفاوضاتها تلك، لاسيما وأن موسكو أعطت أنقرة مزيداً من الوقت (وإن كان محدوداً) في ملف إدلب، وتراهن على تيسير إنشاء «اللجنة الدستورية». ومن غير الواضح حتى الآن ما سيكون عليه الموقف الأميركي تجاه عمل تلك اللجنة؛ إذ لا تزال «قسد» ومن خلفها «مجلس سوريا الديموقراطية» خارج إطارها، فيما يُعدّ دخول «قسد» إليها خطاً أحمر بالنسبة إلى الجانب التركي.

(الأخبار)

تحليل إخباري

لقاء نتنياهو ـ ترامب: «قمّة الجولان»

أياً كانت العناوين والقضايا التي سيبحثها رئيس حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خلال لقائه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بدا أن المنسوب الانتخابي هو الأكثر حضوراً في خلفية واهتمامات نتنياهو الذي يواجه استحقاقاً سوف يكون له أثره الكبير في مستقبله السياسي والشخصي. ومع أن العناوين والقضايا متعددة بين الطرفين، فإن الجولان استطاع أن يحتل صدارتها على المستويين السياسي والإعلامي.

على وقع مفاعيل إعلان الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، ومن ثم التوقيع عليه اليوم (الإثنين)، يعقد نتنياهو سلسلة لقاءات مع المسؤولين الأميركيين أبرزها مع ترامب. ومع أن قضية الجولان ستكون الأكثر حضوراً وفي الصدارة، تبقى عناوين أخرى تحظى باهتمام الطرفين: من مواجهة التمركز الإيراني في سوريا، وتمدد النفوذ الإقليمي للجمهورية الإسلامية، إضافة إلى التعاون الوثيق بين الطرفين، بالإضافة إلى العلاقات الصينية ـ الإسرائيلية المتزايدة، خصوصاً في ميناء حيفا الذي ترسو فيه عادة قطع للبحرية الأميركية، إذ سبق أن أعرب أكثر من مسؤول أميركي عن قلق واشنطن من تنامي هذه العلاقة. يؤشر موقف ترامب من السيادة في الجولان، في السياق والتوقيت الإسرائيليين، على أكثر من عنوان يتصل بمستوى عمق العلاقة بين واشنطن وتل أبيب. فهو يكشف عن مستوى نفوذ الصهيونية في دوائر صنع القرار الأميركي. ومع ذلك، يتجاوز الصراع مع إسرائيل في أبعاده ونتائجه مواجهة كيان توسعي استيطاني يهدد فلسطين والمنطقة إلى كونه أيضاً كياناً أدواتياً للولايات المتحدة في صراعها مع شعوب ودول المنطقة.

وسبق لنتنياهو أن شبّه إسرائيل بحاملة طائرات في المنطقة، خلال زيارته إلى حاملة الطائرات الأميركية «جورج بوش» خلال زيارتها لميناء حيفا (تموز/يوليو 2017). ولكن هذا الكيان بهذه الصفة (إسرائيل) مدعوم بنفوذ صهيوني عالمي يصل إلى حد التغلغل في مفاصل الإدارة الأميركية. رغم ذلك، هذه العلاقات الخاصة والاستثنائية، التي لا شبيه لها، بين الولايات المتحدة وأي دولة أخرى في العالم، تتأثر أيضاً تحت هذا السقف بالتطورات التي تشهدها المنطقة والعالم بهذا الاتجاه أو ذاك.

على المستوى الإعلامي الإسرائيلي، حضرت الزيارة من زوايا متعددة؛ فقد وصفت صحيفة «يسرائيل هيوم» القمة بين ترامب ونتنياهو بأنها «قمة الجولان». ومع أن الأكثر حضوراً إسرائيلياً هو البعد المتصل بما يخدم نتنياهو، فإن المعلق السياسي حيمي شاليف، في صحيفة «هآرتس»، رأى أن هذه الزيارة تخدم أيضاً ترامب في مواجهة تقرير المحقق الخاص، روبرت مولر، الذي من المتوقع أن تعلن نتائجه، وكذلك بالدعم المرتقب الذي يتوقع أن يقدمه نتنياهو إلى الرئيس الأميركي في من جهة أخرى، تأتي هذه الزيارة في ذروة الحملة الانتخابية الإسرائيلية. وقبيل توجهه إلى واشنطن، عرّج نتنياهو على استوديوات التلفزيون وهو في طريقه إلى المطار، قائلاً إنه «يريد تفجير كل هذه الفرية الدموية» المتصلة بقضية الغواصات التي عادت إلى الواجهة من جديد، إذ يسعى حزب «أزرق أبيض» إلى الدفع بقضية الغواصات نحو الصدارة، في مقابل اختراق هاتف رئيس الحزب بني غانتس الذي يركز عليه نتنياهو و«الليكود» للتشكيك في جدارته في تولي منصب رئاسة الحكومة.

حول ذلك، اعترف نتنياهو بأنه سمح لألمانيا ببيع غواصات متطورة لمصر، من دون أن يطلع وزير الأمن ورئيس الأركان على الأمر، قائلاً إن «أسبابي هي أمنية وأمنية بحتة... توجد لدولة إسرائيل أسرار يعرفها فقط رئيس الحكومة وبعض الأشخاص». وكان نتنياهو قد نفى في السابق معرفته بالأمر، قائلاً إن ألمانيا لم تطلب موافقته، لكنه عاد وقال: «بالطبع، اعترضت على بيع الغواصات عندما كان (محمد) مرسي (رئيساً) وصدّقت على ذلك عندما جاء (عبد الفتاح) السيسي»، علماً بأنه كان قد نفى أن يكون استفاد من قضية الغواصات، بالقول: «لم أحصل على شيكل واحد، هذه كذبة مطلقة».

(الأخبار)

هذه الزيارة تخدم أيضاً دونالد ترامب حالياً ولاحقاً (أ ف ب)

> تأتي هذه الزيارة في ذروة الحملة الانتخابية وما تمثله لنتنياهو

أكثر من محطة لاحقة.

في السياق نفسه، ركزت «هآرتس» على موضوع الاستثمارات الصينية في إسرائيل، والتي تشكل إحدى القضايا الإشكالية بين الطرفين، وقد سبق لباحثين أميركيين أن أوصوا واشنطن بمساعدة تل أبيب في إنشاء آلية لمراقبة التكنولوجيا والاستثمارات الصينية في إسرائيل، بالإضافة إلى أن تضاعف الولايات المتحدة دورها في مراقبة الاستثمارات الصينية لمنع الإضرار بمصالحها أمنياً.

تقرير

الاحتجاجات توحّد المعارضة: «نداء السودان» نحو التصعيد؟

وحّدت الاحتجاجات المستمرة في السودان قوى المعارضة تحت مظلة تضع في أولوياتها مطلب رحيل عمر البشير عن السلطة، بما يجعل المشهد أمام خريطة جديدة للأحزاب. تبدو المعارضة فيه أقوى بشكل غير مسبوق

الخرطوم ــ **أشرف محمد**

لا شكّ في أن الاحتجاجات المستمرة منذ ثلاثة أشهر وأسبوع ضد حكم الرئيس عمر البشير، غيّرت خارطة أحزاب المعارضة والموالاة بشكل غير مسبوق، فبعدما انتقلت بعض أحزاب «الموالاة» إلى مربع المعارضة بالانسحاب من الحكومة وتأييدها الحراك الشعبي، كحزب «الأمة الإصلاح والتجديد» وحركة «الإصلاح الآن» وحزب «الأمة الفيدرالي»، وحّدت أحزاب

> **لاقى انسحاب «نداء السودان» من «خارطة الطريق» ترحيب «تحالف قوى الإجماع»**

المعارضة، التقليدية والمنضمة حديثاً، على اختلاف توجهاتها السياسية والأيديولوجية، مطلبها بتنحي البشير، تحت مظلة «ميثاق الحرية والتغيير»، في سابقة تُعدّ الأولى من نوعها.

يعيد نائب رئيس حزب «الأمة القومي» المعارض، إبراهيم الأمين، في حديث إلى «الأخبار»، توحيد قوى المعارضة إلى «أخطاء النظام وفشله في تقديم حلول للأزمة السياسية والاقتصادية، التي تراكمت وبلغت مداها، بما يوفر الأسباب الموضوعية للحراك الذي تصاعد بوتيرة أشد مما كان عليه في عام 2013»، حين خرج الناس محتجين على زيادة أسعار المحروقات، بكلفة باهظة من الأرواح، لكن الأمين يؤكد أن الشباب السوداني «استوعب درس أزمة القيادة حينذاك (2013)، وطوّر نهجه في التعامل مع القضية السياسية، وفق أسس ورؤية واضحة مكّنته من امتلاك زمام المبادرة».

ويلفت نائب رئيس «الأمة القومي» إلى أن «واجهة تجمع المهنيين السودانيين استطاعت توحيد المعارضة وتغيير خارطة السياسة السودانية، فلأول مرة منذ وصول حكومة الإنقاذ إلى سدة الحكم عن طريق انقلاب عسكري عام 1989، تتوحد فصائل المعارضة نحو هدف واحد هو إسقاطها، وتترك المعارضة السودانية جميع خلافاتها وراءها، في الوقت الذي يمسك فيه الشباب بمفاصل الحراك، ويسدّون المنافذ نحو أي اتجاه للتفاوض مع الحكومة، من دون تحقيق مطلبهم الوحيد بإسقاطها، وهذا ما جعل التحالفات المعارضة تتراجع عن مواقف سابقة أكدت فيها إمكانية الحوار مع النظام».

لكن في المقابل، لا يرى المسؤول السياسي لحزب «البعث السوداني»، محمد وداعة، أن «تجمع المهنيين» أحدث تغييراً كبيراً على الساحة السياسية المعارضة. ويقول، في حديث إلى «الأخبار»، إن «التجمع جزء من القوى الموقعة على ميثاق الوحدة والتغيير»، مرجعاً «وحدة المعارضة إلى الوضع السياسي والاقتصادي في البلد، وخروج المسيرات. وهذا ما جعل المعارضة تصطف تحت لواء تجمع المهنيين الذي تُشكل المعارضة مكوناته»، مؤكداً أن «تغيير الخارطة السياسية هو نتاج مجهود الكل، وفي مقدمتهم جماهير الشعب التي رفضت العيش تحت وطأة البؤس».

تنبأ خطوات بعض قوى المعارضة بتصعيد قد يأخذ بالمشهد نحو المواجهة (أ ف ب)

وفي الاتجاه نفسه، يرى القيادي في حزب «المؤتمر الشعبي»، كمال عمر، المشارك في الحكومة، والذي كان يتزعمه عراب الحركة الإسلامية، الراحل حسن الترابي، أن الظروف التي يمر بها السودان «جعلت المناخ السياسي ملتهباً وقابلاً لقيادة المعارضة زمام المبادرة». ورغم أن عضو البرلمان امتدح «تجمع المهنيين» لكونه «امتلك رؤية واضحة أهّلته لقيادة مركب الاحتجاجات»، لا يخفي مراقبون خشيتهم من أن تمدّ خلافات المعارضة عنقها مرة أخرى، وهو ما أشار إليه المحلل السياسي خالد التيجاني، في حديث إلى «الأخبار»، بالقول إن «وحدة المعارضة الحالية اقتضتها الظروف الملحة»، لكنه أعرب عن خشيته من أن تكون «شكلية على الورق فقط». كما عاب على «تجمع المهنيين» «تحفظه على ضمّ كثير من القوى التي طرقت بابه، خاصة التيارات الإسلامية»، معتبراً أن ذلك «سيضعه في خانة الإقصاء الذي ظلّ يرفضه في كل بياناته».

لكن بعيداً عن «الإقصاء»، تنبئ خطوات بعض قوى المعارضة بتصعيد قد يأخذ بالمشهد السياسي إلى مرحلة المواجهة. تمثل ذلك بإعلان تحالف «نداء السودان»، الذي يشمل عدة قوى سياسية ومسلحة أبرزها حزب «الأمة القومي» وحزب «المؤتمر السوداني» و«الحركة الشعبية» (شمال) و«حركة تحرير السودان» و«حركة العدل والمساواة» و«مبادرة المجتمع المدني» إلى جانب قوى أخرى، من باريس، انسحابه من «خارطة الطريق» التي وقّعها مع الحكومة السودانية في أديس أبابا عام 2016، ومن ثم ترحيب «تحالف قوى الإجماع الوطني» المعارض، الذي يضم أحزاب «الشيوعي» و«البعث الأصل» و«الناصري» وقوى من المجتمع المدني، في بيان حصلت «الأخبار» على نسخة منه، بالخطوة، بالقول «إن موقف قوى نداء السودان... يجد منا كل التقدير والاحترام»، وإن قوى المعارضة باتت اليوم أكثر وحدة وتماسكاً حول إرادة الجماهير لـ«هزيمة النظام وإسقاط أجندة الإسلام السياسي».

ويرى مراقبون أن إعلان «نداء السودان» الانسحاب من «خارطة الطريق» يعني أنه «يختار طريقاً آخر وهو العمل المسلح»، كما قال القيادي في «المؤتمر الوطني»، إبراهيم الصديق، لوكالة «سبوتنيك» الروسية أمس، خصوصاً أن اجتماع «نداء السودان» المعارض خارج البلاد، الأول عقب عودة رئيسه الصادق المهدي يوم اندلاع الاحتجاجات، ناقش بحسب البيان، «توسيع الحراك الثوري وتنويع أدواته وتعميقه وتنظيمه بصورة قاعدية واسعة، عبر لجان المدن والقرى والأحياء، لمقاومة مخططات النظام لقمعه... إلى حين الوصول للفعل الحاسم الذي يسقط النظام ويُحدث الانتقال الشامل».

التغيير الحاصل في الساحة السياسية يضع البشير على مسافة واحدة من جميع الأحزاب، سواءً كانت في الموالاة أم في المعارضة، لكن ليس بلباس «قومي» كما لمّح في خطاب «حل الحكومة وإعلان الطوارئ» قبل شهر، بل بلباس «انعزالي» دفعه إلى أن يحيط نفسه بالمقربين منه بقرارات، آخرها أول من أمس، عيّن فيها حاكم شمال كردفان السابق، أحمد محمد هارون، القريب منه، مساعداً لرئيس الجمهورية، بعدما منحه كل سلطاته في رئاسة حزب «المؤتمر الوطني» الحاكم، ليصبح الرجل الأول في الحزب ورئيساً بالوكالة له.

إضاءة

الانتخابات الإسرائيلية: حزب «العمل» من الريادة... إلى الهامش

يحيى دبوق

يتفاءل رئيس حزب «العمل» الإسرائيلي، آفي غباي، بالحديث عن إمكان تولية رئاسة الحكومة المقبلة، في إشارة منه إلى إمكان فوزه بالعدد الأكبر من مقاعد الكنيست. تفاؤلٌ غباي زائدٌ وربما مفرط، إذ إن «العمل» الذي كان، يصعب أن يعود كما كان. «العمل» (هاعفودا) تأسس عام 1968 نتيجة اندماج حزب «مباي» التاريخي وحزبين عماليين آخرين هما «أحدوت هاعوفدا» و«رافي». لكن من ناحية عملية، «العمل» هو استمرار لـ«مباي»، الحزب العمالي الاشتراكي التاريخي الذي حكم إسرائيل طويلاً، وإن عبر تسميات مختلفة، بعد تأسيسه عام 1939. ومع أن «العمل» نفسه تغيرت أسماؤه بعد إعلانه، بما عرف بـ«المعراخ» وصولاً إلى «الاتحاد الصهيوني» أخيراً نتيجة اندماج أو تحالفات، فإنه عاد أخيراً إلى تسميته «العمل»، وهو الاسم الذي يخوض به الانتخابات المقبلة في التاسع من الشهر المقبل.

تراجعت مكانة «العمل» في العقدين الأخيرين، فلم يعد، خلافاً لسنوات ما قبل 2000، صاحب التأثير الأول في قرارات تل أبيب، بل تحوّل إلى ما يشبه حزباً هامشياً. يعود ذلك إلى أسباب، منها ما يرتبط بالمجتمع الإسرائيلي نفسه، وزيادة منسوب تشدده وميمنيته مع فشل عملية التسوية مع الفلسطينيين، وتلمس إمكان فرض الإملاءات، بل إنهاء القضية الفلسطينية عبر مزيد من التطرف، خاصة مع تقلص أهمية فلسطين لدى الأنظمة العربية، وتوجه معظمها إلى التطبيع والتحالف مع الاحتلال. كذلك، كان لغياب الشخصيات صاحبة الكاريزما القيادية على رأس «العمل»، مثل دافيد بن غوريون وإسحاق رابين، دور في تراجع مكانته، فاخرُ قيادي ذي كاريزما هو رئيس الحكومة السابق إيهود باراك الذي ثبّت للإسرائيليين في عهده أن لا إمكان للتسوية مع الفلسطينيين، الأمر الذي جعل صفة اليسار التي اتّصف بها «العمل» تاريخياً لدى معظم الإسرائيليين مرادفاً للتنازل بلا طائل عن الأرض التي تعدّ من ناحيتهم «حقاً تاريخياً» لهم.

> **«وصمة» اليسارية لـ«العمل» غير دقيقة، وهي لإبعاد الناخبين عنه**

تحوّل اليسار وفقاً لذلك إلى وصمة تبعد القيادات ذات المكانة التي تنهي خدمتها في رئاسة أركان الجيش عن الانضمام إلى «العمل»، خوفاً من الوصمة المنفّرة لمعظم الجمهور. والعاملان مرتبطان بالنتيجة؛ فالشخصيات الرائدة تبتعد عن الحزب، فيما تتقلص مكانته لفقدانه هذه الشخصيات، سواء من جنرالات سابقين أو شخصيات سياسية مخضرمة. والمحصلة تحوّل «العمل» من حكم إسرائيل إلى حزب يسعى إلى الفوز بالمرتبة الثالثة أو الرابعة، وهي نتيجة تعدّ أقصى ما يمكن أن يصل إليه، إن وصل بالفعل، في الانتخابات المقبلة.

لكن «وصمة» اليسارية لـ«العمل» غير دقيقة، وإن كانت تتردد لدى الأحزاب اليمينية لإبعاد الناخبين عنه. ففي الواقع، هذا الحزب، وإن كانت أجندته اشتراكية تاريخياً، فإنه بات حزب يسار الوسط من دون أجندة واضحة حيال معظم القضايا التي كانت تُخاض الانتخابات حولها، وخاصة ما يرتبط بالقضية الفلسطينية، رغم أنها لم تكن في الانتخابات الحالية محل سجالات وبرامج بين أحزاب القوس السياسي في إسرائيل. وإحدى سمات التراجع هي رئيس الحزب الحالي، غباي، الخالي من أي رصيد أمني أو سياسي، بل للمفارقة، جاء من رحم «الليكود» ليتنقل بين الأحزاب وصولاً إلى «العمل» ليترأسه بعد انضمامه إليه بأشهر معدودة. هكذا، يخوض «العمل» الانتخابات مستنداً فقط إلى إرثه التاريخي ومحاولة جذب ما أمكن من أصوات اليسار ويسار الوسط. أما الوصول إلى عشرة مقاعد، فيعدّ إنجازاً له، وإن كان مبنياً على إفقاد حزب «ميرتس» اليساري وغيره مقاعد في الكنيست المقبل.

في غضون ذلك، تظهر استطلاعات الرأي نتائج متواضعة لـ«العمل»، بين سبعة وتسعة مقاعد، وفي أحسن حال عشرة، ليصطف في المكانة بنتيجتها، ومن ثم التأثير في القرار الإسرائيلي، إلى جانب الأحزاب الصغيرة، مع أمل وحيد في أن يفوز حزب «أزرق أبيض» بقيادة رئيس أركان الجيش السابق بيني غانتس، ومن ثم تأليف الحكومة المقبلة، إن استطاع ذلك فعلاً، وهو ما يضمن لـ«العمل» أن يكون في الائتلاف الحكومي المقبل، في حكومة وسطية يسارية قد تكون أيضاً مدعومة من أعضاء من الكنيست من فلسطينيي الـ 1948. أيضاً، الانتخابات التمهيدية لـ«العمل»، التي تُشكل اللائحة الانتخابية وفقاً لنتائجها، تغيب عن مراتبها العشر الأولى شخصيات عسكرية وسياسية مخضرمة، خاصة بعد طرد وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني، وإن كان وزير الأمن السابق عامير بيرتس يحتل مرتبة بين العشرة الأوائل، وهو صاحب صورة المنظار المغلق في حرب 2006 مع حزب الله. في المحصلة، يبدو أن «العمل» الذي حكم إسرائيل طويلاً لما يقارب ثلاثين عاماً بعد إنشائها، في مسيره نحو الانهيار قياساً بمكانته السابقة في الحياة السياسية الإسرائيلية. فالحزب ينتقل من الريادة إلى التقلص، وربما لاحقاً إلى الانهيار، ما لم تحدث مفاجآت لا تبدو أنها منظورة.

تقرير

قمة ثلاثية في القاهرة: الاقتصاد يتصدّر المباحثات

البرلمان يقيل محافظ الموصل

صوّت البرلمان العراقي، أمس، بالإجماع، على إقالة محافظ نينوى، نوفل العاكوب، ونائبيه، إثر حادثة غرق العبّارة في مدينة الموصل، والتي أودت بحياة مئة شخص أغلبهم نساء وأطفال، في حين لا يزال 63 ضحية مفقودين حتى الآن، رغم استمرار عمليات البحث. وجاء التصويت بناءً على طلب رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، إثر المأساة التي تعرّض لها سكّان هذه المدينة، والتي ما زالت تعاني دمار معارك امتدت لأشهر حتى تمت استعادتها من سيطرة تنظيم «داعش» في تموز/ يوليو 2017. ووفقاً للنص الدستوري، يمكن لمجلس النواب إقالة المحافظ بالأغلبية المطلقة، بناءً على اقتراح يقدّمه رئيس الوزراء. كذلك، تضمن القرار استكمال التحقيقات بخصوص الحادثة، ومحاسبة المقصّرين، واعتبار ضحايا الحادث شهداء، وتعويض ذويهم، مع ضمان حق هؤلاء باللجوء إلى القضاء.

استضافت العاصمة المصرية، أمس، قمة ثلاثية جمعت كلّاً من رئيس الجمهورية المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي، والملك الأردني عبد الله الثاني الذي أنهى قطيعة دامت أشهراً عديدة مع السيسي. وبحثت القمة ملفات عديدة، منها ما هو مرتبط بتسوية القضية الفلسطينية، إضافة إلى مسائل أبرزها خط الغاز من العراق إلى الأردن فمصر، والتنسيق مع الأردن في مجال الربط الكهربائي. كذلك ناقش المجتمعون «آليات التعامل العربي مع فلول التنظيمات الإرهابية»، فضلاً عن الأزمة السورية، والتمهيد لعودة دمشق إلى جامعة الدول العربية قريباً.

ودعت القمة إلى تبادل المعلومات الأمنية بشكل أكثر فاعلية خلال المرحلة المقبلة بين أجهزتها الاستخبارية، وعقد لقاءات دورية بين مديريها، إذ شدّدت على «أهمية الاجتماع بشكل دوري لتنسيق المواقف والسياسات، وتحقيق الأهداف المشتركة، وبناء علاقات دولية متوازنة»، وفي هذا الإطار، علمت «الأخبار» أن الاجتماع المقبل بين القادة الثلاثة سيكون قبل نهاية أيار/ مايو المقبل في العاصمة الأردنية عمان. كما علمت «الأخبار» أن وزير الخارجية المصري سامح شكري سيزور العاصمة الأميركية واشنطن، في الأيام المقبلة، للقاء نظيره الأميركي مايك بومبيو، حاملاً معه نتائج القمة الثلاثية، إضافةً إلى نتائج المباحثات المصرية ـ الأردنية، في ما يتعلق بمقترحات «تسوية القضية الفلسطينية»، خصوصاً أن القاهرة متحفّظة على جملة من النقاط التي وافقت عليها بعض دول الخليج.

الرئاسة المصرية أفادت، في بيان، أمس، بأن «القمة تناولت 7 ملفات تمحورت حول مكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الاستراتيجي والاقتصادي»، لافتة إلى أن القادة الثلاثة استعرضوا «سبل تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات، في إطار العلاقات التاريخية والمتميزة بينهم»، مشددين «على ضرورة استثمار الإمكانات التي يتيحها التواصل الجغرافي، وتكامل المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، في ظل ظروف دقيقة تمر بها الأمة العربية، وتحديات غير مسبوقة يواجهها الأمن القومي العربي».

بدوره، اعتبر عبد المهدي أن عقد القمة «نقطة تحول كبيرة في مستقبل العلاقات المشتركة ومصالح الشعوب». ووفق بيان لمكتبه الإعلامي، فإن «الاتفاق سيُفرح به الكثيرون، للدور الكبير الذي تلعبه الدول الثلاث»، مشيراً إلى أنه «في مقدمة اهتمامات القمة، المشاريع الاقتصادية، والإعمار، والإسكان، والكهرباء».

(الأخبار)

تناولت القمة 7 ملفات تمحورت حول مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون (الأناضول)

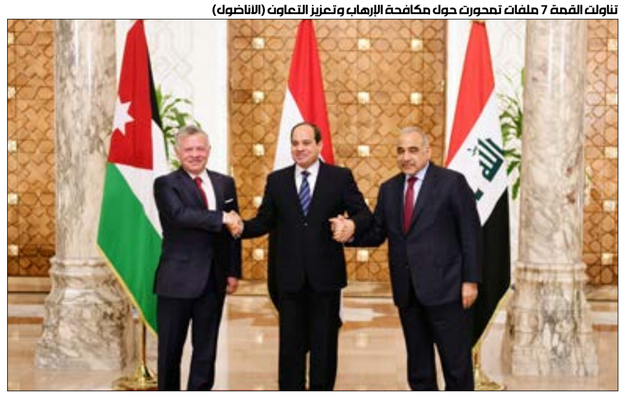

مقالة تحليلية

فرنسا تجنح نحو الاستبداد

آلان غريش*

لم تقع أعمال عنف واسعة النطاق في 23 من آذار (مارس)، اليوم التاسع عشر من أيام الاحتجاج الأسبوعية التي تنظمها «حركة السترات الصفر» منذ انطلاقتها. لكن الرئيس إيمانويل ماكرون كان قد قرر للمرة الأولى اللجوء إلى الجيش للمساعدة على حفظ النظام. لم يحدث ذلك في التاريخ المعاصر، إذا استثنينا مرحلة حرب الجزائر، إلا عند قمع إضرابات عمال المناجم سنة 1947، التي سحقتها شرطة الوزير الاشتراكي آنذاك، جول موش.

أثار هذا القرار سجالات حادة. لا يقتصر الأمر على استنفار جنود غير مهيّئين لمهام حفظ النظام، بل الأنكى أنهم جزء من القوات المشاركة في عملية «الحراسة» المخصصة لمكافحة الإرهاب وليس للإسهام في مواجهة حركة احتجاج اجتماعي. رغم ذلك، فإن المسؤول العسكري عن منطقة باريس، الجنرال برونو لو راي، رأى أن الجنود «لديهم وسائل متعددة للتعامل مع الاحتمالات شتى، وأن بإمكانهم حتى استخدام الرصاص الحي في حال تعرض حياتهم أو حياة الأشخاص الذين يقومون بحمايتهم للخطر».

الجيش، من جهته، يبدو متردداً، وعلى الأغلب لم يتم التشاور مع قيادته قبل اتخاذ هذا القرار. عسكري سابق قال في مقابلة مع موقع «ميديابار»: «كيف يستطيع المسؤول العسكري عن منطقة باريس التصريح بأن الجنود سيقومون بالرد إن تعرضوا للتهديد؟ علينا التذكير بحقيقة بديهية، هي أن مهمتنا ليست إطلاق النار على المواطنين». وهو يؤكد، وقد بلغ من العمر 85 عاماً، أن حرب الجزائر تركت في نفسه جروحاً عميقة: «لقد أرسلت للقيام بمهام حفظ نظام ضد متظاهرين يدافعون عن حقوقهم. كنت في مواجهة نساء وأطفال. كانت اللحظات الأسوأ التي قضيتها خلال حياتي المهنية. كيف نستطيع احتواء التظاهرات عندما نكون مسلحين ببنادق؟ وحدها الأنظمة الديكتاتورية تقتل المتظاهرين». في التاريخ المعاصر، إذا استثنينا مرحلة حرب الجزائر، رئيس حركة «فرنسا المتمردة»، جان لوك ميلانشون، تساءل من جهته: «ماذا بعد؟ هل يطلق الجنود النار؟ إنه دور الشرطة! مهما كانت الظروف، لا يستطيع الجيش ولا ينبغي أن يحل في مكان الشرطة». قبل أن يوجه كلامه إلى فرنسوا بايرو، وزير يمين الوسط السابق، والمؤيد لماكرون: «لقد جننتم!».

> **الاجتماع المقبل بين القادة الثلاثة سيكون قبل نهاية أيار/ مايو المقبل**

لا يمكن فهم اللجوء إلى الجيش سوى أنه إجراء تصعيدي جديد من سلسلة إجراءات قمعية تتعرض لها «السترات الصفر» منذ بدايتها. فبحسب الصحافي دافيد دوفرين، الذي أسّس موقعاً لتعداد حالات العنف البوليسي ضد الاحتجاجات، تم التبليغ عن 565 حالة، بينها 227 إصابة في الرأس و22 إصابة في العين و5 قطع لليد وقتيل واحد. ويبدو أن استخدام البندقية القاذفة للكرات الدفاعية، الممنوعة في الكثير من البلدان الأوروبية، يفسر عدد الإصابات وطبيعتها.

المقلق أيضاً هو القرارات العديدة التي اتخذت، والتي تحدّ من حرية التظاهر. فبعد التصويت على قانون يعطي المحافظين حق اختيار الأشخاص الذين يسمح لهم بالتظاهر، تم إصدار مرسوم يتيح فرض غرامة على أي متهم بالمشاركة في تظاهرة ممنوعة. وقد أنزلت غرامات باهظة بأشخاص كانوا موجودين في أماكن مُنع فيها التظاهر.

توالت أيضاً الاعتقالات العشوائية. «رابطة حقوق الانسان» رأت أن «السلطة التنفيذية قد شرعت، عبر خطوات متتالية وبتهميش جميع السلطات الموازية، في استخدام أساليب قمع وسيطرة مبالغ فيها تهدد الطبيعة الديموقراطية لنظامنا السياسي». الإجراءات التي كانت تقتصر على ميدان مكافحة الإرهاب باتت تشمل اليوم جميع الاحتجاجات الاجتماعية. هذا ينطبق مثلاً على القمع الشرس لتحركات طلبة المدارس الثانوية. فخوفاً من انضمامهم إلى احتجاجات «السترات الصفر»، لجأت السلطة في ظرف أسبوع واحد إلى اعتقال 3000 منهم، وهو أمر لا سابق له بالنسبة إلى غير الراشدين. ويُظهر فيديو انتشر على شبكات التواصل الاجتماعي، يذكّر بمشاهد حرب الجزائر، كيفية اعتقال عناصر الشرطة عدداً كبيراً من شبان «مانت لا جولي» وهم يجثون على رُكَبهم وأيديهم خلف رؤوسهم.

احتج ماكرون على نقد «مجلس حقوق الإنسان» في الأمم المتحدة وبالبرلمان الأوروبي لفرنسا لاستخدامها المفرط للعنف، معتبراً أنها تُعامل كأنها دولة مارقة من دول الجنوب. لكنه رفض التطرق إلى مضمون هذا النقد الذي تبنّته أيضاً «منظمة العفو الدولية»، في تقرير شديد اللهجة حيال باريس أصدرته أخيراً، وهو أن سلطتها تسعى إلى إعادة النظر في حق التظاهر.

* **مدير موقع «شرق 21»**

العالم
تقرير

بعد سنتين من التحقيقات... مولر «يبرّئ» ترامب!

أعلنت اللجنة القضائية في الكونغرس أنها ستطلب مثول وزير العدل (أ ف ب)

بعد ساعات من انتظار واشنطن ما سيخلص إليه وزير العدل الأميركي ويليام بار، من تقرير المحقق الخاص المحامي روبرت مولر، في شأن التدخل الروسي المحتمل في الانتخابات الرئاسية للعام 2016 التي فاز فيها «الجمهوري» دونالد ترامب، أعلنت وزارة العدل أن بار أرسل الملخّص إلى أعضاء الكونغرس الأميركي ووسائل الإعلام بعد ظهر أمس، وفيه أهم نتائج التحقيق.

وقال وزير العدل، في رسالة سلّمها إلى الكونغرس وتمّ نشرها، «إن التحقيقات التي قام بها مولر لم تجد ما يثبت أن فريق حملة ترامب أو أي شخص له علاقة بهذه الحملة قد تعاون أو توافق مع روسيا في جهودها للتأثير على انتخابات عام 2016». كذلك جاء في هذه الرسالة المكوّنة من أربع صفحات، أن مولر «لم يحسم بشكل نهائي احتمال وجود أو عدم وجود عرقلة لعمل القضاء من قبل الرئيس الأميركي الحالي». لكن وزير العدل ذهب إلى أبعد من ذلك، بالقول إن الوثيقة التي انكبّ على دراستها منذ الجمعة الماضي، «لا تشير إلى أي جرم يتيح برأيه القيام بملاحقات على أساس عرقلة عمل القضاء».

وفي أول ردّ فعل له، أعلن ترامب أن تقرير مولر «برّاه بشكل كامل»، مضيفاً أن إجراء التقرير كان «معيباً». ومن على منصة «تويتر» قال ترامب: «لا تواطؤ، لا عرقلة، تبرئة كاملة وشاملة. فلنبق أميركا عظيمة!»، مشيراً إلى أن التحقيق «محاولة تدميرية غير شرعية فشلت». وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، سارة ساندرز، من جهتها، في بيان، إن «النائب العام لم يجد أي تواطؤ أو عرقلة»، معتبرة أن التقرير بمثابة «تبرئة شاملة وكاملة» للرئيس الأميركي. أما اللجنة القضائية في مجلس النواب فأعلنت أنها ستطلب مثول وزير العدل للردّ على «تناقضات تقرير مولر».

(الأخبار، أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3121

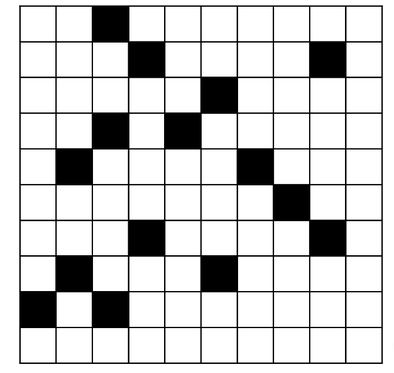

أفقيا

1- آلة في الساعة تحرّك دواليبها تُعرف أيضاً بالنابض – مدينة إيرانية - 2- مال كثير – خلاف شراء – 3- صفة شخص من السودان يتميز بالجلد الأسود والشعر الجعد والشفة الغليضة والأنف الأفطس – عائلة شاه إيران – 4- منطقة وشارع في بيروت – وعاء الخمر – 5- حبس الشخص في الحرب – صفة تُطلق على الحصان – 6- رجع وعطف – إحدى الآلات الموسيقية – 7- دولة أميركية ذات نظام ملكي دستوري هي هندوراس البريطانية سابقاً عاصمتها بلموبان – تلقائي أوتوماتيكي – 8- ترجع من السفر – يحفر البئر – 9- المسامير اللولبية – 10- رئيس حكومة لبناني سابق

عمودياً

1- إحدى الجمهوريات الإسلامية ذات الطبيعة الفيدرالية ضمن الجمهوريات السوفياتية السابقة عاصمتها طشقند – 2- نطعن بالرمح – حمار الوحش السمين القويّ – 3- صدأ النحاس – كلب بلغة الأطفال – 4- بوق يُنفخ فيه زمن الحرب – السبيل والطريق – 5- بواسطتي – خوفي وفزعي – أحد الوالدين – 6- الخفق في الامتحان – نسبة الى مواطن من أهل شمال أفريقيا الأصليين المعروفين بالبربر – 7- مضيق بين إيران وإتحاد الإمارات العربية يصل الخليج ببحر عُمان – لعاب الفم – 8- للإستدراك – حركة مقاومة إسلامية في فلسطين – 9- سلاسل معدنية تكبّل اليدين – للتعريف – خنزير برّي – 10- مطرب لبناني مشهور

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- روهينغا – حج – 2- باردو – 3- الحولة – موز – 4- كد – بو – سيوف – 5- ربق – ترفض – 6- أو – ان – بل – 7- تردادات – بيه – 8- بَني – مُبهر – 9- راشيا – مارش – 10- المئة يوم

عمودياً

1- اكروتيري – 2- والدي – رنا – 3- قادبشا – 4- بيوّب – ود – يل – 5- نالوت – أمام – 6- غرّة – راتب – 7- إد – سفن – هفة – 8- وميض – براي – 9- و و – بي – رو – 10- جوزف الهاشم

3121 sudoku

4					9			1
6		3		4		7		5
9			1	6			4	2
	4		2	1			3	
	9						8	
	5			3	8		7	
5				8	3	9		
1					4	6		
7	6		5					3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يُتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3120

4	6	3	1	7	8	2	9	5
7	9	2	5	4	3	1	8	6
1	8	5	9	2	6	4	7	3
6	2	4	8	1	7	3	5	9
5	7	9	2	3	4	6	1	8
3	1	8	6	5	9	7	2	4
9	4	6	7	8	2	5	3	1
8	5	7	3	6	1	9	4	2
2	3	1	4	9	5	8	6	7

مشاهير 3121

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رسام إسباني مشهور (1591-1652) وحفار بارع من روّاد المدرسة القاتمة في التلوين والتي ظهرت في بلنسية. عاش حياة بوهيمية متحررة

11+4+6+9+8+7+3 = منطقة الصقيع الروسي ■ 1+6+4+6+1 = صوت الماء ■ 2+5 = ضمير منفصل

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **امين الرافعي**

إعلانات رسمية

اعلان بيع بالمزاد العلني صادر عن دائرة تنفيذ زغرتا

بالمعاملة التنفيذية رقم 2017/1159
المنفذ: محمد احمد محي الدين وكيله المحامي طلال العلي
المنفذ عليهما: منى بدر يونس – وميشال طوبيا اصالة ووكالة المقيمان في علما اصاً وحالياً مجهولي محل الاقامة
السند التنفيذي: 1 – عقد تامين بمبلغ 39000د.أ.) = بدين ما مجموعه 52000 د.أ. عدا الفوائد واللواحق.
2 – سند دين بمبلغ 13000 د.أ.
تاريخ قرار الحجز: 2012/11/21
تاريخ تسجيله: 2012/12/1
تاريخ محضر وصف العقار: 2013/2/4
العقار المطروح للبيع: كامل العقار رقم /687/ علما مساحته 1596 م2 وهو كناية عن اربع ابنية وخزان ماء من الباطون في زاوية العقار.
البناء الاول: يقع عند مدخل العقار من جهة الغرب مؤلف من طابق سفلي بمساحة 150 م2 تقريبا ويوجد الى جانبه درج من الباطون يؤدي الى السطح وتحت الدرج هناك غرفة.
البناء الثاني: مؤلف من طابق ارضي بمساحة 125 م2 يتالف من ثلاث غرف نوم وصالون ومطبخ وحمام بلاطه من السيراميك ومدهون من الداخل والشبابيك الخارجية من الحديد والزجاج وهو مشغول من السيد فايز العمر.
البناء الثالث: طابق ارضي بمساحة 100 م2 وهو غير مكتمل بعد على احجار الباطون وله درج من الباطون يؤدي الى السطح.
البناء الرابع: مؤلف من طابق سفلي بمساحة 45 م2 وهو من الحجر القديم ومقطع باحجار الباطون طابق ارضي مؤلف من غرفتين للنوم وممر وحمام ومطبخ وفسحة سماوية وهو قيد الانتهاء من الترميم.
بدل التخمين: 110616 د.أ.
بدل الطرح المخفض: 99555 د.أ.
موعد المزايدة ومكانها: نهار الاربعاء 2019/5/26 الساعة الثانية بعد الظهر امام رئيس دائرة تنفيذ زغرتا في محكمة زغرتا.
على الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ان يدفع بدل الطرح في صندوق مال زغرتا او بموجب شيك مصرفي مسحوب لامر رئيس دائرة تنفيذ زغرتا وان يتخذ مقاما له ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختار له وعليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقار موضوع المزايدة وان يدفع رسوم التسجيل والدلالة.
مأمور التنفيذ
طنوس بو عيسى

إعلان

صادر عن محكمة صور المدنية غرفة الأحوال الشخصية
الرئيس محمد مازح
بتاريخ 27 -12 - 2018 تقدمت المستدعية كارمن لويس نور بطلب حصر ارث سجل برقم 668/ 2018 للمرحومة مارغريت أبو بشارة بورثتها بشارة وكارمن من زوجها المتوفي قبلها لويس بشارة نور يطلب ممن لديه إعتراض أن يتقدم به أمام هذه المحكمة ضمن أوقات الدوام الرسمي وخلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان
رئيس القلم إبراهيم حمود

اعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية في صيدا برئاسة القاضي فرنسوا اليأس وعضوية القاضيين ريما عاكوم وايلي بومراد المدعى عليها شركة Khalifeh Shipping line عنوانها قنارت – لحضور من يمثلها الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن اوراق الدعوى رقم 2019/326 المقامة من المدعية Pss Marine Bunkering LTD بموضوع مالي والجواب خلال عشرين يوما من تاريخ النشر والا يتم ابلاغكم بقية الاوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة اعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ المتن
في المعاملة التنفيذية رقم 2017/1059
المنفذة: رندا جوماتا صحناوي - وكيلها المحامي فادي شلفون.
المنفذ عليها: سلام ايليا عازار - وكيلها المحامي جورج ابو حيدر.
السند التنفيذي: القرار الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية في جبل لبنان الغرفة العاشرة قرار 2017/168 تاريخ 2017/10/26 القاضي بتصديق الحكم المتضمن الزام المدعى عليها بدفع مبلغ /250500/د.أ. مع الفائدة القانونية من تاريخ المطالبة القضائية ولغاية الدفع الفعلي عدا اللواحق.
تاريخ تحول قرار الحجز: 2018/4/3.
تاريخ تسجيله لدى أمانة السجل العقاري: 2018/4/4.
المطروح للبيع: القسم 14من العقار 2347 قرنة شهوان. مدخل ودار وطعام ضمنها مدفئة "للديكور" وممر وثلاث غرف ومطبخ وثلاث حمامات وثلاث شرفات. مساحته 167م2 يشترك بملكية الحق المختلف رقم I وIII تصديق تخطيط بالمرسوم 74/8369. وضع يد على قسم من هذا العقار بالقرار 80/401 أ.ط.م. ان هذا الحق خاضع لنظام ملكية الطوابق. اطلع المشتري على نظام الملكية والحقين رقم I وII وقبل بهما. حجز احتياطي رقم 2010/363/363. استحضار دعوى 2010/676. حجز احتياطي رقم 2015/169/169. حول الحجز الاحتياطي رقم 2010/363/363 الى حجز تنفيذي بالمعاملة رقم 2017/1059. محضر وصف 2017/1059 لمصلحة المنفذة سلام عازار.
قيمة التخمين /242150/ دولار أميركي.
قيمة الطرح /145290/ دولار أميركي.
المزايدة: ستجري يوم الاربعاء الواقع فيه 2019/4/10 الساعة الحادية عشرة قبل الظهر امام رئيس دائرة التنفيذ في محكمة المتن، فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر والا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5 %.
رئيس القلم
زياد داغر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب يوسف حسين مسلماني لموكلته رسميه اسماعيل عليان شهادة قيد بلد ضائع للعقار 70 شمع.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب جعفر يوسف نعمه بوكالته عن عباس محمد كنعان لمورثته فاطمه ابراهيم رعد سند تمليك بدل ضائع للعقار 831 بازوريه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب ابراهيم محمد علول لمورثته امون حسن ديب المعروفه بامون حسن ديب ماضي سند تمليك بدل ضائع للعقار 826 عيتيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسين علي قاسم بوكالته عن مي جان مطران لمورثتها هيلانه قسطنطين صالحه الوارد اسمها على الصحيفة العقارية ايلين قسطنطين صالحه والتي هي نفسها استناداً الى افادة المختار سند تمليك بدل ضائع للعقار 198 محليب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت فاطمه محمد علي دهيني لمورثتها امينه محمد عز الدين سندي تمليك بدل ضائع للعقارين 209 و450 باريش.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد علي سعيد زيات لمورثه محمد صالح جابر سندات تمليك بدل ضائع للعقارات 236 و230 و300 و488 طيربدا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت فاطمه محمد علي دهيني بوكالتها عن محمد سليم عز الدين لمورثته امنه محمد عز الدين سند تمليك بدل ضائع للعقار 450 باريش.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب عادل كامل وطفا لموكله منيف علي جفال سند تمليك بدل ضائع للعقار 448 بازورية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب مخايل عبود عبود شهادة قيد بدل ضائع للعقار 110 حيتولي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي ايلي صعب بوكالته عن رنده الدكتور نزيه البزري لمورثها مصباح الحاج علي البزري سند بدل ضائع للعقار 7/709 الدكرمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب مسبل احمد اغا سند بدل ضائع للعقار 22/2111 الدكرمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب نقولا عازر السيقلي لموكله انطوان يوسف الحداد سند بدل ضائع للعقار 1269 مية ومية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد علي خليفة لموكله رضا محمد زرقط سند بدل ضائع للعقار 730 الخرايب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي تيدي الخوري بوكالته عن المحامي رفيق هاشم لموكلته مي حسيب الرسامني سندات بدل ضائع للعقارات 1 و2 سنير و490 تفاحتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي محمد يونس بوكالته عن حسين محمد سلامي لمورثه محمد سليم سلامه شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2552 روم.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

مبوب

خرج ولم يعد

غادر العاملان من الجنسية البنغلادشية
JAHANGIR MIAH
MOHAMMAD SAGOR KHAN
من شركة غرين نات لهندسة الحدائق، الرجاء ابلاغنا لمن يعرف عنهم شيئا على الأرقام 03/561713 أو 03/203499

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية - مديرية المالية العامة - مديرية الواردات المصلحة المالية الاقليمية في محافظة عكار - الدائرة الادارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار - حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

–	اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	وسام ابراهيم بعقوب	2816172	RR182038935LB	2018/10/11	2019/01/22
2	ايلي بهيج الاشقر	2980094	RR182039388LB	2018/10/16	2019/01/22
3	خالد محي الدين السيد	506643	RR182039533LB	2018/10/16	2019/01/23
4	NABOUT CHICKEN S.A.R.L. نبوت تشيكن ش.م.م.	2746010	RR182039581LB	2018/10/16	2019/01/22

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 444

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية - مديرية المالية العامة - مديرية الواردات المصلحة المالية الاقليمية في محافظة عكار - الدائرة الادارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار - حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

–	اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	علي خضر مظلوم	221635	RR195781483LB	2018/12/13	2018/12/21
2	عبده خضر مظلوم	3512178	RR195781497LB	2018/12/13	2018/12/21

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 444

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية - مديرية المالية العامة - مديرية الواردات المصلحة المالية الاقليمية في محافظة عكار - الدائرة الادارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار - حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

–	اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	شركة غاز عكار ش.م.م.	12221	RR182037807LB	2018/09/13	2019/01/08
2	شركة عبدالحميد سلمى وشركاه – بارا لتجارة المواد الغذائية	2780305	RR182037824LB	2018/09/13	2019/01/10

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 444

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية - مديرية المالية العامة - مديرية الواردات المصلحة المالية الاقليمية في محافظة عكار - الدائرة الادارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار - حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

–	اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	شركة الثائر – المجموعة المتحدة ش.م.م.	751669	RR182038918LB	2018/10/02	2019/01/08

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 444

إعلانات
فريحة Freiha
الأشرفية
ساسين ومار متر
تؤمن إعلاناتكم
في كافة المناطق
info@publifreiha.com
01 201 740
01 200 830

على خطّ النار

علي شعيب يطارد «إسرائيل» بالصورة

على مدى عقْدين، لمع نجمه كواحد من أبرز المراسلين الميدانيين في جنوب لبنان. وفي الأشهر الأخيرة الماضية، تمكّن من أن يواجه بالصّورة والكلمة «ماكينة إعلامية إسرائيلية» واكبت، ولا تزال، عملية بناء الجدار و«الأشغال الحدودية»، ليعودَ ويفرض نفسه رقماً أساسياً على السّاحة الإعلامية بعيداً من هاجس «الشّبَح الصّحافي». في القرى الجنوبية الحدودية، حيثُ حكايات كثيرة لم ترَ بعد، يجدُ علي شعيب حتماً «مكاناً لراسٍ طليقة ويَدَيْن حُرّتين»

فراس خليفة

يُشارف «الإسرائيلي» على الانتهاء من أعمال بناء الجدار الإسمنتي قُبالة بلدتَيْ كفركلا وعديسة الحدوديّتَيْن. لكنّ مُراسل «المَنار» علي شعيب يواصل «أعماله» التي تهدف لإظهار فكرة الـ«هشاشة» في الجدار ومن خلفها ضعف منظومة الأمن والحماية الإسرائيليتَيْن. منذ اللحظة التي «تَدافُش» فيها الرجُل مع جنود العدو بُعَيْد ترسيم «الخط الأزرق» في نقطة «العبّاد» في عام 2000 وصولاً إلى مشهد وقوفه أخيراً على مسافة مترين فقط من جنود الاحتلال في رميش، راكم شعيب مخزوناً كبيراً من ثقافة المواجهة الإعلامية و«أدوات» الحرب النفسيّة مع العدو. حفظ «حركة الإسرائيلي» عند الحدود «ظهراً عن غيب» وبات يَعرفُ معنى أن يقوم جنود الاحتلال بأمر ما ودلالة أن يُحجموا عن فعل آخر. لا يجدُ شعيب مَثَلاً تفسيراً مُقنِعاً لتركيب «إسرائيل» عدداً من البوّابات الحديديّة في الجدار قربي كفركلا. يسأل: «في حال وقوع الحرب، ما معنى أن يكون في الجدار بوابة؟». أبعد من ذلك: «ما هي العبرة من بناء جدار غير متّصل بطول 13 كيلومتراً فقط على حدود تبلغ مسافتها 120 كيلومتراً بين لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة؟» يقول شعيب. مِن على تَلّة مُشرفة على أجزاء كبيرة من الجدار الإسرائيلي يشير إلى العدو على الجدار بعد أن يلتقط مجموعة من الصُّوَر التي قد تفيده لاحقاً في «المواجهة الإعلامية» مع جيش الاحتلال. يقول: «انظر بعينيك إلى الهشاشة في الحدود، يمكن رؤية ومراقبة كل شيء من معظم الجهات تقريباً، تخيّل لو وقعت الحرب. على مين عم يضحكوا؟» يُجيد شعيب مخاطبة الرأي العام الإسرائيلي كما التصويب على صورة الجندي الإسرائيلي «الخائف». ضِمْن سلسلة تغريداته الأخيرة على تويتر، غرّد عليها العبارة التالية: «إذا لم يعُد لديكم ثقة بعناصر الثكنات البرية المهزومة في لبنان، عليكم بضمّهم إشارة إلى المستعمرات التي لا يصلها الجدار. لم يكتفِ الرجل بتكثيف تغريداته، بل عمد إلى خطوة «هي ليست من صلب مهامي الصحافيّة أصلاً، بل شعوراً مني بأنّني أم الموضوع وأبوه». إذ علّق بأفضلة قبالة ورشة الأشغال الإسرائيلية كتب يدفع راع كي يصل إلى أقرب نقطة من الحدود سوى أنّه يشعر بالأمان؟». يرصد التفاصيل هنا وهناك، في المطلّة كما في عديسة حيث بنى العدو عام كما في كفركلا، في مسكاف الجدار في «منطقة التحفُّظ الأكبر في خلّة المحافر». يحفظ جغرافيا المستوطنات القريبة كما يحفظ جزء من دبّابة الـ«ميركافا» التي «طارت» في عبّوة خلال حرب تموز 2006 وقُتِل فيها أربعة جنود، ولا تزال بعض بقاياها موجودة. قبالة منطقة «الأشغال الإسرائيلية» في بلدة رامية، يقف جنديان من الجيش اللبناني وعدد آخر من عناصر الكتيبتَيْن الإيطالية والغانية في اليُونيفل وعلى شعيب. ولكن ما الأمر؟ وفْدٌ من قيادة اليونيفل العاملة في الجنوب يزور «الجانب الإسرائيلي» حيث يتابع العدو أشغاله في المنطقة التي أعلن فيها سابقاً عن وجود أحد الأنفاق. لا بدّ إذاً من أن تكون «الصيدة محرزة» لصحافيّ مثل شعيب. يلتقط صُوَراً لأدقّ التفاصيل، ويُمارس «لعبته المحبّبة» في السُخرية من جنود العدو على مواقع التواصل الاجتماعي. يتابع هؤلاء تغريداته وما يعرضه من صور على تويتر. حاول الناطق باسم جيش الاحتلال أفيخاي أدرعي استدراجه غير مرّة إلى ردّ لم ولن يحصل. يصوّر شعيب جنود الاحتلال في حالات معينة تُظهر ضعف صورة الجندي الإسرائيلي. يأتيه الرّد الإسرائيلي عبر تويتر أيضاً: «نعرفُ كلّ شيء عنك».

علي شعيب: المصلحة الوطنية أهم من السبق الصحافي. وأنا ضد السبق الصحافي بما له علاقة بالصراع مع العدو تحديداً

الصحافي كـ«مصدر مسؤول»

يعود علي شعيب أسابيع إلى الوراء متوقّفاً عند «الضجّة الإعلامية الكبيرة» التي افتعلها العدو في مسألة الـ«أنفاق» المكتشفة عند الحدود. كان الرجل يدرك منذ البداية أن ما جرى ويجري هو «حربٌ دعائية لغايات سياسية إسرائيلية». كيف كان الردّ؟ يرى مراسل «المنار» وإذاعة «النور» أنه كان لا بدّ من «إشغال» الإسرائيلي في جبهة إعلامية أخرى، فكانت «مشهدية التحدّي» المعروفة في ميس الجبل، والتي نجح عبرها شعيب ومعه مجموعة ناشطين إعلاميين في جرّ الجميع إلى هناك. وبالتالي في الحدّ من وقع «الهمروجة» الإسرائيلية في مسألة «الأنفاق». في تلك «المواجهة»، ركّز شعيب على «توهين صورة الجندي الإسرائيلي» عبر مجموعة من «اللقطات» التي تحوَّلت إلى مادّة للتذكّر عبر وسائل التواصل. طبلة مسيرته العمَلية، لم يشعر شعيب يوماً أنه قد ينجرُّ لردّة فعل غير محسوبة تجاه جنود العدو خلال أوقات عمله. يرى أنّ «مجرّد استمراري في التصوير، رغم الاستفزازات، هو الردُّ الأفضل». يكاد علي شعيب يُجسّد النموذج المُتكامل للمراسل التلفزيوني الذي يقوم بإنتاج «مادّته» بمفرده من دون الحاجة إلى مُصوّر إلا في حالات الضرورة. في سيّارته أو «شريكة الانتصارات» كما يصفها، يضع كلّ ما يحتاجه أو قد يحتاجه في «حالات الطوارئ» القصوى من معدّات تصوير وتقنيات وأجهزة بث وإضاءة وصوت، فضلاً عن أمور لوجستية أخرى. «عمليّاً سيّارتي هي مكتب صحافي متنقّل». لا يميل شعيب إلى استخدام عبارة «مُراسل حربي»، فالمراسل التلفزيوني برأيه «يفترض أن يكون حاضراً لكلّ أنواع التغطيات التي تطلب منه، لكن هناك من يتخصص في هذا النوع من التغطيات الميدانية». شعيب يرى أن كل مراسل أو صحافي يجب أن يسأل نفسه دائماً عن الجدوى من نشر أيّ صورة أو معلومة. يُدرك شعيب جيداً معنى أن يصير الصحافي نفسه مصدراً للخبر أو «مرجعاً» في أمر أو مسألة ما. «المصلحة الوطنية أهم من السبق الصحافي، أنا ضد السبق الصحافي بما له علاقة بالصراع مع العدو تحديداً».

> كانت أمّه تهرّب السلاح للمقاومين وتأتي لهم بأكياس مادة الـ«تي. أن. تي» أيام الاحتلال

«رحلة صيد» في رامية قبالة «منطقة الأشغال»

يعرفُ علي شعيب أو «رفيقُ الحدود» كما يقولُ عن نفسه، كيف يختصر الوقت والمسافات في جولاته و«صولاته» شبه اليومية التي اعتادها منذ قرابة عقْدَيْن في كامل المنطقة الحدودية طُولاً وعَرْضاً. يكفي مثلاً أن يتّصل بـ«الشخص المعني» كي يتجاوز الإجراءات الروتينيّة للدخول إلى «منطقة عسكرية مغلقة». يقول: «يُقدّر الجيش أهميّة ما أقوم به ويقدّمون كلّ التسهيلات اللازمة والضرورية لحركتي قرب الحدود». في الطريق إلى بلدة رامية (بنت جبيل)، يشير إلى جبل الجرمق أو جبل «ميرون» مقابل مارون الراس وعيترون، حيث يضع العدو منصّة «باتريوت» في أعلى قمّة في فلسطين المحتلّة. يقول: «قريباً من تلك المنطقة، سقطت أخيراً طائرة مروحيّة تابعة لشركة الكهرباء الإسرائيلية بعد اصطدامها بأحد الأعمدة المرتفعة». ما لا يرصدُه شعيب بـ«عدسته» الخاصة يتابعه حتماً عبر الإعلام العبري ومواقعه الإلكترونيّة. يُحاولُ أن لا يفوته أيّ تفصيل على مقربة من الحدود مع لبنان. يكاد لا يمرُّ حدث أو مناسبة على الجانب اللبناني إلا ويكون له فيه بصمته الخاصة. يحصل أن يتلقّى شعيب اتّصالاً من أحد المواطنين من بلدة ميس الجبل يُخبره فيه أنّ أحد المواطنين قضى غرقاً في بركة البلدة. يدقّ الناس بالرجُل وبمصداقيّته المهنيّة، والناس هم رصيده الأساسي على ما يقول: «أعرفُ بأحداث كثيرة من خلال الناس، وأحاول قدر الإمكان أن أغطّيها لا سيّما في الحالات الإنسانيّة الطارئة». لا ينسى خلال «رحلاته» أن يلتقط صُوَراً لها دلالة أو رمزيّة أو جماليّة. الكاميرا لا تُفارقه البتّة. يمتلك شعيب عينيْ صقر. على طريق فرعيّة، رَصَد هُبُوطاً من مسافة ليست قصيرة. هو «قنّاص» من نوع آخر. قبل أسابيع قليلة، تمكن من اجتياز منطقة جغرافية وعرة لبلوغ منطقة قريبة مقابلة لموقع «الراهب» المُشرف على عيتا الشعب حيث العلم الإسرائيلي يقابل العلم اللبناني على مسافة قريبة جداً. كان الهدف تصوير جزء من دبّابة الـ«ميركافا» التي «طارت» في عبّوة خلال حرب تموز 2006 وقُتِل فيها أربعة جنود، ولا تزال بعض بقاياها موجودة. قبالة منطقة «الأشغال الإسرائيلية» في بلدة رامية، يقف جنديان من الجيش اللبناني وعدد آخر من عناصر الكتيبتَيْن الإيطالية والغانية في اليُونيفل وعلى شعيب. ولكن ما الأمر؟ وفْدٌ من قيادة اليونيفل العاملة في الجنوب يزور «الجانب الإسرائيلي» حيث يتابع العدو أشغاله في المنطقة التي أعلن فيها سابقاً عن وجود أحد الأنفاق. لا بدّ إذاً من أن تكون «الصيدة محرزة» لصحافيّ مثل شعيب. يلتقط صُوَراً لأدقّ التفاصيل، ويُمارس «لعبته المحبّبة» في السُخرية من جنود العدو على مواقع التواصل الاجتماعي. يتابع هؤلاء تغريداته وما يعرضه من صور على تويتر. حاول الناطق باسم جيش الاحتلال أفيخاي أدرعي استدراجه غير مرّة إلى ردّ لم ولن يحصل. يصوّر شعيب جنود الاحتلال في حالات معينة تُظهر ضعف صورة الجندي الإسرائيلي. يأتيه الرّد الإسرائيلي عبر تويتر أيضاً: «نعرفُ كلّ شيء عنك».

> كانت أمّه تهرّب السلاح للمقاومين وتأتي لهم بأكياس مادة الـ«تي. أن. تي» أيام الاحتلال

سيرة حافلة من حدود الجنوب إلى عُمق «البادية»

لا يزال علي شعيب المولود في برج حمود عام 1970، يتذكّر يوم قرّر أن يغادر مكان إقامته في الشيّاح وينتقل بمفرده للعيش في قريته الشرقيّة (النبطية) عام 1986. «كنت أحب الاطلاع عن قرب على حركة المقاومة ضد العدو الإسرائيلي». الرّجُل الذي يُدين لوالده الضرير والجرفيّ البارع بأنّه عزّز بداخله الثقة بنفسه وبقدراته، يتذكّر أيضاً كيف كانت أمُّه «الثورجيّة» تهرّب السلاح للمقاومين وتأتي لهم بأكياس مادة الـ«تي. أن. تي» في أيام الاحتلال. كان من الطبيعي، في هذا المناخ، أن يتشرّب علي شعيب في سنّ مبكّرة فكرة المقاومة في مواجهة الاحتلال. بدأت رحلته مع الإعلام عام 1992 في إطار ما كان يُعرَف بـ«الوحدة الإعلامية» في الجنوب. كانت أوّل صورة التقطها للسيد عباس الموسوي في جيشيت يوم اغتياله. والمفارقة أنها كانت آخر صورة للموسوي أيضاً. لاحقاً عمل مصوّراً لقناة «المنار» ومراسلاً لإذاعة «النور» مواكباً الاعتداءات الاسرائيلية في المناطق المتاخمة لـ«الحزام الأمني» السابق. لا ينسى أوّل رسالة مباشرة له على الهواء، في حرب تموز 1993 حيث لم يكن لديه حينها أيّ تجربة مسبقة على الشاشة. «بوقتها طلعت ع تلة عنّا بالضيعة وثبّتت الكاميرا وشرحت التطورات الميدانية وختمت الرسالة حينها بموقف مُضحك». لاحقاً تابع شعيب عمله كمصوّر ومُعدّ تقارير وغطّى حرب «عناقيد الغضب» (نيسان/ أبريل 1996) وصولاً إلى عام 1999 الذي يمكن اعتباره بمثابة البداية الفعلية لمسيرته الحالية.

شكّلت أيام تحرير الجنوب (2000) نقلة نوعية في حياته المهنية، إذ كان شعيب من أوائل الصحافيين الذين دخلوا إلى قرى القنطرة وديرسريان والطيبة وغيرها وسجلوا بالصوت والصورة اللحظات الأولى. «كنّا عايشين بالخيال كإنّو عم نمثّل شي فيلم». يشير إلى واحد من أبرز فصول معركة التحرير بالنسبة له وهي اكتشاف مضخّات الوَرَاني التي كانت عبرها تقوم إسرائيل بسرقة المياه. يقول: «حصل الأمر بمساعدة راعي أغنام يعرف المنطقة جيداً وكان دليلاً لإنتاج أوّل تقرير تلفزيوني عن المضخّات». رافق شعيب لاحقاً فريق ترسيم الحدود وأنتج وثائقياً بعنوان «حتى آخِر شبر» وواكب عودة الأهالي إلى قراهم وعملية إعادة الإعمار وتداعيات تحرير معتقل الخيام وقضية الغجر ومزارع شبعا وغيرها. في حرب تموز 2006، بقي علي شعيب مع قلّة قليلة من المراسلين في «القطاع الشرقي» عندما اشتدت وتيرة القصف الإسرائيلي. أصرّ على بث «صور الحياة» تحت وابل النيران من كفركلا وبلدات حدودية أخرى. يقول: «خلال الحرب كانوا الناس يتّصلوا فَيّي يقولولي: ضلّك إحكي ما تسكت، إذا بتسكت يعني سقطت المنطقة». في تلك الحرب، كان شعيب يرى أنّ الحرب النفسية هي جزء لا يتجزّأ من المعركة. «كنت شوف وين عم بيكذب الإسرائيلي وروح بث صورة معاكسة. مرّة ادّعوا أنهم دخلوا على سهل الخيام فيما حقيقة الصور كانت من داخل مستعمرة المطلّة حيث يوجد هناك شجر كينا». يضيف: «طلعت عالهوا وقلت اللي بيعرف سهل الخيام بيعرف إنو ما في شجر كينا، كنتُ أريد دليلاً ملموساً على كذب الرواية الإسرائيلية». شكّلت مواجهة العديسة بين الجيش اللبناني وجيش الاحتلال (2010) واحدة من أبرز محطّات شعيب المهنية والشخصية حيث أُصيب إصابة بالغة في قدمه وواصل في تلك اللحظة تصوير ساقه رغم النزيف الحاد. «لم أكن أريد الوقوع أرضاً أمام الكاميرا وأن يرى الإسرائيلي ذلك». يقرُّ شعيب أنّه تأخّر نسبياً في اتّخاذ قرار الذهاب لتغطية الحرب السورية لاعتبار متعلّق برأي كان موجوداً حينها داخل «المنار» ولم يكن هو بعيداً عنه، يتركّز حول رمزية مراسل كشعيب بالذات ربطاً بالسؤال الذي كان يردّده بعضهم في بداية الحرب السُورية: هل نقلت المقاومة البندقية من الجنوب في مواجهة العدو الإسرائيلي إلى الداخل السوري؟ مع انخراط المقاومة اللبنانية بشكل أوسع في «الجبهة السوريّة» لاحقاً، كان لا بدّ من الاستعانة بـ«الخبير» علي شعيب. غطّى معارك مفصلية كمعركة حلب بكل «جبهاتها» إضافة إلى معارك في أرياف حماه وحمص فالبادية السورية وصولاً إلى الحدود العراقية. كما شارك مع زملائه في تغطية معارك القلمون والجرود اللبنانية. لم يفكّر شعيب يوماً في أن يحصي عدد رفاقه الشهداء في كل «الجبهات». يقول: «كتار، ولكن الأصدقاء اللّزم لا يقلّ عددهم عن خمسين شهيداً». لا ينتمي الرجُل إلى ما يسمّيه «مجتمع الإعلاميين المتسلّقين»، ويرى في الجولات الميدانية التي يجريها بين الحين والآخر لعدد من طلاب الإعلام المُتدرّبين «جزءاً من مسؤوليتي المهنية والأخلاقية». بحوزة شعيب أرشيف ضخم من الصور والأفلام المنشورة وغير المنشورة. يفكّر في تنظيم معرض صوَر ويتردّد في تأليف كتاب يضع فيه بعضاً من سيرته، لكن «هل لا زال هناك مَن يقرأ بعد؟».

zoom

انتخابات الصحافيين المصريين: أصوات أكثر... نساء أقلّ!

القاهرة ـ محمد خير

للمرة الثانية على التوالي، خلت نتائج انتخابات الصحافيين المصريين من فوز أي مرشحة بعضوية مجلس النقابة، وعلى الرغم من أن قوائم الترشيح لم تخلُ من متنافسات سبق لإحداهن الحصول على عضوية المجلس، إلا أن نتيجة الانتخابات جاءت «رجالية» تماماً، ولم يشفع للمتنافسات وجود المئات من الأصوات «النسائية» بين الناخبين. أصوات كانت لتزيد كثيراً لو كان للمواقع الإلكترونية، التي لم يسمح القانون بعد بضم صحافييها إلى النقابة، الحق في التصويت.

ربما لا يسمح مستوى «حرية» نتائج انتخابات مجلسها، التي أجريت الأسبوع الماضي، من زاوية السياسة. وقد يكفي القول بأنه مناخ خلا من «معركة» انتخابية حقيقية كالتي قد يتيحها هامش أكبر من حرية التعبير. غير أن ما لا يمكن دائماً تحليله سياسياً قد يمكن تأمّله اجتماعياً أو جندرياً. فهذه المرة، لم يستمر فقط خلو موقع النقيب من الوجود النسائي كما هي الحال منذ لحظة التأسيس قبل ثمانية عقود، بل خلا المجلس أيضاً ـ وهو أمر مستجد ـ من أي وجود نسائي. يستحق ذلك الالتفات إليه، نظراً إلى أن انتخابات نقابة الصحافيين كانت تاريخياً وما زالت «حرة» تعبّر نتائجها عن تصويت أعضائها بنزاهة. ومن ثم، فإن عدم استطاعة دخول العنصر النسائي إلى مجلس النقابة لدورتين متتاليتين هو أمر يستحق القلق.

إضافة إلى مقعد النقيب الذي يجري عليه الانتخاب كل عامين، يتكون مجلس نقابة الصحافيين من 12 مقعداً يتم تجديدها «نصفياً» كل سنتين، أي أن عضو المجلس يقضي في مقعده ضعف مدة النقيب قبل أن يخوض انتخابات جديدة. هكذا، فإن خلو نتائج «تجديد نصفي» واحد من فوز أي مرشحة لا يثير سوى نصف القلق. أما خلو تجديدين متتاليين على مدار أربع سنوات، أي كما حدث في تجديد 2017 ثم 2019، فيثير كامل القلق: سيخلو المجلس ـ فضلاً عن السنتين الماضيتين ـ لمدة عامين قادمين على الأقل، من أي عضو من الصحافيات.

ولا يبدو ذلك الغياب عشوائياً بل يمكن ربطه بعوامل مصاحبة، قد تكون هي السبب أو لا تكون لكنها تستحق الدراسة. على سبيل المثال، حققت الصحافية عبير سعدي أعلى

> ضم مجلس 2013، عضوين جعلتا من المجلس أكثر تنوعاً

الأصوات، مما سمّي وقتها «اكتساحاً» في انتخابات مجلس 2011 بعد «ثورة يناير» مباشرة. وفي انتخابات التجديد التالي، فازت وانضمت إلى المجلس حنان فكري، وهي ليست سيدة فحسب، بل قبطية أيضاً. هكذا ضم مجلس 2013، عضوين جعلتا من المجلس أكثر تنوعاً، فاز بمقعد النقيب آنذاك ضياء رشوان، ذات الرجل الذي ربح انتخابات الأسبوع الماضي. في المرتين، لم يخض رشوان منافسة قوية واستطاع أن يربح بحوالى ثلثي الأصوات، لكنه خسر مرتين أيضاً، أمام المخضرم مكرم محمد أحمد قبل «ثورة يناير»، وأمام «نقيب الاستقلال» يحيى قلاش في 2015، بشكل عام. وعلى الرغم من أن عملية التصويت بحدّ ذاتها نزيهة وبإشراف قضائي، إلا أن دعم الدولة لأحد المرشحين، عن طريق حشد صحافيي المؤسسات الحكومية أو منح مزايا لمرشح معين، عادة ما يحسم مقعد النقيب.

ليس الحشد الحكومي ببعيد عن مسألة الغياب النسائي عن المجلس، فكان ثمة علاقة أو «أضرار جانبية» تنشأ عن ذلك الربط. فالغياب النسائي السابق في 2017 تواكب مع حشد واضح للمرشح عبد المحسن سلامة مدير تحرير ثم رئيس مجلس إدارة «الأهرام»، ضد المرشح يحيى قلاش. انعكس الحشد في أرقام من شاركوا في التصويت وقد تعدوا أربعة آلاف صوت أي أكثر من 50 % من النصاب القانوني. تكرر الحشد نفسه بانخفاض طفيف في انتخابات الأسبوع الماضي التي فاز بها ضياء رشوان الذي لا يقدم نفسه بوصفه «مرشح الدولة»، لكنه يشغل بالفعل منصباً حكومياً هاماً هو رئاسة هيئة الاستعلامات. في كلا الحشدين، 2019 مع رشوان و2017 مع سلامة، خلت النتائج من فوز أي عنصر نسائي. أما حين غابت الحشود في الانتخابات السابقة، واقتصر التصويت على ما بين 2000 و3000 صوت، أي ما بين حوالى 25% إلى أقل من 40% من إجمالي الناخبين، فقد «تسللت» المرأة، إلى داخل مجلس النقابة. ذلك أن الحشد يرفع عدد الأصوات اللازمة للفوز (احتاج رشوان «المستقل» إلى 1300 صوت فقط لربح مقعد النقيب في انتخابات 2013 ذات الحضور المتوسط، بينما احتاج رشوان «الحكومي» الأسبوع الماضي إلى 2800 صوت، أكثر من الضعف، لربح المقعد ذاته). إلا أن الحشد الحكومي يؤتي ثماره «للمحشود» من أجلهم، بينما، كما اتضح، لا يطيح ذلك الحشد بالمرأة فقط (لم تفز حنان فكري رغم تحقيقها نفس الأصوات تقريباً التي ربحت بها في انتخابات 2013، ولا حتى من حققن أرقاماً أعلى منها)، بل يؤثر كذلك على ترشح المستقلين القادمين من خارج المؤسسات الكبرى، لكنه حديث آخر.

داريو ـ المكسيك

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 25 آذار 2019 العدد 3720

صورة وخبر

لا تتميّز منطقة لودي في نيودلهي بحدائقها الخلابة وأماكنها السياحية اللافتة فحسب، بل أيضاً بعشرات أعمال الغرافيتي التي حوّلت جدرانها إلى معرض في الهواء الطلق. تحمل الرسوم التي تتناول مواضيع مختلفة، توقيع فنانين هنود وأجانب، وتعدّ وجهة رئيسة بالنسبة إلى الزوّار والسكان المحليين. (سجاد حسين ـ أ ف ب)

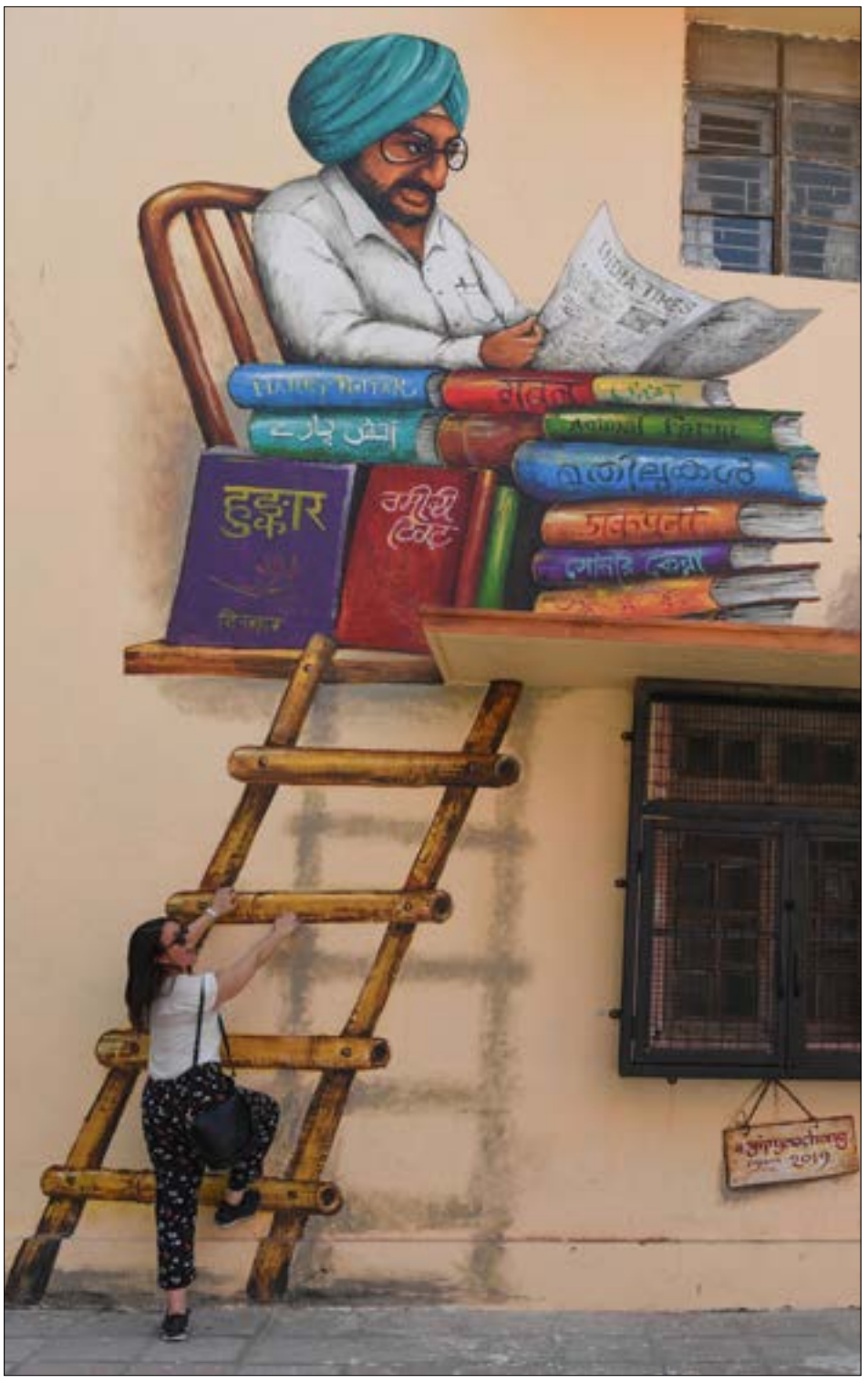

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

المستقبل

كلُّ... كلُّ ما تألّمْتُ منه/ شُفيتُ منه.
كلُّ.. كلُّ ما وقعتُ فيه/ خرجتُ سالماً منه.
كلُّ ما: «منهُ، وفيهِ، وإليه» إلخ....
حالَفَني حُسنُ طالِعي (أو حُسنُ حماقتي)
فنجوتُ منهُ، وأمضيتُ حياتي ناجياً فيه.
كلُّ مـا... كلُّ مـا...
كلُّ ما سبقَ أنْ مشيتُهُ وعانيتُهُ وخِفتُ منه
خِفتُ، وعانيتُ، وكابرتُ، وَ... نَجوتُ منه.
..
ما يُخيفني الآن (ما يُخيفني أنْ لا يكونَ ثمّةَ فرصةٌ للنجاةِ منه)
هو تلكَ الخطواتُ القليلةُ : الخطواتُ الأخيرةُ، العسيرةُ، القليلةُ،
المتبقّيةُ مِنَ الطريقِ الذي أنا ماضٍ فيه،
ذاكَ الذي «إلى الغد»...
الغدِ الذي، حتى وأنا لا أزالُ بعيداً عن مرماه،
سأظلُّ، يوماً بعدَ يوم وتَكّةً بعد تَكّةْ،
أضعُ يدي على قلبي
مُتَرَقِّباً بزوغَ شمسِهِ، و دويَّ طلقتِه.

2018/7/28

«قنديل» غسان كنفاني ينير عتمة بيروت

ضمن البرنامج العام لمعرض «فن الطفولة» (من 1 حتى 13 نيسان/ أبريل المقبل)، تدعو «دار النمر للفن والثقافة» و«مؤسسة غسان كنفاني الثقافية» في 5 نيسان لحضور جلسة حكاية للأطفال (بالإنكليزية)، بالتعاون مع «مكتبة الحلبي» (قصقص ـ بيروت). ستقرأ لأنا الحلبي «القنديل الصغير» للكاتب والمناضل الشهيد الفلسطيني غسان كنفاني (1936 ـ 1972/ الصورة)، وهو كتاب للأطفال كتبه ورسمه غسان لابنة أخته «لميس». يحكي العمل قصة أميرة، عليها أن تتبع وصية أبيها الراحل وأن تأتي بالشمس إلى القصر قبل أن تذوب الشموع.

قراءة «القنديل الصغير»: الجمعة 5 نيسان ـ الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر ـ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). الدعوة عامة. للاستعلام: 01/367013

كلية الفنون تحتفل بـ «يوم المسرح العالمي»

في إطار أنشطته الأكاديمية والفنية، يحتفل قسم المسرح في «كلية الفنون الجميلة والعمارة» في الجامعة اللبنانية بـ «يوم المسرح العالمي» في 27 و28 آذار (مارس) 2019. في اليوم الأوّل (بدءاً من س: 13:30)، يفتتح رئيس الجامعة اللبنانية فؤاد أيوب الاحتفال بكلمة في الفرع الثاني (فرن الشباك ـ قاعة ريمون جبارة)، تليها كلمات خريجي قسم المسرح (كلوديا مرشليان، وندى أبو فرحات، ورودريغ سليمان، ومايك ماسي). بعدها، يحين موعد أعمال طلاب المسرح في الصالات التطبيقية، قبل الانتقال إلى عروض مسرحية للطلاب. أما اليوم الثاني، فتجري فعالياته في الفرع الأوّل في الحدث (قاعة المسرح ـ بدءاً من س: 14:00). الانطلاقة مع سلسلة كلمات، يتبعها عرض فيلم عن المخرجة والممثلة والأكاديمية الراحلة سهام ناصر (1950 ـ 2019/ الصورة)، ثم شهادات حية عن الراحلة من خريجي القسم، فقرة موسيقية لخالد عبدالله. وهناك أيضاً حصة لأعمال وعروض الطلاب.

احتفال بـ «يوم المسرح العالمي»: الأربعاء 27 والخميس 28 آذار ـ «كلية الفنون الجميلة والعمارة» في «الجامعة اللبنانية» (الفرع الأوّل/ الحدث ـ الفرع الثاني/ فرن الشبّاك). للاستعلام: 03/163326 أو 71/123570

يا حلاوة الدنيا مع سيّد مكاوي

يعود خضر رجب للقاء جمهور «مترو المدينة» (الحمرا) في السابع من نيسان (أبريل) المقبل. ستكون الحفلة مخصصة لسيّد مكاوي (1928 ـ 1997/ الصورة)، إذ ستستعيد باقة من أبرز أعماله الراسخة في الذاكرة (حلوين من يومنا والله، أوقاتي بتحلو...). تحمل السهرة عنوان «يا حلاوة الدنيا»، وهو اسم الأغنية الشهيرة التي أدّاها مكاوي من كلمات بيرم التونسي وألحان زكريا احمد. إلى جانب الغناء، سيتولّى رجب العزف على الكمنجة، على أن يرافقه الموسيقيون: سام دبّول (قانون)، وزياد جعفر (عود)، وأحمد الخطيب (إيقاع).

«يا حلاوة الدنيا»: الأحد 7 نيسان ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). البطاقات متوافرة أيضاً في «مكتبة أنطوان». للاستعلام: 01/753021

ألكسندر بوليكيفتش يرقص «المسافة الأخيرة»

«المسافة الأخيرة» هو العرض الذي يتشارك الراقص ألكسندر بوليكيفتش (1982) تقديمه مع الكاتبة لين هاشم (1988) في «أشكال ألوان» (جسر الواطي) في 3 نيسان (أبريل) المقبل. من خلال الجمع بين النثر بالعربية الفصحى والرقص البلدي، يقدم الثنائي عرضاً يطرح أسئلةً عن الكويرية، والجندر، والجنسانية، والحرب، والرغبة، والدين، والطفولة. إنها رحلة لا لتحدّي قوالب الجنْدر فحسب، بل لـ «تأدية أحد أكثر الأفعال كويريةً: طرح الأسئلة والرقص عليها». قُدّم «المسافة الأخيرة» في ختام معرض «رسائل إلى ميم» في أيار (مايو) 2018 في بيروت، وفي مهرجان «آوتبورست» للفنون الكويرية في العام نفسه في مدينة بلفاست.

الأربعاء 3 نيسان ـ 20:00 ـ «أشكال ألوان» (جسر الواطي ـ بيروت). للاستعلام: 01/423879

الإثنين 25 آذار 2019 العدد 51
Lundi 25 March 2019 no51

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
فيفيان عقيقي
التاريخ الطويل للشراكة مع القطاع الخاص

03
محمد زبيب
نموذج «ماكينزي»

06
ربيع جميل
أسطورة «التطبيق الذي لا يُقهر»

07
شيري بيرمان
الرأسمالية والديموقراطية

08
غسان ديبة
نهاية الطبقة الوسطى في لبنان

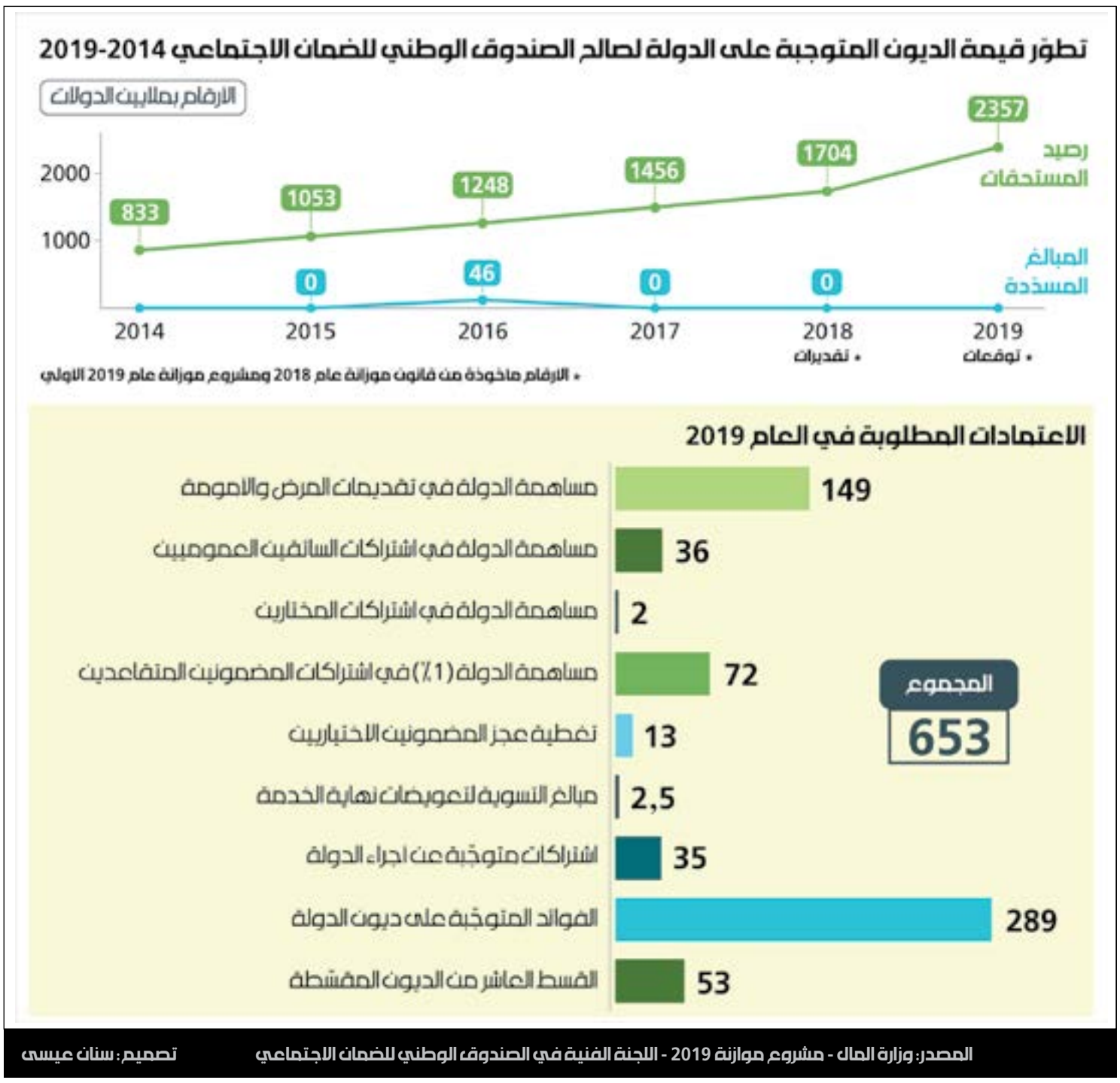

الدولة متوقّفة عن الدفع... للضمان

الإعلان المُتكرّر عن التزام الدولة الصارم بتسديد ديونها في مواعيدها، لا يشمل جميع أنواع الديون. فالدولة متوقّفة بالفعل عن تسديد ديونها المُتراكمة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والحكومة لم تلتزم بتقسيطها على الرغم من صدور قانونين في هذا الشأن عامي 2006 و2014. كما ترفض تسديد الفوائد على هذه الديون في مخالفة صريحة للقانون الذي فرض فائدة عليها بنسبة 5%

لا يوجد حساب دقيق ونهائي لقيمة الديون المُتراكمة على الدولة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. تقدّرها مديرية الموازنة ومراقبة النفقات في وزارة المال عام 2017 بنحو 1,837 مليار ليرة (1,2 مليار دولار)، في حين تقدّرها إدارة الصندوق في العام نفسه بنحو 2,785 مليار ليرة (1,8 مليار دولار)، أمّا اللجنة الفنية في الصندوق فتقدّرها بنحو 2,195 مليار ليرة (1,4 مليار دولار). ولكن بعيداً من هذا التباين وأسبابه المختلفة، فإن التقديرات جميعها تكشف عن تراكم هذه الديون بوتيرة سريعة في السنوات الأخيرة، نتيجة توقّف الدولة كلّياً عن الدفع للصندوق ومراكمة مستحقّاته وتعريضه للمزيد من المخاطر والعجز.

وفق البيانات التي تعتمدها اللجنة الفنية في الصندوق، يظهر أن مديونية الدولة (من دون المؤسّسات العامّة) ارتفعت من نحو 1,255 مليار ليرة (833 مليون دولار) في نهاية عام 2014 إلى 2,195 مليار ليرة (1,4 مليار دولار) في نهاية عام 2017. واستحقّ للصندوق في قانون موازنة عام 2018 نحو 374 مليار ليرة (248 مليون دولار)، وتطالب إدارة الصندوق بمستحقّات لها في عام 2019 بقيمة 984 مليار ليرة (653 مليون دولار)، أي إن هذه الديون ستبلغ هذا العام نحو 2,3 مليار دولار، أي أكثر ثلاث مرّات تقريباً ممّا كانت عليه عام 2014.

خلال هذه الفترة كلّها (2015-2018)، لم تسدِّد الدولة سوى 70 مليار ليرة (46 مليون دولار) من مستحقّات الصندوق في عام 2016، التي بلغت حينه نحو 363 مليار ليرة (241 مليون دولار)، أي أنها سدّدت 19% فقط من قيمة مستحقّات هذا العام وحده من دون الديون المُتراكمة والأقساط المتوجبة.

عدم تسديد مستحقّات الضمان ومراكمتها كديون مخفية على الدولة، ليست سياسة حديثة، فهي مُعتمدة منذ تسعينيات القرن الماضي، ويتمّ اعتمادها اليوم للأهداف نفسها، أي التصرّف بأموال الصندوق، واستدانتها بطرق ملتوية والتهرّب من تسديد أي فوائد عليها. فعلى الرغم من صدور قانون عام 2006، يقضي بتقسيط ديون الدولة المُتراكمة للضمان حتى نهاية عام 2004، على 10 سنوات بفائدة سنوية بنسبة 5%، إلّا أن الحكومة لم تلتزم بهذا القانون ولم تدفع كلّ الأقساط المُستحقّة ورفضت احتساب الفائدة على رصيد ديونها. وقبل انقضاء مهلة العشر سنوات، صدر قانون ثانٍ عام 2014، يقضي بتقسيط الديون التي تراكمت حتى نهاية عام 2013، على 10 سنوات أيضاً وبفائدة 5%، ومع ذلك واصلت الحكومة مراكمة الديون ولم تسدِّد الأقساط ولم تحتسب أي فوائد، علماً أنها بلغت حتى نهاية عام 2017 نحو 436 مليار ليرة (289 مليون دولار)، والتي استحقّت وفقاً للقانون 2006/753.

تتذرّع وزارة المال لعدم احتساب الفوائد على ديون الضمان بوجود «اقتراح» يرمي إلى إعفاء الدولة منها، إلّا أن إدارة الصندوق تصرّ على احتسابها وإدراجها في مشروع قانون موازنة عام 2019، لأنه لم يصدر حتّى الآن أي نصّ قانوني في هذا الشأن. كما تطلب إدارة الضمان لحظ اعتماد بقيمة 80 مليار ليرة (53 مليون دولار) يمثّل قيمة القسط العاشر من الديون المُقسّطة وفقاً لقانون عام 2006.

تشمل تغطية الصندوق الصحّية نحو مليون لبناني، ويدخّر 480 ألف عامل مضمون نحو 730 مليون دولار في صندوق تعويضات نهاية الخدمة. وبالتالي، فإن أموال الصندوق، التي تتصرّف بها الحكومة وتنفقها على غايات غير الغايات المُخصّصة لها، هي أموال تخصّ هذه الشريحة الاجتماعية الواسعة وأمنها الاجتماعي، وكلّ تأخير في تسديد هذه الأموال يعرّض أصحابها لمزيد من المخاطر ويهدّد الصندوق بالمزيد من العجز. فقد أدّى تخفيض الاشتراكات الإلزامية عام 2001 وامتناع الدولة والمؤسّسات العامّة والكثير من الشركات الخاصّة عن تسديد ديونها للصندوق إلى تراكم عجز سنوي متواصل في صندوقي المرض والأمومة والتعويضات العائلية، ما جعل إدارة الضمان تستدين من صندوق تعويضات نهاية الخدمة لتغطية العجز في الصندوقين الآخرين.

يفرض قانون الضمان الاجتماعي على الدولة أن توفّر الحماية للمضمونين لا العكس، ويفرض عليها أن تساهم بنسبة 25% من التقديمات الصحّية، كما يفرض أن تساهم الدولة باشتراكات السائقين العموميين والمختارين والمضمونين المتقاعدين وأن تغطّي عجز المضمونين الاختياريين. إلّا أن الدولة لا تكتفي بعدم تأدية هذه الفروض، التي تجسّد ما تبقى من «دولة رعاية»، بل تمتنع أيضاً عن تسديد الاشتراكات المتوجّبة عليها كصاحب عمل، وهنا أيضاً تتباين الأرقام، إذ تقول إدارة الصندوق أن عدد أجراء الدولة المسجّلين في الضمان يبلغ 9,525 أجيراً، في حين تقول مديرية الصرفيات في وزارة المال أن عددهم يبلغ 7,500 أجير تقريباً. على أي حال، تقول إدارة الضمان أن الدولة لا تسدّد أيضاً نسبة 3% التي تقتطعها من رواتب أجرائها، وتمثّل مساهمتهم في الاشتراكات الإلزامية للضمان، أي إن الدولة تضع يدها على جزء من رواتب أجرائها وتنفقه في غير وجهته.

تدلّ هذه الوقائع إلى أن الدولة لا تتعامل مع كلّ دائنيها بالطريقة نفسها، ففي حالة الضمان الاجتماعي هي في الحالة التي تُسمّى «التوقّف عن الدفع».

تحقيق

التاريخ اللبناني الطويل للشراكة مع القطاع الخاص

تُقدّم الشراكة مع القطاع الخاص في لبنان اليوم كأنها الحلّ السحري. فالحكومة تعدُ مواطنيها أنها ستوفّر لهم البنية التحتية والخدمات الأساسية من دون أن تتحمّل الخزينة العامّة أي قرش! تقول لهم إن الشركات الخاصّة هي التي ستقوم بذلك من الآن وصاعداً وستنوب عن الدولة في هذه المهمّة الجليلة.

هناك حديث يدور في كلّ مكان في العالم، عن مساوئ الشراكة مع القطاع الخاص، وارتفاع كلفتها بالمقارنة مع استثمارات القطاع العام، وصعوبة ضبطها. ولكن المقيمين في لبنان ليسوا بحاجة إلى استعارة أي أدلّة من الخارج لإدراك مخاطر هذه الشراكة ونتائجها السلبية، إذ لديهم تاريخهم الخاص الطويل والعريض من عقود الشراكة مع الشركات الخاصّة.

يمتدّ من عقود الامتيازات الموروثة من الانتداب الفرنسي في بدايات القرن العشرين إلى عقود «سيدر» التي ترعاها الحكومة الفرنسية الآن. وبينهما عقود لا تخطر ببالٍ في كلّ المجالات وبكل الأشكال.

في صيف عام 2015، عمّت الاحتجاجات على أزمة تراكم النفايات في الشوارع والمكبّات العشوائية، واظهرت هذه الأزمة المخاطر الجسيمة التي يمكن أن تترتّب على عقود الشراكة مع القطاع الخاص، حيث يكون الربح هو الحافز لتقديم خدمة عامّة.

فيما يلي إضاءة على أبرز عقود الشراكة القائمة بين الدولة اللبنانية والشركات الخاصّة، والتي تبيّن أنها لم تقدّم أي حلّ سحري، بل بالعكس تحوّلت هي نفسها إلى مشكلة في الكثير من الأحيان ورتّبت أكلافاً إضافية على المال وميزانيات الأسر المعيشية. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأمثلة المذكورة في هذا التحقيق لا تشمل أشكال الشراكة مع القطاع الخاص «اللانظامية»، ولا سيّما مولّدات الكهرباء وموزّعي المياه والساتلايت والتعدّي على الأملاك العمومية البحرية والنهرية وغيرها

فيفيان عقيقي

سوليدير: القبض على قلب بيروت

جسّد قيام شركة «سوليدير» الشكل المتطرّف لعمليات الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص في لبنان. فبحجّة عجز الدولة عن إعادة إعمار قلب العاصمة بعد الحرب الأهلية، تمّ إصدار القانون رقم 117 عام 1991، وقضى بنزع الملكيّات الخاصّة والعائمة في وسط بيروت وتمليكها إلى شركة عقارية خاصّة، وأُجبر أصحاب الحقوق على التخلّي عن ملكيّاتهم من أكثر أشكالها ثباتاً، العقار، إلى أكثر أشكالها تذبذباً، أي ملكيّة السهم. إلّا أن تجربة الشراكة مع «سوليدير» لا تنحصر في هذا الشكل المتطرّف وما أفرزه من نتائج مأساوية، فمنذ انطلاق الشركة عام 1994، منحتها الحكومة عقود شراكة عدّة، ومكّنتها من الاستحواذ على المزيد من الأملاك العمومية على الواجهة البحرية، وهذه الأراضي تمثّل اليوم محفظة الشركة الثمينة والثروة الدسمة للمساهمين فيها.

ردم البحر

ربّما، لا يعلم كثير من اللبنانيين أن تملّك شركة «سوليدير» لعقارات منطقة الردم في البحر قبالة وسط بيروت تمّ بموجب عقد شراكة مع القطاع الخاص. ويجسّد هذا العقد أحد أكثر العقود إثارة للجدل. ففي عام 1994، أبرم مجلس الإنماء والإعمار عقد شراكة «رضائياً» مع «سوليدير» (المرسوم رقم 5665)، وقضى أن تتنازل الدولة للشركة عن 291,800 متر مربّع من الأملاك العمومية المُستحدثة من ردم البحر، في مقابل تنفيذ الشركة أشغال البنية التحتية في وسط المدينة التقليدي وتنفيذ أشغال الردم وكذلك أشغال البنية التحتية المُستحدثة بنتيجة الردم. قُدّرت قيمة هذه الأشغال في حينه بنحو 475 مليون دولار، أي إن الشركة تملّكت المتر المربّع الواحد من الأرض المستحدثة في البحر بسعر 1627 دولاراً، وهي لا تزال تقتطعه منذ 25 سنة بسبب عدم إنجازها كل الأشغال الملتزمة بها، علماً أن السعر يتراوح حالياً بين 15 و20 الف دولار، وبذلك تكون الشركة قد ربحت نحو 11 دولاراً في مقابل كل دولار استثمرته في هذا العقد السخي.

الزيتونة باي

وأيضاً، قد لا يعلم كثيرون أن «الزيتونة باي» هي بدورها نتاج عقد شراكة بين الدولة وشركة «سوليدير». ففي عام 1997، أبرم مجلس الإنماء والإعمار عقد شراكة «رضائياً» جديداً مع «سوليدير» لإنشاء المرفأين السياحيين الغربي والشرقي لصالح الدولة وعلى نفقتها. وقضى المرسوم 5665 منح الشركة عقارات في منطقة الردم بدلاً من تقاضي أتعابها نقداً. بذلك، تملّكت الشركة الأملاك العمومية المحاذية للمارينا وأقامت مشروع «زيتونة باي» بالشراكة مع شركة إنماء واجهة بيروت البحرية. ليس هذا فحسب، بل حصلت «سوليدير» على الحق الحصري باستثمار المرفأين لمدة 50 عاماً، إلّا أن الشركة لم تنجز المرفأ الشرقي، لأسباب تتصل بربحيّتها، واكتفت بالمارينا القائمة حالياً، واقامتها على مسطح مائي بمساحة 65 الف متر مربّع، ولا تدفع «سوليدير» للدولة في مقابل هذا الاستثمار سوى 2500 ليرة عن كلّ متر مربع واحد، أي ما مجموعه 107 الاف دولار في السنة فقط لا غير.

مبنى الإسكوا

تُصنّف العقود التأجيرية كواحد من أبرز أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفازت «سوليدير» بالعديد من هذه العقود لاستثمار بعض المباني التي تمتلكها في وسط العاصمة، إلّا أن أشهرها هو عقد تأجير مبنى «الإسكوا» المُبرم بين الدولة والشركة، إذ بحجّة جذب منظّمات الأمم المتّحدة للعودة إلى بيروت بعد انتهاء الحرب الأهلية، قامت «سوليدير» بتشييد المبنى المذكور المُخصّص لاستضافة المقرّ الرئيسي لمنظّمة «الإسكوا»، وقامت الحكومة باستئجاره عبر وزارة الخارجية، وهي ما تزال تجدّد هذا العقد حتى الآن، وقد بلغ المجموع التراكمي لبدلات الإيجار بين عامي 1998 و2017 نحو 165 مليون دولار، في حين أن الكلفة الفعلية لتشييد المبنى لا تزيد عن 30 مليون دولار، وهو ما يشكّل وفقاً لـ«الدولية للمعلومات»، استناداً إلى مشاريع قوانين الموازنة العامّة، نحو 15% من إجمالي كلفة إيجار الأبنية الحكومية البالغة 100 مليار ليرة سنوياً.

شراكات في كلّ شيء

النفط والغاز	عام 2018، وقّع لبنان عقود الاستكشاف والتنقيب عن النفط في الرقعتين 4 و9 في المياه الإقليمية اللبنانية، مع تحالف شركات Total وENI وNovatek، لمدّة 25 سنة يمكن تمديدها لخمس سنوات إضافية. ويعتبر بعض الخبراء أن هذه العقود ليست في مصلحة الدولة، وهي أقرب إلى نظام الامتيازات القديم. ويقدّر الاستشاري في مجال النفط والغاز نقولا سركيس أن حصّة الدولة من هذه العقود لن تتجاوز 47% في حدّها الأقصى، بالمقارنة مع حصص تتراوح بين 65 و85% في البلدان الأخرى المُنتجة للبترول.
المعاينة الميكانيكية	عام 2003 أبرمت الحكومة اللبنانية عقد BOT مع شركة FAL السعودية لبناء 4 مراكز للمعاينة الميكانيكية، فضلاً عن تجهيزها وتشغيلها لمدّة عشر سنوات، على أن تكون حصّة الدولة من العائدات مُحدّدة بنسبة 30%. مع انتهاء العقد عام 2013، وبدلاً من استرداد المرفق العام، تمّ التجديد للشركة رضائياً لمدة 6 أشهر بموجب القرار رقم 42 الذي اتخذه مجلس الوزراء، وتعديل شروط العقد بما رفع حصّة الشركة من عائدات الميكانيك، واستمرّ التجديد للشركة السعودية من حينها. عام 2016، أُجريت مناقصة أدّت إلى فوز ائتلاف Autospect/SGS/Securitest/ Autosecurite إلّا أن مجلس شورى الدولة أبطلها نتيجة مخالفات كثيرة فيها. بالنتيجة، لا تزال FAL مستمرّة في أعمالها حتّى اليوم، ولا يوجد رقم مُحدّد عن مجمل الأرباح التي جنتها الشركة وحُرمت منها الخزينة.
مواقف المطار	عام 2000، منحت الحكومة عقد بناء موقف السيّارات في مطار بيروت إلى شركة «المرافق اللبنانية». قُدّرت كلفة المشروع بنحو 14 مليون دولار، وقضى العقد أن تستردّها الشركة مع الأرباح من خلال استثمار الموقف لمدّة 16 عاماً. أعيد تجديد العقد عام 2016 لمدّة 4 سنوات، بموجب مناقصة أعيد تنفيذها مرّتين بعد أن تمّ «تفصيل دفتر الشروط على القياس». تصل قدرة الموقف الاستيعابية إلى 2350 سيّارة، وتفرض الشركة بدلات مرتفعة جدّاً على مستخدمي الموقف، وتقوم أجهزة المطار بدعم الشركة من خلال التضييق على السيارات التي تحاول تفادي استخدام الموقف.
استراحة صور	عام 1994، تمّ تلزيم إدارة وصيانة استراحة صور الواقعة على جزء من محمية شاطئ صور الطبيعية، إلى شركة «ردكوت»، بموجب القرار الوزاري رقم 117، الذي قضى أيضاً ببناء فندق في الاستراحة واستثماره. جدّد العقد مرّات عدّة ولا يزال مستمراً حتى اليوم. ارتبط هذا الملف بمخالفات عدّة من ضمنها إزالة الرمال من الاستراحة خلافاً لقانون تنظيم استخراج الرمول من الأملاك العمومية، وقد بلغ حجم الرمال المستخرجة نحو 18 الف متر مربّع بكلفة 18 مليون دولار.
مغارة جعيتا	عام 1993، أصدر وزير السياحة في حينها، نقولا فتوش، القرار رقم 186 الذي منح شركة «Mapas»، بقرار منه ومن دون العودة إلى مجلس النواب، عقد BOT لاستثمار مغارة جعيتا الطبيعية لمدّة 18 سنة، ومن ثمّ صدرت قرارات عدّة مدّدت العقد لـ29 سنة انتهى في 2022. ووفقاً لهذا العقد حُدّدت حصّة ضئيلة للخزينة من أرباح الشركة بلغت 5% عن السنوات السبع الأولى وصولاً إلى 20% عن الخمس الأخيرة. خالفت الشركة شروط العقد مراراً، خصوصاً لناحية رفضها المُتكرّر تجزئة رسم الدخول، أو القيام بأعمال الصيانة والتأهيل والتي أدّت إلى التحقيق مع مدير الشركة عام 2016 إثر وفاة سائح مصري خلال جولة له فيها، فضلاً عن رفض الشركة إجراء الرقابة على حساباتها المالية.
مبنى الجامعة اللبنانية في الحدث	عام 2006، فازت شركة «خرافي ناشيونال» بعقد تشغيل مبنى الجامعة اللبنانية في الحدث وصيانته. بلغت قيمة العقد 27 مليون دولار لمدّة 3 سنوات. جُدّد العقد مرّتين وارتفعت قيمته إلى 34 مليون دولار. عام 2012، انتهت فترة التمديد الأخيرة للشركة، فأطلق مجلس الإنماء والإعمار مناقصة جديدة التزم فيها بقرار مجلس الوزراء بحصر المنافسة بين الشركات اللبنانية، عندما وجّهت الشركة إنذارات إلى موظّفيها (600 موظّف) مُهدّدة بصرفهم تعسفياً وتحت وطأة اعتصامات العمّال، تراجع مجلس الوزراء عن قراره فشاركت الشركة بالمناقصة وفازت فيها لمدّة 3 سنوات بقيمة 33 مليون دولار (خُفّضت لاحقاً إلى 31 مليون دولار). عام 2016، فازت شركة «دنش - لافارجيت» بالعقد بقيمة 18 مليون دولار لمدّة 3 سنوات.
محفظة الحاويات في مرفأ بيروت	عام 2004، وقّعت إدارة مرفأ بيروت عقداً مع شركة «اتحاد محطّة بيروت للحاويات - BCTC» لإدارة محطّة الحاويات في المرفأ لمدّة 15 عاماً. بدأت الشركة أعمالها عام 2005 وباتت مسؤولة عن معالجة سفن الشحن العابرة وإدارة تفريغ البضائع ونقلها إلى مراكز الكشف والتدقيق الجمركية المُختلفة، مقابل استيفاء رسوم من الحاويات تكون حصّة الدولة منها 20% فقط. كان يفترض بهذا العقد أن ينظّم عملية تفريغ البضائع ويسرّعها، إلّا أن النتيجة أتت عكسية، بعد أن أقدمت الشركة المشغّلة على توقيع عقدين مع شركتين في مجال النقل البحري لتقوما بإدارة 350 ألف حاوية سنوياً عبر مرفأ بيروت، فباتت السفن المُتعاملة مع شركة BCTC تقبع وقتاً أطول في المرفأ قبل أن يتمّ تفريغ حمولتها، وبالتالي تحميلها أكلافاً إضافية لتحزين بضائعها قبل الإفراج عنها، تشكّل رسوم التخزين 40% من إيرادات المرفأ السنوية، وهي تعدّ بمثابة إيرادات سهلة تحصّلها الشركة.
محفظة الحاويات في مرفأ طرابلس	عام 2013، حصلت شركة Gulftainer الإماراتية على عقد امتياز من نوع BOT لبناء محطّة حاويات جديدة في مرفأ طرابلس وتطويره وتشغيله لمدّة 25 عاماً. بلغت قيمة الاستثمار الأولي 60 مليون دولار أميركي مقابل تجهيز الميناء بالمعدّات والآليات اللازمة. تعوّل الشركة على بدء مرحلة إعادة الإعمار في سوريا نظراً إلى الميزة التنافسية لمرفأ طرابلس بعد توسيعه وزيادة قدرته الاستيعابية.

تضاعفت كلفة التنظيفات في الإدارات العامة ثلاث مرّات بعد تلزيمها للشركات الخاصة

(بملايارات الليرات اللبنانية)

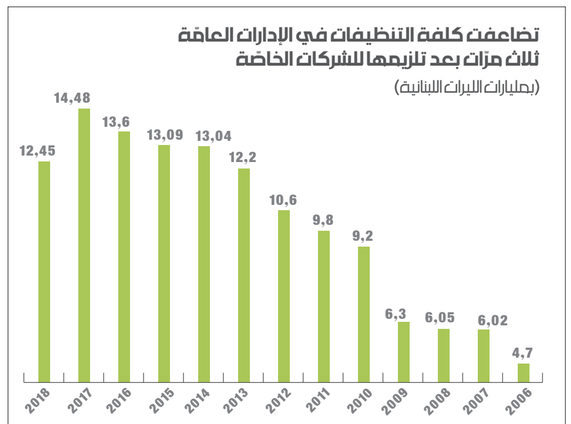

ورد في التقرير الأولي لمشروع موازنة 2019، أن اعتماد مبدأ المناقصات وتلزيم التنظيفات إلى شركات خاصة بعد أن كان عمّال وأجراء يقومون بهذا العمل في الإدارات العامّة، أدّى إلى رفع كلفة هذه التنظيفات نحو ثلاثة أضعاف بين عامي 2006 و2017، إذ لم يتمّ ضبط هذه النفقات أو اعتماد معايير موحّدة بين الإدارات العامّة، علماً أنه في حال كان هناك من تحسّن في جودة الخدمة فهو لم يكن بنسبة ارتفاع الكلفة نفسه.

المصدر: وزارة المال

السوق الحرة في المطار	عام 1996، منحت الحكومة اللبنانية، بموجب القرار 28، شركة «PAC» امتيازاً لمدّة 15 عاماً، لاستثمار السوق الحرّة في مطار بيروت، على الرغم من معارضة ديوان المحاسبة، في قراره رقم 98/1، وإصراره على عدم جواز أن تتجاوز مدّة العقد أربع سنوات. تمّ تجديد عقد الشراكة مرّات عدّة. وعام 2017، جرت مناقصة وفازت فيها الشركة نفسها لمدّة أربع سنوات جديدة في مقابل 404 ملايين دولار ستدفع إلى الخزينة العامّة لقاء استثمار 8 آلاف متر مربّع من صالات المطار، علماً أن الشركة لم تدفع طيلة 15 عاماً قبل المناقصة الأخيرة سوى 170 مليون دولار.
عدّادات وقوف السيّارات (بارك ميتر)	عام 2006، تمّ تلزيم شركة «Duncan-Nead» عقد تركيب عدّادات وقوف السيّارات وإدارتها وتشغيلها ضمن نطاق بيروت الكبرى مقابل حصولها على 85% من عائداتها و15% للبلدية، ما سمح لها بجني مبالغ طائلة. لاحقاً، قامت بلديات كبرى من النبطية إلى طرابلس مروراً بصيدا وجونية وجبيل وطرابس وزحلة، بتركيب عدّادات مماثلة مع الشركة نفسها، مقابل بدلات تتراوح بين 70 و85%.
البريد	عام 1998، منحت الحكومة اللبنانية شركة «بريد لبنان» المعروفة بـLiban Post، امتياز الخدمات البريدية الوطنية، بموجب عقد BOT لمدّة 12 عاماً (جُدّد مرّات عدّة ولا يزال سارياً حتى اليوم). بعد بضع سنوات تذرّعت الشركة بأن الإدارات الرسمية لم تطبّق الحصرية بما يعيق قدرتها على الاستمرار، فأعطيت حصرية نقل معاملات الإدارات الرسمية وتسلّمها وتوزيعها، وصدرت قرارات تُلزم أصحاب المعاملات بإجراء معاملاتهم الرسمية من خلالها، فتحوّل العقد إلى ما يشبه الدعم الممنوح من الدولة لضمان أرباح مضمونة للشركة الخاصّة، وأصبحت أعمالها تشتمل سلّة واسعة، الجزء الأكبر منها غير متصل بالبريد، بل بخدمات الوسيط بين الإدارات الرسمية والعملاء مثل إجازات العمل، إخراجات القيد، السجّلات العدلية، فواتير الهاتف الثابت والخلوي، معاملات الطلّاب في الجامعة اللبنانية والتصاريح الضريبية...
فندق معرض رشيد كرامي	تتعاقد إدارة معرض رشيد كرامي الدولي مع سلسلة فنادق «تشويس هوتيلز» لإدارة وصيانة فندق «كواليتي إن» المبني ضمن نطاق المعرض المملوك من الدولة اللبنانية، تفيد المعلومات في وزارة المال أن الشركة المتشمرة تمتنع منذ عام 2014 عن دفع مستحقات الدولة من الفندق والتي بلغت قيمتها التراكمية 3,25 مليار ليرة (نحو 2,2 مليون دولار).
قصر المير أمين	تقوم شركة Tourister بإدارة وتشغيل قصر المير الأمين الذي استملكته وزارة السياحة في ستينيات القرن الماضي وأعادت تأهيله وترميمه. تستفيد الشركة من عائدات الإدارة والتشغيل والخدمات المقدّمة في القصر التاريخي والأثري الذي حوّل إلى فندق يضمّ مطاعم وتقام فيه الأعراس والحفلات.

اقتصاد السوء

نموذج «ماكينزي»

محمد زبيب

يقدّم عقد الدولة اللبنانية مع شركة «ماكينزي» المثال الأكثر فجاجة لما تعنيه الشراكة مع القطاع الخاص في ظروف لبنان الحالية. فالدولة التي تلزّم شركة استشارات أجنبية خاصّة مهمّة إعداد «دراسة حول هويّتها الاقتصادية ومستقبلها الاقتصادي» ليست سوى تلك «الدولة الفاشلة» و«الفاسدة»، التي «تهدر ملايين الدولارات على الاستشاريين لقاء تكليفهم وضعَ خطط واستراتيجيات موجودة في الأساس»، وفق تعبير رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في منتدى «دافوس» الأخير.

تختصر قصّة هذا «العقد» المُثير، التاريخ الطويل لهيمنة طبقة «أوليغارشية» على عقل الدولة وإدارتها ومشاريعها وإنفاقها العام، فمنذ الاستقلال حتّى اليوم، باستثناء ما سُمّي المرحلة الشهابية (1958-1964)، رُسّخ نموذج وحيد يقوم على «القليل القليل من الدولة والكثير من مزاعم الليبرالية الاقتصادية» وشعارات «قوّة الدولة في ضعفها». فعلى عكس تجارب دول كثيرة في العالم، لم تُبنَ مؤسّسات الدولة اللبنانية وقوانينها في سياق «مشروع وطني تأسيسي» أو كنتيجة لتطوّر المجتمع وحاجاته أو استجابة لطموحاته، بل جاءت دائماً تعبيراً عن سطوة «أقلّية طبقية»، تستمدّ نفوذها الخارق وامتيازاتها وحصاناتها من مراكمة الثروة والإرث والنَّسَب والقدرة على استخدام العنف الأهلي الطائفي والمتاجرة في سوق الولاءات الخارجية، وبالتالي السيطرة على السلطة السياسية وإدارة الدولة وريوعها والاحتكارات في الاقتصاد.

لقد هدرت الدولة 1.4 مليون دولار على عمل «استشاري» نفّذه موظّفو «ماكينزي» بين كانون الثاني/ يناير وتشرين الأول/ أكتوبر من العام الماضي، بموجب عقد «رضائي» لم يخضع لأي نوع من أنواع الرقابة المُسبقة أو اللاحقة، ولم يخضع لأيٍّ من الأحكام التي تنظّم المناقصات والمشتريات العمومية، بما في ذلك أحكام القانون رقم 48 الصادر عام 2017 تحت عنوان «تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص». أي إن الدولة سدّدت نحو 140 ألف دولار شهرياً لعدد قليل من «الاستشاريين»، على مدى 10 أشهر، لقاء تنفيذ عمل يقع في صلب «الاقتصاد السياسي» ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراعات الاجتماعية فيه وحوله، ويتعلّق تحديداً بوضع «خطّة خمسية» تتضمّن الإجراءات الواجب اتخاذها من قِبَل الدولة لدعم قطاعات ونشاطات معيّنة، بهدف «تحفيز نموّ الناتج المحلّي الإجمالي وخلق فرص عمل جديدة»، وفق ما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم 66 الصادر في 2017/10/20، الذي أجاز لوزير الاقتصاد والتجارة (آنذاك) رائد خوري إبرام هذا العقد مع الشركة المذكورة. لا تكمن مشكلة هذا العقد في كلفته فقط، وهي بالمناسبة ارتفعت بقيمة 100 ألف دولار، من مليون و290 ألف دولار، حدّدها مجلس الوزراء في قراره المذكور، ونصّ عليها العقد المُبرم مع الشركة في 2018/1/10، ووافق عليها ديوان المحاسبة، إلى مليون و390 ألف دولار، من دون توضيح أسباب رفع الكلفة المُتعاقد عليها ولا السند القانوني الذي يجيز للوزير المعني تجاوز قيمة الاعتماد المفتوح لهذه الغاية بموجب المرسوم رقم 1868 الصادر في 2017/11/29 الموقّع من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير المال إلى جانب وزير الاقتصاد والتجارة، والذي حدّد سقف الاعتماد المفتوح بمبلغ مليار و959 مليوناً و750 ألف ليرة، أي ما يعادل 1,3 مليون دولار فقط لا غير.

وفق آراء الكثير من المراقبين، إن كلفة هذا العقد حتّى بعد رفعها لا تزال دون الأكلاف التي تفرضها شركة «ماكينزي» على هذا النوع من الأعمال، التي اعتادت تنفيذها لزبائنها من الحكومات والشركات الخاصّة الكبرى، وهذا ما أشار الكثير من علامات الاستفهام حول طبيعة العقد الذي نفّذته «ماكينزي» للدولة اللبنانية ومآربه الحقيقية. فموظّفو الشركة العالمية الشهيرة لم يقوموا في النهاية إلّا بما طلبه «زبونهم»، أي منحه «وثيقة» مهمورة بتوقيع هذه الشركة العابرة للقارات، ليستخدمها في الصراع الداخلي وأمام الجهات المانحة للقروض، وفق ما صرّح به الوزير خوري عند توقيع العقد، إذ قال بصراحة إن «الدولة اللبنانية ليس لديها رؤية اقتصادية واضحة يلتزمها الكلّ، فيما المطلوب حالياً أن نتكلّم كلّنا بلغة اقتصادية واحدة، وأن نحدّد الهوية الاقتصادية التي نريدها للبنان». وعزا الاستعانة بشركة أجنبيّة للقيام بمهمّة سياسية، يفترض أن ينجزها «الحوار الاجتماعي» ومؤسّساته وآلياته، إلى أن «ماكنزي» «جهة محايدة وليست طرفاً سياسياً داخلياً، وتمتلك الخبرات اللازمة لحل الأزمات نتيجة عملها في بلدان شبيهة للبنان، فضلاً عن الصدقية التي قد يكسبها لبنان أمام الجهات المانحة لوجود شركة عالمية مساهمة في وضع خطّته الاقتصاديّة».

المشكلة ليست بالكلفة إذاً، بل في جوهر هذه المهمّة الخطيرة التي كُلّفتها «ماكينزي» والنتائج التي ستترتّب عنها، والتي تُعدّ امتداداً لهذا التاريخ الطويل من التفريط بالدولة واستقرار المجتمع وتقدّمه لمصلحة تنظيمات وأشكال وأنماط دون مرتبتها، ومصالح خاصّة تبتعد كثيراً عن أي مفهوم يتصل بـ«المصالح العامّة». فما قدّمته الشركة مجرّد «أفكار وليس خطّة»، وفق ما صرّح به وزير الاقتصاد والتجارة الجديد منصور بطيش، الذي لم يتسلّم «دراسة» نهائية ومُكتملة، بل 1272 شريحة من شرائح العرض على برنامج powerpoint، غير مهمورة بأيّ توقيع وليست مُرفقة بأي دراسات جدوى أو دراسات قطاعية أو نماذج وفرضيات رياضية، ولم يجر تسلّمها رسمياً وفق الأصول، وقد نُشرها على موقع وزارة الاقتصاد والتجارة الوزير السابق قبل مغادرته الوزارة، فيما لا تزال بعض الشرائح تحمل إشارات على أنها لا تزال «مسوّدة»، ولا تزال الشركة تتقاعس عن تسليم العمل المُلتزمة إياه بموجب العقد «رسمياً» بحجّة أنها لم تتقاضَ كلّ أتعابها بعد، ولا سيّما الـ100 ألف دولار التي أضيفت إلى الكلفة الأصلية.

في الواقع، لم يطلب «الزبون/ الدولة» من «الشركة/ المستشار» سوى أن تسمح له باستخدام اسمها لتسويق الفكرة الآتية: إن «الخبرة العالمية» تؤكّد أن «الوضع القائم» في لبنان هو «الخيار الوحيد» أمام اللبنانيين، وأن الصراع على الخيارات البديلة المُتاحة لا أساس سياسياً واجتماعياً واقتصادياً له، فما على الحكومة إلّا أن تواصل ما تقوم به دائماً: أي رهن الدولة وسلطتها وسيادتها أكثر فأكثر لمصالح رأس المال المصرفي والتجاري والعقاري، وتحقيق حلم الرأسماليين ببناء نموذج اقتصادي خالص لا يمتّ بصلة إلى فكرة «الشعب» و«الوطن» و«حقوق المواطنة».

بهذا المعنى، يجسّد مثال «ماكينزي» كلّ ما يجب الاعتراض عليه في سياق «البرنامج» المطروح الآن للتقشّف والتوسّع في إبرام عقود الشراكة مع القطاع الخاصّ. فالمطروح بوضوح أن تحلّ الشركات الخاصّة بصورة تامّة محلّ الدولة في توفير البنية التحتية والخدمات الأساسية وتحويل «المنفعة العامّة» أو «المصلحة العامة» إلى مجالات لتوظيف الودائع المُتراكمة في المصارف ومصادر لتحقيق الربح السريع والمضمون والمرتفع، وهو ما ورد في الأسباب الموجبة لقانون «تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص» الصادر عام 2017. فحجّة هذا القانون هي «التنظيم»، و«التنظيم» يعني بالدرجة الأولى، بمعزل عن الأهداف والمصالح، إيجاد «الإطار القانوني» لفرض ضوابط معيّنة على وضع غير منظّم أو إعادة النظر بضوابط مفروضة على وضع منظّم أصلاً. إلّا أن هذا القانون فعل العكس تماماً، فهو أزال الكثير من الضوابط التي كانت لا تزال مفروضة في الدستور والقوانين السابقة، ولا سيّما تلك التي لم تحترمها السلطة وخالفتها على مدى ربع القرن الماضي، في أوسع وأكبر عملية استباحة للدولة والمال العام شهدها لبنان في تاريخه الحديث.

هذا القانون، كما «ماكينزي» وبرنامج الحكومة المطروح، لا يسعى إلّا إلى «تنظيم الوضع القائم»، أي الوضع البائس نفسه الذي يشكو الجميع، والذي يحوّل الدولة إلى «تاجر» يبيع الخاضعين لسلطتها، للشركات الخاصّة، بوصفهم مستهلكين مقموعين لا مواطنين أحراراً أصحاب حقوق. فالواقع والتجارب في التاريخ اللبناني تؤكّد أن إقصاء «الدولة» واستبدال «القطاع الخاص» بها، كان من أبرز الأسباب الكامنة وراء انحدار الدولة اللبنانية إلى الوضع الذي يجعلها مكروهة من الجميع، حيث يُهيمن خطاب واحد يردّد دائماً أنه «لا يوجد بديل» أو «ليس هناك خيار آخر»، إلّا «الدولة البائسة» ومجتمعها البائس.

تحقيق

التاريخ اللبناني الطويل للشراكة مع القطاع الخاص

الاستثمار في العتمة: من سيئ إلى أسوأ

اعتمدت الحكومة سياسات تقشفية اعتباراً من النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، وجمّدت الاستثمارات العامّة في إنتاج الكهرباء، وتوزيعها، واستعاضت عن تطوير مؤسّسة كهرباء لبنان وملء ملاكاتها بسلسلة واسعة من عقود الشراكة مع القطاع الخاص، شملت كلّ شيء تقريباً، بما في ذلك ما يسمّى عقود «توفير العمالة» (أو ما يُعرف بالمياومين)، كعقد الشراكة الحالي مع شركة «تراكوم». وصولاً إلى عقد الBOT الأخير لإنشاء معمل دير عمار-2، مروراً بعقود البواخر ومقدّمي خدمات التوزيع وتشغيل وصيانة المعامل... وتتّجه الحكومة اليوم، تحت عنوان برنامج «سيدر»، إلى حصر الاستثمارات في الكهرباء، بالقطاع الخاصّ وعقود الشراكة معه. في الواقع، توفّر أوضاع الكهرباء البائسة الدليل الأكثر وضوحاً على فشل الشراكات مع القطاع الخاص، فالتجربة على مدى ربع القرن الماضي أسفرت عن زيادة الأوضاع سوءاً ورفعت الكلفة كثيراً وليس العكس. الجدير بالذكر أن «امتيازات الكهرباء» هي الشكل الأقدم لعقود الشراكة مع القطاع الخاص المعروفة في لبنان، إذ يعود تاريخها إلى بدايات القرن العشرين، في ظل الانتداب الفرنسي، واستمرّ آخرها (امتياز زحلة) حتّى العام الماضي. إلّا أن نهاية «الامتيازات القديمة» كان بداية لامتيازات جديدة ستتحكّم بواحدة من أهمّ «السلع العامّة» من الآن وصاعداً.

امتياز زحلة

مُنح عام 1923 لإنتاج الكهرباء من مياه البردوني وتوزيعها في زحلة، واستردّته الدولة العام الماضي بعد انتهاء مدّته الأصلية والمُمدّدة، ولكن صدر القانون 107 الذي منح الشركة (مُستثمرة الامتياز) عقد شراكة لمواصلة إدارة وتشغيل كهرباء زحلة و«مولّداتها الخاصّة» بدلاً من مؤسّسة كهرباء لبنان، وبموجب هذا العقد تمّت قونَنة التمييز بين المناطق، إذ التزمت الدولة بتأمين الكهرباء على مدار ساعات اليوم في زحلة وجوارها فقط دون بقية المناطق، وفرضت على المشتركين في هذه المنطقة أسعاراً أعلى من التي يُسدّدها باقي المشتركين في المناطق الأخرى لمؤسّسة كهرباء لبنان. تجدر الإشارة إلى أن وثيقة صادرة عن مؤسّسة كهرباء لبنان عام 2015 ذكرت أن «امتياز زحلة» قبل استرداده كان يبيع الكهرباء إلى المشتركين بنسبة تزيد ما بين 160% و380% عن الأسعار الرسمية.

البواخر

تمّ توقيع عقد مع شركة Karadeniz التركية عام 2012 لاستقدام باخرتَين (معامل عائمة) ترسوان بالقرب من المعامل القائمة في الجية والذوق، وذلك بحجّة تأمين بديل عن الطاقة المُنتجة منهما تمهيداً للبدء بعملية إعادة تأهيلهما، كانت مدّة العقد 3 سنوات وقيمته 390 مليون دولار، إلّا أن معملي الذوق والجية، اللذين أقيما في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، لم يؤهّلا حتى اليوم، وتحوّل وجود الباخرتين المؤقّت إلى أمر واقع مستمرّ حتّى اليوم، وتجري محاولات حثيثة لاستقدام المزيد من البواخر، بذريعة النقص الفادح في إنتاج مؤسّسة كهرباء لبنان.

هوا عكار

عام 2018، أبرمت الدولة عقد شراكة مع شركة «هوا عكار» لإنتاج نحو 129 ميغاواط من طاقة الرياح، لمدّة 30 عاماً، بسعر 10,75 سنت لكلّ كيلواط، وهو أعلى بكثير من المعدّل الوسطي لسعر الكيلواط المُنتج من الرياح في بلدان مشابهة وظروف مشابهة.

تُدرس ملفات عقود إنتاج الطاقة المُتجدّدة ويجري تلزيمها خارج إدارة المناقصات، عبر المركز اللبناني للطاقة، وهو جمعية خاصّة لا تخضع لأيّ رقابة وتقبع منذ سنوات في وزارة الطاقة.

مقدّمو الخدمات

وقّعت وزارة الطاقة عقود شراكة مع شركات: BUS وNEUC وKVA، لتقوم بمهمّات التوزيع وصيانة الشبكة وتركيب العدّادات، لمدّة 3 سنوات، (مُدّدت لاحقاً خلافاً لدفتر الشروط إلى 4 سنوات)، وبلغت قيمة هذه العقود نحو 780 مليون دولار بعد أن كانت الكلفة مُقدّرة بنحو 300 مليون دولار. وتمّ توقيع عقد شراكة آخر مع شركة NEEDS الاستشارية (التي وضعت دفتر شروط المشروع) للإشراف على التنفيذ، بلغت قيمته 9,7 مليون دولار، قبل ان تعلن انسحابها بحجّة أن المشروع لم يحقّق الأهداف المرجوّة منه! وهو ما أورده أيضاً كتاب صادر عن التفتيش المركزي يحمل الرقم 174/ ص4/ 2016 يشير إلى أن «مجمل أعمال شركات مقدّمي الخدمات يمكن تلخيصها بأنها لم تأتِ بالنتائج المرجوة منها، ومن غير المتوقّع أن تأتي بكامل النتائج في المُهل المُحدّدة». على الرغم من ذلك، تمّ في جلسة مجلس الوزراء في 2017/10/12 تجديد عقدَي BUS وKVA مع احتفاظهما بكامل المناطق المسؤولتَين عنها (الشمال وجبل لبنان الشمالي لBUS، والبقاع وبيروت لKVA)، فيما اقتُطعت منطقة الجنوب من حصّة NEUC وأبقيت معها منطقة جبل لبنان الجنوبي، ومُنحت منطقة الجنوب إلى شركة «مراد» بموجب عقد رضائي بقيمة 132 مليون دولار.

الذوق والجية

عام 2014 تمّ تلزيم عقد إنشاء المولّدات العكسية في الذوق والجية لشركة BWSC الدانماركية، بقيمة 340 مليون دولار، جرى تمويلها بقرض من مصرف HSBC وصندوق EKF الألماني للاستثمارات بفائدة 4,3%. تمّ إنجاز المشروع عام 2016 إلّا أن المحرّكات لم تبدأ بالعمل إلّا عام 2017، بسبب خلافات داخل الحكومة على خلفية إبرام عقد شراكة لإدارة وتشغيل هذه المحرّكات مع شركة OEG/ARKAY Limited/ME Power.

معملا دير عمار والزهراني

منذ تلزيم بناء معملَي دير عمار والزهراني عام 1995، اتخذت الحكومة خياراً بنقل تشغيل وصيانة المعامل الجديدة إلى القطاع الخاص. أوّل عقد شراكة كان مع ائتلاف Ansaldo-Seimens لبناء المعملين المذكورَين، الذي أصرّ على أن له الأحقّية في الحصول على عقد تشغيلهما، فرُضخت الحكومة وأبرمت معه عقد شراكة جُدّد مرات عدّة وبكلفة 660 ألف دولار شهرياً. عام 2001، تمّ التوصل إلى تسوية بين الدولة وAnsaldo قضى بالتنازل عن مطالبة الشركة بأيّ مبالغ نتيجة مخالفاتها شروط العقد. وأبرم عقد شراكة جديد مع شركة ENEL بقيمة 330 ألف دولار شهرياً لتشغيل المعملين من دون صيانتهما. لاحقاً تبيّن أن الشركة ترتبط بشركة PSM التي يديرها نجل وكيل Ansaldo في لبنان. عام 2004، مع انتهاء مدّة العقد أجريت مناقصة لتشغيل وصيانة المعملين، فازت بها شركة «تعميرات» الإيرانية التي سرعان ما انسحبت منها، ما أدّى إلى إبرام عقد مع PSM مجدّداً. عام 2005، لزّمت هذه العمليات إلى شركة KEPCO الكورية لمدّة خمس سنوات، وشابت هذه المرحلة خلافات بين الشركة ومؤسّسة كهرباء لبنان على تأمين قطع الغيار. عام 2011، استُبدلت KEPCO بشركة YTL الماليزية بموجب عقد لمدّة خمس سنوات بقيمة 256 مليون دولار، (ثلاثة أضعاف القيمة التي دُفعت للشركة الكورية)، وعلى الرغم من ذلك لم تؤمّن قطع الغيار بشكل دائم. مع انتهاء عقد الشركة عام 2016، تمّ تلزيم هذه الخدمات إلى شركة PrimeSouth الأميركية لمدّة خمس سنوات بقيمة 339 مليون دولار، علماً أن الشركة التي نافستها (HP1) قدّمت عرضاً بقيمة 347 مليون دولار وعرضت تخفيضه إلى 315 مليون.

كلفة عقود الشراكة في موازنة مؤسّسة كهرباء لبنان (2019) (بملايين الليرات اللبنانية)

تشغيل وصيانة معملي الزهراني ودير عمار	104,060
تشغيل وصيانة معملي الذوق والجية (المعامل الجديدة)	36,100
تشغيل وصيانة معمل مطمر الناعمة لتوليد الطاقة من الغازات المنبعثة	2,128
الإشراف على تشغيل وصيانة معملي الزهراني ودير عمار	2,600
الإشراف على تشغيل وصيانة معملي الذوق والجية (المعامل الجديدة)	2,324
تلزيم تسيير وحدات ضخ لتخفيض الانبعاثات الغازية	1,391
خبراء فنّيون وإداريون وبرامج معلوماتية	5,360
يد عاملة إدارية	9,900
إدارة	25,370
معاونة المؤسّسة في إدارة مشروع تقييم خدمات التوزيع	4,500
الإشراف على المرحلة التنفيذية لمشروع مقدمي خدمات التوزيع	8,000
المجموع	201,733

المصدر: موازنة مؤسّسة كهرباء لبنان 2019

أزمة النفايات: أوّل انتفاضة ضدّ الشراكة

سوكلين وشقيقاتها

عام 1994، وقّع مجلس الإنماء والإعمار عقداً رضائياً مع شركة «سوكلين»، لجمع نفايات بيروت وكنس شوارعها بقيمة 3,6 ملايين دولار. لم تكن تملك الشركة سوى 10 شاحنات و1500 مستوعب، فوضعت بلدية بيروت بتصرّفها مئات المستوعبات والشاحنات مع عمّالها ومن دون أيّ مقابل. وفي السنوات التالية، سُلّمت الشركة جمع نفايات بلديات جبل لبنان تباعاً، والتي وصل عددها إلى 326 بلدية، وخصّصت بلدية بيروت أرضاً في الكرنتينا لنقل النفايات إليها. حصل كل ذلك من دون الأخذ برأي البلديات، في تعدٍّ على صلاحيّاتها، وقد اعتبر ديوان المحاسبة في قراره الرقم 99/1 أن هذه العقود «باطلة بطلاناً كاملاً». عام 1997، وسّعت الدولة نطاق الشراكة مع مجموعة Averda (الشركة الأوّل «سوكلين»)، ووقّعت مع شركة «سوكومي» العقد الرقم 2378 لمعالجة النفايات الصلبة، والعقد الرقم 2315 لتجهيز وتشغيل المطمر الصحّي في الناعمة، ومن ثمّ أبرمت الدولة تباعاً عقوداً مع المجموعة لتشرف بنفسها على أعمالها في معالجة النفايات والطمر؛ وعلى الرغم من الكلفة العالية والأرباح الطائلة التي جنتها المجموعة من البدلات التي تسدّدها الدولة لإعادة التدوير والتسبيخ، إلّا أن الشركة كانت تطمر معظم النفايات في مطمر الناعمة، بما في ذلك النفايات المفروزة والمُعالجة، وتتقاضى بالتالي بدلات الطمر بعدما تقاضت بدلات الفرز والتسبيخ. في النهاية، تفاقمت الأمور وأدّت إلى استبدال العقود مع هذه المجموعة بعقود مع شركات أخرى.

معمل نفايات صيدا

عام 2002، أبرمت بلدية صيدا عقد BOT مع شركة IBC، لبناء معمل معالجة النفايات الصلبة في صيدا على أرض بمساحة 38 ألف متر مربع منحتها البلدية للشركة، ونصّ العقد على قيام الشركة بفرز ومعالجة 200 طن من النفايات يومياً مجّاناً لمدّة 20 سنة، على أن يتمّ تحقيق أرباح المعمل وتشغيله من بيع السماد العضوي الذي ينتجه والمواد الصالحة للتدوير، فضلاً عن ردم 38 ألف متر مربّع من الأملاك العمومية البحرية وتملّكها. عام 2009، وقبل ثلاث سنوات من بدء تشغيل المعمل، تمّ تعديل شروط العقد بحجّة أن بيع السماد والمواد المُعاد تدويرها لن يحقّق ربحية للشركة، وتمّ الاتفاق على أن تكون كلفة معالجة كل طنّ بقيمة 85 دولاراً خلال السنتين الأولى والثانية من العمل، و95 دولاراً في السنتين الثالثة والرابعة، وأن يعاد النظر في الكلفة لاحقاً. يقول مدير المعمل سامي البيضاوي في مقابلة مع GreenArea، وبوضوح تامّ، إن كلفة المعالجة الفعلية «تتراوح بين 60 و65 دولاراً للطن الواحد، وهناك مردود كبير من المواد القابلة للتدوير. أمّا حجم الأرباح فلا أعرفها، ولكن هناك مستثمرون يفكّرون في استعادة أموالهم مع أرباحها خلال 6 سنوات وآخرون خلال 9 سنوات».

برج حمود والكوستابرافا

عام 2016، وقبل إقرار أي خطّة مُستدامة لإدارة النفايات، أعادت الحكومة توزيع العقود الموروثة عن «سوكلين» على لاعبين جُدد، إذ حصلت «الجهاد للتجارة والمقاولات» على عقد إنشاء مطمر الكوستابرافا بقيمة 72 مليون دولار عبر ردم 160 ألف متر من البحر، وأبرم معها ومع «سوريكو» عقد المعالجة والفرز بقيمة 81 مليون دولار، كذلك وقّعت الحكومة مع شركة «داني خوري للمقاولات» على عقد إنشاء مطمر برج حمود بقيمة 109 ملايين دولار وردم 576,5 ألف متر مربّع، وأبرمت مع ائتلاف «رامكو» و«الناس بابي سان» عقد جمع وكنس ونقل نفايات كسروان والمتن بقيمة 86 مليون دولار لمدّة 7 سنوات ($27,9/طن)، ومع عقد جمع وكنس وبعدها والشوف وعاليه بقيمة 128 مليون دولار لمدّة 7 سنوات ($26,95/طن). وتطرح الحكومة اليوم الإبقاء على سياسة عقود الشراكة في إدارة النفايات، وتوسيعها لتشمل إقامة «محارق»، ما جعل الكثير من الخبراء يحذّرون من أن التجربة حتى الآن لا تدلّ على أن القطاع الخاص يمتلك الكفاءة لإدارة مشكلات النفايات، وبالتالي فإن تركه يدير ويشغّل محارق للنفايات قد ينطوي على مخاطرة كبيرة جدّاً يمكن أن يسفر عنها كوارث بيئية وصحّية.

طرابلس الفيحاء

وقّع اتحاد بلديات الفيحاء (يضمّ بلديات الميناء والقلمون وطرابلس والبداوي) عام 2001 عقد شراكة لمدّة خمس سنوات، مع شركة «باتكو ـ لافاجيت»، للمّ نفايات الاتحاد وجمعها ونقلها إلى مكبّ طرابلس على البحر الذي لزّمت أعماله إليها أيضاً. كان من المفترض أن يخدم المكبّ لمدّة خمس سنوات فقط، على أن تقوم الشركة خلال هذه الفترة بتحويله إلى حديقة عامّة. لكن ما حصل هو العكس؛ فبعد أكثر من عقدين من التمديدات المُتتالية للشركة، تحوّل المكبّ إلى مصدر خطر كبير على السلامة العامّة والبيئة والمقيمين في طرابلس وجوارها، نتيجة الروائح المنبعثة منه، وزيادة ارتفاعه واحتمال تشقّقه وانهياره في البحر في أي لحظة، خصوصاً أن الشركة كانت تنقل إليه أكثر من 85% من النفايات التي تلمّها من بلديات الاتحاد. وعلى الرغم من ذلك، أصدر اتحاد بلديات الفيحاء عام 2017 القرار الرقم 123 الذي يقضي بالتجديد لشركة «لافاجيت» لمدّة 3 سنوات إضافية.

كلفة مشاريع النظافة بين عامي 1996 و2015

(بملايين الدولارات الأميركية)

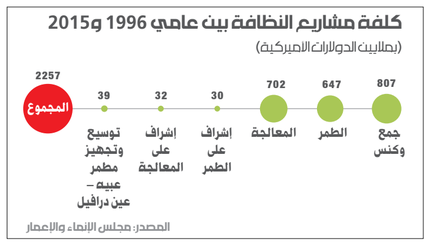

المصدر: مجلس الإنماء والإعمار

نموذج دير عمار-2: أهكذا يبدأ الإصلاح؟

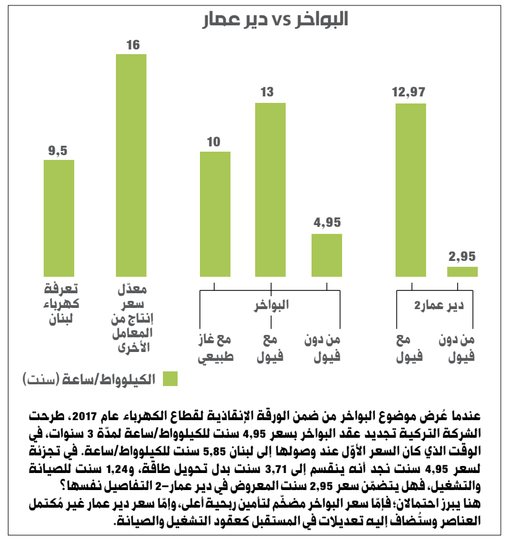

عندما غرض موضوع البواخر من ضمن الورقة الإنقاذية لقطاع الكهرباء عام 2017، طرحت الشركة التركية تجديد عقد البواخر بسعر 4,95 سنت للكيلوواط/ساعة لمدّة 3 سنوات، في الوقت الذي كان السعر الأوّل عند وصولها إلى لبنان 5,85 سنت للكيلوواط/ساعة. في تجزئة لسعر 4,95 سنت نجد أنه ينقسم إلى 3,71 سنت بدل تحويل طاقة، و1,24 سنت للصيانة والتشغيل، فهل ينخفض سعر 2,95 سنت المعروض في دير عمار-2 التفاصيل نفسها؟

هنا يبرز احتمالان: فإمّا سعر البواخر مضخّم لتأمين ربحية أعلى، وإمّا سعر دير عمار غير مُكتمل العناصر وسنضاف إليه تعديلات في المستقبل كعقود التشغيل والصيانة.

مارك أيوب
باحث في مجال الطاقة

في أيار/مايو الماضي، حوّلت الحكومة اللبنانية العقد الموقّع مع شركة J&P «Avax» اليونانية، لإنتاج الطاقة في معمل دير عمار-2، من عقد أشغال إلى عقد BOT لمدّة 20 عاماً.

يعود المشروع إلى عام 2013 عندما فازت الشركة بمناقصة لبناء معمل إنتاج طاقة بقدرة 569 ميغاواط بقيمة 470 مليون دولار. لتبدأ لاحقاً رحلة الانتكاسات: تشب خلاف حول مصدر تمويل المشروع (عبر سندات خزينة أو بقروض خارجية)، وتطورت الأمور إلى أن عُلّق تنفيذه لعدم وضوح الجهة المُفترض أن تسدّد الـ TVA، وإن كانت هذه الضريبة مُحتسبة ضمن السعر الذي فازت الشركة على أساسه أم لا.. بالنتيجة، أدّى سوء إدارة الملف إلى ترتيب أعباء مالية على الخزينة العامّة، بعد أن لجأت الشركة إلى المحاكم الدولية ورفعت دعوى ضدّ الدولة اللبنانية للمطالبة بتعويضات عن تأخّر الأشغال.

اليوم، تبرز تساؤلات عدّة حول شكل العقد الجديد ومضمونه. فالشركة اليونانية لم يعد بإمكانها تنفيذ العقد كونها تعاني من تعثّر مالي دفعها إلى التخلّي عن مشاريع عدّة في العالم. لكن في لبنان الوضع مختلف؛ دخلت الشركة في عملية لبيع أصولها وتحويل أجزاء من العقد إلى شركة حديثة المنشأ، لتكون الجهة المموّلة والمنفّذة لدير عمار-2!

فهل يجوز الاستمرار في التعاطي مع شركة هي غير الشركة التي فازت بالمناقصة أساساً؟

هل يجوز لمجلس الوزراء تغيير صيغة العقد الأساسي وشروطه؟ ألا يتحوّل إلى عقد رضائي يمنح الشركة امتيازاً من دون العودة إلى مجلس النواب كما تُلزم المادة 89 من الدستور؟

لم لم تطلق مناقصة جديدة؟ وعلى أي أساس تمّ تقييم عرض الشركة واعتباره الأوفر طالما لم يوجد منافسون لها؟

صفر مخاطر وأعباء!

يُحدّد العقد سعر الكيلوواط/ ساعة بنحو 2,95 سنت (من دون سعر الفيول). وعلى مدار 20 عاماً، ستقوم الشركة ببيع الطاقة المُنتجة في المعمل إلى مؤسّسة كهرباء لبنان.

في المبدأ، يجدر بهذا السعر أن يشمل كلّ عناصر الاستثمار التي تُحدّد الجدوى الاقتصادية، بما في ذلك المعدّات (كلفة التحويل)، والصيانة والتشغيل، والأرض، والفيول... وهو ما يظهر بأنه سعرٌ منخفض. إلّا أن تفنيد تفاصيل الاستثمار يقود إلى خلاصة وحيدة: السعر المعروض يحقّق هوامش عالية من الأرباح.

كيف؟ وفقاً لشروط العقد، لن تتحمّل الشركة تكلفة الأرض والفيول، وهما العنصران الأغلى في عملية إنتاج الطاقة. فالمعمل سيُبنى على أرض تملكها الدولة وستُمنحها للشركة مجّاناً طوال فترة العقد باعتبار أن المشروع هو استثمار عامّ، وكذلك ستؤمّن الدولة الفيول وتدفع ثمنه! عملياً، تتيح هذه الشروط استرداد رأس المال المُستثمر خلال فترة قصيرة مقارنة بالمشاريع العاملة وفق تقنيات مشابهة. بمعنى آخر، سيستعيد المستثمرون 520 مليون دولار (470 مليوناً ثمن بناء المعمل في فترة قصيرة، مضافاً إليها، ومن دون أي تبرير، مبلغ 50 مليون دولار ستحصل عليها الشركة اليونانية لقاء سحب دعوى التحكيم الدولي)، وبما أن العقد سيمتدّ لـ20 عاماً، وهي فترة طويلة، فإن الإيرادات المُحقّقة خلالها، بعد استرداد كلفة الاستثمار، ستنطوي على ربح شبه صاف.

يُظهر هذا المسار أن كلفة الشراكة مع القطاع الخاص باهظة جدّاً وتتحمّلها الخزينة ودافعو الضرائب. وهو عكس ما يروّج له داعمو الشراكة عن أنها نموذج يتيح تقاسم المخاطر بين الدولة وشريكها الخاص ويخفّض العجز ويقلّص الإنفاق. فطالما أن الدولة ستتمتّع الشريك الخاص أرضاً لبناء المعمل عليها، وتشتري له الفيول لتحويله إلى طاقة في المعمل، ومن ثمّ تشتري منه الطاقة المُنتجة لتبيعها إلى المشتركين وتحصّل منهم ثمنها، وتتحدّث وحدها مخاطر الهدر التقني في الشبكات المُتهالكة واحتمال تخلّف مشتركين عن الدفع، في حين لا يقوم الشريك الخاص سوى بتحويل الفيول إلى طاقة يبيعها للدولة بسعر يحقّق له الربح. كيف يكون تقاسم المخاطر، وكيف يخفّض العجز؟

أين المخرج؟

إذا كانت الشراكة مع القطاع الخاص أمراً لا مفرّ منه وفق «فلسفة سيدر» و«رؤية ماكينزي» بحجّة النهوض بالبلاد، فمشروع دير عمار-2 لا يمثّل النموذج الصالح لذلك ولا يُحدث الإصلاح المنشود.

فقط وجود إدارة استباقية شفّافة للعقود الخاصّة يمكن أن يحدّ من التبعات المُكلفة؛ بمعنى لو تمّت إدارة الملف بجدّية منذ البداية، لكان بالإمكان إجبار الشركة على مباشرة التنفيذ ومن ثمّ إيجاد حلول لموضوع الـ TVA، أو فسخ العقد ببساطة وإجراء مناقصة جديدة وعدم هدر الوقت وتكبيد الدولة خسائر بملايين الدولارات. أمّا حالياً، فتتطلّب حماية المصلحة العامّة، وحفظ دور الدولة كسلطة قرار ومرجعية لا كشريك تجاري، وسلوك طريق الإصلاح، اعتماد مبدأ المناقصات العمومية وفق نظام تنافسي واضح وشفّاف، يسمح بالحصول على أفضل المعايير التقنية وأفضل الأسعار، ويحدّ من المخاطر والأعباء.

الخلوي الذي يبيض ذهباً

يقدّم قطاع الخلوي نموذجاً فاقعاً عن الشراكة مع القطاع الخاص في لبنان، التي تُسفر عادة عن أسوأ الخدمات في مقابل أعلى الأسعار.

سيليس وليبانسل

عام 1994، أبرمت الحكومة اللبنانية عقدَي BOT مع فرانس تلكوم (أسّست شركة «سيليس» مع مجموعة ميقاتي) وتلكوم فنلند (أسّست شركة «ليبانسيل» مع مجموعة دلول)، لإنشاء شبكتي الخلوي وتشغيلهما لمدّة عشر سنوات. يوثّق تقرير مرفوع إلى النيابة العامّة عام 2009، تفاصيل عن مراحل العقد ومخالفات فيه سمحت للشركتين بتحقيق أرباح طائلة من المال العام، إذ يقدّر التقرير الأموال التي لم تدفعها الشركتان للدولة كضرائب وإيرادات مُستحقّة بأكثر من 600 مليون دولار. في الواقع، بدأت الشركتان أعمالهما عبر استيفاء مبلغ 500 دولار من كلّ مَن يرغب بالاشتراك في الشبكتين، واعتبرت هذه المبالغ بمثابة أمانة، وبلغ مجموعها المُصرّح عنه نحو 200 مليون دولار، جرى استعمالها في بناء الشبكتين. كذلك أُخضع العقد لتعديلات عدّة، وبنت الشركتان احتكاراً باتفاقها على الأسعار والخدمات للحدّ من أي منافسة. اضطرت الحكومة إلى فسخ العقد واسترداد الشبكتين عام 2002، لكن بدلاً من إلزام الشركتين دفع المتوجّب عليهما، حصل العكس، إذ دفعت الدولة اللبنانية تعويضات للشركتين قيمتها نحو 180 مليون دولار، وتركتهما تديران الشبكتين حتى عام 2004.

نفقات وإيرادات شركتي الخلوي (2016 - بالدولار الأميركي)

الإيرادات	1,5 مليار
النفقات الرأسمالية (مشاريع)	133 مليون
النفقات التشغيلية أبرزها:	273 مليون
- رواتب ومخصصات الموظّفين	86 مليون
- إيجارات المحطّات وكلفة تشغيلها (فيول وكهرباء)	78 مليون
- الصيانة	26,5 مليون
- تسويق وعلاقات عامة	23 مليون
- رسوم المستشارين والكول سنتر	3,8 مليون
التحويلات إلى وزارة الاتصالات	1,095 مليار

المصدر: وزارة الاتصالات – موازنتا تاتش والفا لعام 2016

الفا وتاتش

عام 2004، أبرمت الحكومة عقدَي شراكة لإدارة وتشغيل شبكتَي الخلوي مع شركتَي «زين» الكويتية و«فال دبتي» الألمانية، التي استُبدلت عام 2008 بـ«أوراسكوم» المصرية بعد مغادرة مديرتها العامّة لبنان بصورة مفاجئة ولأسباب لا تزال مجهولة. وعلى الرغم من الصفة المؤقّتة للعقدين المبرمين، إلّا أن الوضع لا يزال مستمرّاً حتى اليوم، وتحوّل القطاع إلى ثالث أكبر مصدر لإيرادات الخزينة. عام 2012، تمّ تجديد عقدَي الشراكة بقرار صادر عن مجلس الوزراء ومن دون أي مناقصة، وكذلك عدّلت شروطهما بما لا يُرتّب أي أعباء على الشركتين مع تحويل كلّ القرارات المتعلّقة بالإنفاق إلى وزير الاتصالات. ومع ذلك، استمرّت وزارة الاتصالات بدفع أجرة سنوية بقيمة 17 مليون دولار للشركتين من دون قيامها بأي عمل سوى التحوّل لغطاء لإنفاق مُسرف.

مستقبل العمل

أوبر [1]
التكنولوجيا المؤسِّسة لأسطورة «التطبيق الذي لا يُقهر»

ربيع جميل
باحث في علم اجتماع العمل والتكنولوجيا

تجسّد «أوبر» التطبيق الأكثر شهرة في العالم، الذي تمكّن من تغيير السوق العالمية للنقل عبر التاكسي في أقلّ من عشر سنوات، إذ بلغ عدد مستخدميه نحو 75 مليون راكب يستفيدون من خدمات 3 ملايين سائق شريك لـ«أوبر». في هذا المقال سنستعرض البُعد الرقابي للتطبيق، ثم ننتقل إلى تفصيل جهازه العصبي المكوّن من منظومة الخوارزميات المشغّلة للشبكة وامتداداتها المادية (الهواتف الذكيّة)، وبعدها نناقش منظومة التقييم المعتمدة (Rating) ودور الركّاب في عملية مراقبة السائقين وتأديبهم، وصولاً إلى تجربة سائقي «أوبر» في تطويع التكنولوجيا وإعادة استخدامها لصالحهم.

تمكّنت التكنولوجيا المؤسِّسة لأسطورة «التطبيق الذي لا يُقهر» من تطويع قطاع النقل عبر التاكسي في أكثر من 600 مدينة في مختلف أصقاع العالم، بما يضمن تلبية الطلب مهما ارتفع، وإلى مستوى يصل إلى 99,99% من إجمالي الطلب العام في النطاق الجغرافي حيث يمكن استخدام التطبيق. ما يهمّنا تحديداً هو محاولة فهم القدرات التقنية التي تمكّن التطبيق من تحقيق رؤية كلّية لإجمالي الطلب والعرض في منطقة جغرافية معيّنة، وكيف تمكّنت الشركة من تحقيق التحكّم في طبيعة العلاقة ما بين السائقين والرُكّاب من جهة، وما بين السائقين والتطبيق من جهة أخرى، عبر استخدام تقنيات «تعلّم الآلات» والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى تطوير تقنية التأطير الجغرافي الخاصّة بها واستخدام تقنيات الترصّد عن بعد (Telematics) والتعرّف إلى الوجوه، وذلك بهدف تحقيق أقصى المعايير المُتاحة لمراقبة سلوك السائقين والتحكّم فيهم طوال فترة ارتباطهم بالتطبيق.

هنا يصبح مفهوم Panopticsism (الذي طوّره الفيلسوف الفرنسي «فوكو» في كتابه المراقبة والمعاقبة، والذي يناقش بإسهاب تشكّل مفهوم السجن عبر التاريخ) من أبرز المرجعيات النظرية التي يمكن الاستناد إليها لفهم جوهر المراقبة والرصد الذي تمارسه «أوبر» تجاه مستخدميها بشكل عام والسائقين بشكل خاص. في البانوبتيكون Panopticon، يقع برج المراقبة في وسط بناء دائري، ويمتاز بخاصية تُمكّن من يديره من رؤية مجمل حركة النزلاء بشكل كلّي ودائم ومن دون الحاجة إلى الانتقال الجسدي، ولذلك يستخدم منظومة أجهزة الإضاءة التي تتيح الكشف المستمرّ على نزلاء السجن. وفي مناقشته لأهمية هذا البرج ومركزيته، يُشير «فوكو» إلى أهمّية الضوء في منح المراقب رؤية كاملة غير منقطعة لمجمل السجن، وبالتالي يأسر المراقبين (السجناء) حيث يعيدون تشكيل سلوكيّاتهم ويوميّاتهم بناءً على حالة الالقوّة التي تأسرهم، والتي تجعلهم تحت المراقبة الكلّية من سجّانهم. اللافت في مفهوم فوكو هو أنه مع الوقت سيبقى السجناء أسرى هذه الحالة، حتى وإن بقي البرج خالياً من أي مراقب بشري، فهم يُشاهَدون ولا يُشاهِدون، وبالتالي، فإن أبرز نقاط قوّة برج المراقبة هي حالة اللاقوّة التي يفرضها على السجناء وإبقاؤهم في حالة مراقبة وترصد دائمة بغض النظر عن وجود حارس في البرج أو لا.

بالعودة إلى تطبيق أوبر، فلقد نجحت الشركة وعبر منظومتها للرصد والمراقبة في أسر مستخدميها في حالة من اللاقوّة، حيث يخضعون لمراقبتها الإلكترونية بشكل دائم، فيُشاهَدون دوماً من دون أن يُشاهدوا. وانتقلت بمفهوم برج المراقبة من بُعده المعماري المحصور جغرافياً إلى إعادة إنتاجه كبرج مراقبة رقمي يمكنه مراقبة المستخدمين في أي بقعة من العالم عبر تلفوناتهم الذكية المنصوبة في وجههم أثناء القيادة.

متى وأين تقوم «أوبر» بجمع البيانات؟ انطلاقاً من التطبيق الإلكتروني المُحمّل على الأجهزة الخلوية الخاصّة بالمستخدمين، تقوم عين «أوبر» السحرية بالسيطرة الكاملة على مجموعة من المجسّات Sensors التي تُعتبر من مرتكزات عمل الأجهزة الخلوية واستعمالها لتوثيق أدقّ تفاصيل حركة صاحب الجهاز وأنماط سلوكه اليومي. هكذا يتمكّن التطبيق من معرفة مكان وجود السائق في أي لحظة، بالإضافة إلى طبيعة حركته الجسدية. إلّا أن السائقين والرُكّاب على حدّ سواء، ومن لحظة تحميل التطبيق على هواتفهم، يصبحون أعضاءً في شبكة «أوبر»، وبالتالي يقدّم السائقون جميع البيانات الشخصية (العمر، والنوع، والعنوان)، معلومات الحساب المصرفي المُرتبط بالتطبيق، رقم الهاتف بالإضافة إلى موافقتهم على تتبّع وتوثيق المسار الجغرافي لهاتفهم الذكي ما بقي مُحمّلاً بالتطبيق وليس بالضرورة عندما يكون ناشطاً (أي خلال ساعات العمل). وينسحب الأمر نفسه على الرُكّاب الذين سيقومون بمنح التطبيق حقّ الوصول التلقائي إلى جملة من المعلومات والبيانات الشخصية والمالية، بالإضافة إلى تعقّب وتوثيق مجمل تنقلاتهم. بمعنى آخر، منذ لحظة تحميل التطبيق حتى لحظة إزالته نهائياً يكون المُستخدم (سائق/ راكب) مُجبراً على الموافقة على منح «العين السحرية» لـ«أوبر»، والمُتمثّلة بمنظومة الخوارزميات المشغّلة للشبكة حقّ مراقبته (أينما كان وفي أي وقت كان) بشكل مستمرّ، كشرط أوّلي لقبوله ضمن شبكة مستخدمي «أوبر». للوهلة الأولى قد نعتبر أن هذا من بديهيات العلاقة التجارية ما بين المستخدمين وموزّدي الخدمات في زمن التطبيقات الإلكترونية، إلّا أن ما علينا الانتباه إليه هو أن التطبيق قام بنحو عشرة مليارات رحلة منذ انطلاقته، ويقوم حالياً بتأمين نحو 15 مليون رحلة يومياً، أي 173 رحلة في الثانية الواحدة، وأن منظومة الترصّد والتعقّب الخاصّة به تقوم بجمع وتوثيق كلّ البيانات المُتعلّقة بهذه الرحلات وإعادة استخدامها لتأديب المستخدمين وتفادي أي احتمال للاعتراض، وذلك عبر ما أطلق عليه أحد مهندسي الشركة بالجهاز العصبي لـ«أوبر» والذي سنقوم في القسم الثاني من هذا المقال بتفصيله واستعراض أبرز ميكانيزمات عمله.

أنجل بوليغان ـ المكسيك

قراءات

كتاب

الرأسمالية والديموقراطية: ماذا لو كان ما فهمناه عنهما خطأً؟

أصبحت موضة سائدة اليوم في اليسار اعتبار أن الرأسمالية والديموقراطية متعارضتين. ولكن في عمودها الجديد، تتناول شيري بيرمان الرأي المخالف

شيري بيرمان

بالنسبة إلى معظم اليسار، فإن السيناريو الذي ساد في العقدين الماضيين، أنه خلال حقبة ما بعد الحرب (العالمية)، كان «حكم السياسة» هو القاعدة، فقد كانت الحكومات الديموقراطية، ولا سيّما في أوروبا، هي التي ترسم بنشاط النتائج الاقتصادية بما يلبّي احتياجات مواطنيها. إلّا أنه في أواخر القرن العشرين، بدأ هذا النظام الذي ساد في فترة ما بعد الحرب بالتدهور، واليوم تهيمن الأسواق على السياسة، تاركة الحكومات الديموقراطية غير قادرة على رسم النتائج الاقتصادية وتلبية احتياجات مواطنيها. وبالنتيجة، إن من يحكم اليوم هو رأس المال الطليق والشركات.

يجادل توماس بيكيتي، مثلاً، في أن رأس المال يتبع قوانينه الخاصة التي لا يمكن الحكومات الديموقراطية أن تقف في وجهها. ويؤكّد ولفغانغ ستريك، أيضاً، أن الرأسمالية تقوّض الديموقراطية. وكما يشرح، فإنه من الخيال الطوباوي التأكيد أنهما ستتصالحان. ويوافق كلاوس أوفي على ذلك، مؤكّداً أن «أسواق اليوم هي التي تملي الأجندة السياسية» وأن «المواطنين فقدوا القدرة على التأثير في حكوماتهم».

ولكن ماذا لو كان ذلك خطأً؟ ماذا لو كانت الديموقراطية هي التي تمسك زمام السلطة الآن كما كانت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؟ ماذا لو لم يكن نظامنا الاقتصادي الحالي نتيجة للديناميكيات الحتميّة للرأسمالية أو الأسواق، بل نتيجة قرارات سياسية هادفة اتخذتها الحكومات الديموقراطية؟ وماذا لو لم تكن أهمّ المحرّكات والمستفيدين من هذه القرارات هي الشركات الكبرى «الطليقة»، بل أشخاصاً من أمثال قرّاء Social Europe؟

كتاب استفزازي جديد

يمكن العثور على هذا الخطاب البديل في كتاب استفزازي جديد للاقتصاديين السياسيين المعروفين والمؤثرين، توربن إيفرسن وديفيد وسوكايس، بعنوان «الديموقراطية والازدهار. إعادة اختراع الرأسمالية في قرن مضطرب»Democracy and Prosperity. Reinventing Capitalism Through a Turbulent Century. ووفق المؤلّفين، إن «السيناريو» الذي ساد العقود الماضية هو الآتي: جعلت التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات في أواخر القرن العشرين، من ظهور نظام اقتصادي جديد، أمراً ممكناً، ولكن ليس حتمياً. وكي تجري عملية تحوّل في الرأسمالية، من الضروري فرض إصلاحات هائلة. فمثلاً، مقارنة بالاقتصادات الصناعية الفوردية، تتطلّب اقتصادات المعرفة ابتكاراً متواصلاً ومخاطرة، إضافة إلى قوة عاملة ذات تعليم عالي وتتمتّع بمرونة. وهذه الأمور تتطلّب في المقابل من الحكومات وضع سياسات تشجّع التنافس وتروّج لمنتجات مالية جديدة وتوسّع التعليم العالي.

وتحتاج هذه الإصلاحات تغييراً هائلاً على مستوى الضوابط التنظيمية والمؤسّسات، وهو أمر لا يمكن أن يتحقّق إلّا على يد الدول التي تتمتع بمستويات عالية من القدرة والشرعية، وهو السبب الذي جعل الدول المتقدّمة في طليعة تلك التي انتقلت إلى اقتصاد المعرفة وذهبت بعيداً في تطبيقه. أما الدول ذات الدخل المتوسّط التي غالباً ما تكون ذات أنظمة ضعيفة وغير ديموقراطية، فعادةً ما تكون غير قادرة على تطبيق هذه الإصلاحات. كذلك إن الديكتاتوريات مثل الاتحاد السوفياتي (السابق)، الذي يقال إنه «كانت لديه الخبرة العلمية الحاسوبية المركزية بين سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته ليتطوّر إلى اقتصاد معرفة»، تواجه أيضاً صعوبة في تحقيق هذا الانتقال نظراً إلى أن الإصلاحات الضرورية ستتطلّب من القيادات التخلّي عن السيطرة السياسية والاقتصادية.

والمفارقة أنه حتى الآن، هذا «السيناريو» يتبع سيناريو آخر مألوفاً لدى معظم قرّاء هذا الموقع، رواه كارل بولاني في كتابه «التحوّل العظيم» (على الرغم من أن إيفرسن وسوسكايس لا يذكرانه). وكما حاجج بولاني في أن الانتقال إلى الرأسمالية لم يكن نتيجة التوسّع الحتمي للأسواق، بل نتيجة قرارات سياسية ملموسة، يحاجج إيفرسن وسوسكايس بأن تحوّل الرأسمالية في القرن العشرين كان نتيجة قرارات اتخذتها حكومات منتخبة ديموقراطياً. ولكنهما ذهبا أبعد من ذلك، إذ لم يكتفيا برفض الفكرة التي تزداد رواجاً في اليسار اليوم، بأن الرأسمالية والديموقراطية ميدان متضاربان، بل يذهبان إلى حدّ اعتبار أنهما يعتمد بعضهما على بعض، لأنه من دون دول قوية وشرعية، لا يمكن الرأسمالية أن تعيد اختراع نفسها باستمرار.

والديموقراطية، كما يتفق إيفرسن وسوسكايس، ليست مجرّد «لجنة تنفيذية» كما هي بالنسبة إلى لينين، من الشركات الطليقة التي يقلّل معظم المحلّلين من شأن سلطتها. وعلى عكس الشركات التي تتطلّب مهارات منخفضة ويمكنها التنقّل بسهولة بين المواقع، تعتمد الشركات القائمة على المعرفة، على بيئات تنظيمية ومالية وتعليمية خاصة، فضلاً عن قوى عاملة ذات تعليم عالٍ من الصعب نقلها من موقع إلى آخر، ولا سيّما إلى بلدان أخرى. وهذا الاستقرار الجغرافي يعني أنه على الرغم من أن الشركات القائمة على المعرفة «قد تكون نافذة في السوق، إلّا أن نفوذها الهيكلي ضئيل والمنافسة تجعلها ضعيفة سياسياً».

مطالب الطبقة الوسطى

إن لم يحرّك رأس المال الطليق تحوّل الديموقراطية أو قرارات الحكومة بشكل عام في الفترة الأخيرة فمن يفعل ذلك؟ السياسيون بريدون الفوز في الانتخابات، ومن أجل ذلك عليهم إقناع المواطنين - ولا سيّما الذين من المرجّح أن يشاركوا في التصويت والحياة السياسية - بأنهم سيعملون لمصلحتهم. لذلك نُفّذت سياسات «التوسّع في التعليم العالي، وإضفاء الطابع المالي على الاقتصاد وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، واستهداف التضخّم، والقواعد المتينة للمنافسة»، نظراً إلى رغبة السياسيين في «تلبية مطالب الطبقة الوسطى لتحسين معايير المعيشة».

ولكن، كما تحوّلت الرأسمالية، تحوّلت أيضاً الطبقات والعلاقات بينها (هنا نُضيف بعضاً من أفكار ماركس إلى أفكار بولاني). فالشركات التي تقوم على المعرفة، تتجمّع في المدن حيث تقع شركات مماثلة ويعيش موظّفون من ذوي التعليم العالي، وبالتالي تنعزل أماكن العمل التابعة لها بنحو كبير، إلى درجة لا تتيح الكثير من الاختلاط بين موظّفيها والطبقات الوسطى والعاملة. أما العمّال من ذوي التعليم المنخفض، فيتركّزون بنحو متزايد في وظائف قطاع الخدمات المنخفض الإنتاجية. وبالتالي تولّد الرأسمالية الحاسوبية المركزية بين سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته ليتطوّر اقتصاد معرفة»، تواجه أيضاً صعوبة في تحقيق هذا الانتقال نظراً إلى أن الإصلاحات الضرورية ستتطلّب من القيادات التخلّي عن السيطرة السياسية والاقتصادية.

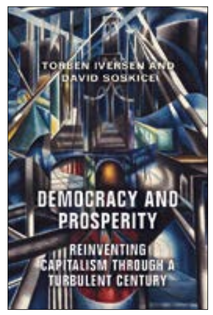

واستقرار هذه الطبقة الوسطى الجديدة في المدن والتعليم المتقدّم الذي تحصل عليه وتنوّع علاقاتها الاجتماعية وغير ذلك، تجعلها متقدّمة اجتماعياً أكثر من الطبقات الوسطى والأدنى القديمة. ومجدّداً، يصرّ ماركس وإيفرسن وسوسكايس على أن «جذور التقدميين الاجتماعيين والسبعينيين مختلفة، وتكمن في أجزاء مختلفة من الاقتصاد». هذا غير صحيح، لذلك من أجل «فصل التعاقد عن الواقع الاقتصادي»، يرفض إيفرسن وسوسكايس الميل المهيمن في تحليلات السياسات الأميركية - السائد على التحليلات في أوروبا أيضاً - إلى التركيز على النزعات والمواقف الاجتماعية أو على «ردّ فعل عكسي» ثقافي لدى محاولة شرح أنماط التصويت الحديثة أو الاتجاهات السياسية، نظراً إلى أن مثل هذه التحليلات تنقصها الأسباب الهيكلية الأعمق للمشاكل المعاصرة.

ولكن إن كان موقعهم في اقتصاد المعرفة يجعل أفراد الطبقة الوسطى الجديدة تقدّميين اجتماعياً، يمكنه أن يجعلهم تقدميين أقلّ من الناحية الاقتصادية، نظراً إلى أن مصالحهم وتجاربهم لا تتقاطع مع مصالح الطبقات القديمة الوسطى والأدنى وتجاربها. لهذا، إن انعدام المساواة المتنامي المصاحب لتحوّل الرأسمالية لم يواجَه بشكل فعّال بإعادة توزيع متزايدة: فالطبقة الوسطى القديمة عدائية تجاه الفقراء، بينما الطبقة الوسطى الجديدة الصاعدة غير معنيّة بمحنة الطبقة الوسطى المتدهورة - فاللوم يقع على النظام الديموقراطي وليس على السلطة السياسية مالكة رأس المال.

تغيير تحويلي

في الخلاصة، إلى أين يأخذنا كلّ ذلك؟ إلى سبب للأمل نظراً إلى أن الديموقراطية تتمتّع بقوة تحقيق التغيير التحويلي، ونظراً إلى أن الشرط المُسبق لهذا التغيير هم الناخبون أساساً، ولا سيّما «الرابحون» اقتصادياً والتحالفات بينهم، وليس الشركات التي تحدّد ما على الحكومات فعله، ما يزيد من الدعم لإعادة التوزيع ويضاعف عدد التحالفات التي تؤيّدها. المفتاح هنا هو القدرة على الحركة اجتماعياً، فهي التي تربط مصالح أفراد الطبقات المختلفة بعضهم ببعض، فالذين في الطبقات الأدنى يمكنهم أن يتوقّعوا أنهم أو أطفالهم سيصعدون السلّم الطبقي، وأن الذين في الطبقة العليا لا يمكنهم أن يكونوا واثقين تماماً من أنهم هم أو أطفالهم لن ينزلوا السلّم الطبقي. ففي عالم حيث الحركة أسهل على السلّم الاجتماعي، تتقلّص الفجوة في المصالح بين الطبقات وتصبح عبارات مثل «نحن جميعاً على المركب نفسه» أو «الشركة الطبقية» ذات معنى أكثر. ولكن حين تكون الحركة أصعب تصبح الطبقات الوسطى والأدنى أكثر عرضة للتأثر بالشعبويين، الذين «يهاجمون رموز الاقتصاد الجديد»، وهو اقتصاد يشعرون هم وأطفالهم بأنهم سيبقون خارجه دائماً.

بعبارة أخرى، تزدهر الشعبوية حيث لا تقدّم الديموقراطية الفرص للجميع. وإيفرسن وسوسكايس يقدّمان بيانات مثيرة للاهتمام للغاية حول الفرق بين النزعات الشعبوية والتصويت الشعبوي، تُظهر أنه «حيث العقبات أمام التعليم الجيّد وتعزيز المهارات منخفضة، تكون القيم الشعبوية أقل هيمنة». (وبحاجتان أيضاً في أن هناك نزعة قويّة لدى الأشخاص ذوي المهارات المنخفضة إلى أن يصوّتوا للشعبويين). وتوسيع الفرص يعني قبل كل شيء توسيع الوصول إلى التعليم وتحسين نوعيّته نظراً إلى أن التعليم يحدّد ما إذا كان «الخاسرون» وأطفالهم لديهم الفرصة ليصبحوا «فائزين» عبر اكتساب مهارات جديدة. سيعارض كثيرون في اليسار العديد من الجوانب في تحليل إيفرسن وسوسكايس، لكن السجال في كيفية تطوّر الرأسمالية والظروف المواتية للديموقراطية لتعيد رسم النتائج الاقتصادية لإفادة غالبية كبيرة من المواطنين، ضروري جدّاً إذا كان اليسار يريد الازدهار ومواجهة الشعبوية. ونأمل أن يُسهم كتاب «الديموقراطية والازدهار» في إطلاق هذا السجال.

Social Europe
ترجمة لمياء الساحلي

شيري بيرمان: أستاذة في العلوم السياسية في كلية برنارد، ومؤلّفة كتاب «الديموقراطية والديكتاتورية في أوروبا: منذ النظام القديم إلى يومنا هذا»Democracy and Dictatorship in Europe. From the Ancient Régime to the Present Day، الصادر عن دار نشر جامعة أوكسفورد.

مؤشر

الديون المُتعثّرة تثقل ميزانيّات المصارف اللبنانية

علي هاشم

تفرض المعايير المحاسبية المُعتمدة عالمياً، تصنيفاً خاصاً للقروض المُتعثّرة، من أجل تحديد حجم ملائم من المؤونات والاحتياطات في ميزانيّات المصارف مقابل هذه القروض. ويهدف هذا الإجراء، إلى حماية مصلحة المصارف وأرباحها بالدرجة الأولى، من خلال تحديد وحصر حجم مخاطر هذه القروض والتحوّط لها، والتحرّك لمحاولة تحصيلها من العملاء عبر الإجراءات القانونية المختلفة. تعطينا هذه الأرقام، التي تراقبها جهات دولية ومحلّية عدّة، فكرة عن تحوّلات السوق المحلّية على المستوى المالي، وتطوّر مستوى المخاطر المُرتبطة به.

ينشر صندوق النقد الدولي في تقرير الاستقرار المالي العالمي نسب «القروض غير المُنتجة للفوائد» من إجمالي القروض المصرفية في لبنان، وهذه نفسها القروض التي تعثّرت ولم تعد في طور السداد، بينما ما زالت مُسجّلة في ميزانيّات المصارف.

في الواقع، لا يشكّل هذا الرقم إلّا نصف الحقيقة، إذ لا يشمل مثلاً القروض الرديئة، التي أصبحت في طور مُتقدّم من التعثّر وتمّ إخراجها من الميزانيّات المصرفية لهذا السبب. كما لا يشمل أيضاً القروض المُصنّفة «قيد المتابعة» وهي القروض التي لا تزال في المرحلة الأولى من التعثّر كالتأخّر في السداد أو التلكّؤ في تحقيق شروط معيّنة من شروط القروض. الإشارة هنا إلى أن هذه الأرقام لا تتضمّن الفوائد المستحقّة على هذه القروض، إذ إنّ ذلك كفيل برفع هذه النسبة إلى 9,2% من إجمالي قروض المصارف الممنوحة، وفق تقرير سابق للجنة الرقابة على المصارف.

أمّا إذا أردنا إضافة القروض الرديئة، التي أصبحت في مرحلة متقدّمة من التعثّر بعد أن فشلت المصارف في تحصيلها وأصبحت خارج الميزانيّة، فسترتفع نسبة هذه القروض معاً عام 2017 إلى 7,5% من إجمالي القروض الممنوحة من المصارف. مع العلم أن هذه النسبة تشمل فقط القروض الهالكة التي فشلت المصارف في تحصيل قيمتها (الرديئة وغير المُنتجة للفوائد)، وبالتالي، تستثني القروض التي تمّ تحصيلها عبر بيع الضمانات والرهونات أو بيع القروض إلى شركات تحصيل خاصّة وفق تفاهمات معيّنة، المؤونات التي تُجبر المصارف على تخصيصها مقابل هذه القروض، وهي نسب مُقتطعة من الأرباح المدوّرة التي تحقّقها المصارف، يتمّ تخصيصها للتحوّط من أجل إلغاء هذه القروض من ميزانيّات المصارف لاحقاً. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن هذه الأرقام لا تتضمّن الفوائد المستحقّة على القروض غير المُنتجة للفوائد بحوالى 16,7% من إجمالي القروض المصرفية. مع العلم أن القروض المُصنّفة «قيد المتابعة والتسوية» تفرض أيضاً وجود مؤونات خاصّة مقابل مخاطرها المرتفعة، وهي تشكّل مثل القروض المُتعثّرة ضغطاً متزايداً على ميزانيّات المصارف اللبنانية.

تعبّر هذه الأرقام بوضوح عن حجم الضغوط التي تواجه القطاع المالي في لبنان، في ظل الأزمة التي تؤثّر على درجة مخاطر جزء أساسي من الموجودات المصرفية المتمثّلة بقروض القطاع الخاص. كذلك، تعبّر هذه الأرقام في الوقت نفسه عن تداعيات الأزمة الكبيرة على الأسر والمؤسّسات اللبنانية وقدرتها على الاستمرار في ظلّ هذه الظروف.

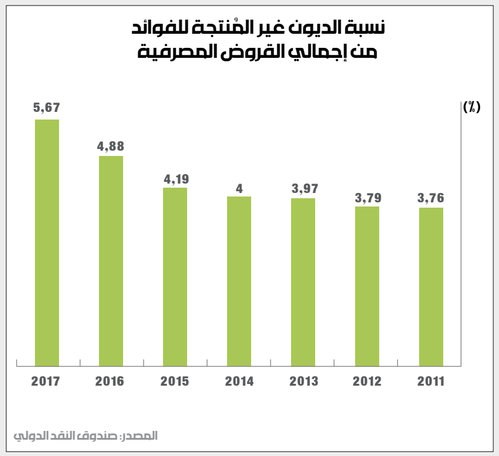

والتي لم تعد تشكّل مخاطر فعليّة على الميزانيّات المصرفية لكنّها تعبّر عن الظروف الضاغطة على المقترضين.

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

«وقفة إنجلز» أم نهاية الطبقة الوسطى في لبنان؟

«الطبقة الوسطى تدفع للدولة. أمّا طبقة الـ1% فهي تربح منها»

روبرت رايش

تتراجع الطبقة الوسطى في الدول المتقدّمة وتتقدّم في الدول النامية، كما يُبيّن الرسم البياني، المعروف بـ«الفيل» لتوزيع الدخل العالمي، للاقتصادي الشهير برانكو ميلانوفيتش. العولمة، وخلافاً لما كان يعتقد كثيرون، أدّت إلى تراجع حصّة الطبقة الوسطى في الدول الرأسمالية في أميركا وأوروبا، أي إنها خسرت «المعركة» التجارية والمالية العالمية التي جرت في السنوات الثلاثين الماضية، لصالح الأغنياء وطبقة الـ1% في بلادها، ولصالح الطبقات الوسطى في الدول النامية الصاعدة مثل الهند والصين ودول أميركا اللاتينية.

أمّا في لبنان، من المتعارف عليه، أن هذه الطبقة لم تعد اليوم على حالها التي كانت عليه، إن لم نقل قبل الحرب، بل في أوائل حقبة إعادة الإعمار في التسعينيات. ففي الفترة الأولى بعد الحرب، ازدادت الأجور الفعلية بين عامي 1993 و1996 نتيجة التصحيحات المتتالية على الأجر وانخفاض التضخّم من عليائه عام 1992، حين بلغ 120%، وذلك إثر التثبيت النقدي عبر سعر الصرف. في هذه الفترة ازداد الاستهلاك الخاص والعام وتَدَفّق الرأسمال وبدأت بوادر فورة التعليم العالي وتمّ خفض الضرائب على الأجور والأرباح، وبالتالي، بدأت الطبقة الوسطى، التي عاشت عصرها الذهبي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، تتنفس الصعداء وتُحَضّر نفسها لتصبح هي الطبقة المُرَشّحة للاستحواذ على الحصّة الأكبر من ثمار إعادة الإعمار.

لكن ما حصل بعد ذلك كان مفاجئاً. فبدلاً من توسّع حصّة هذه الطبقة وتعزيز مكانتها الاجتماعية، بدأت بالتراجع لصالح تركّز الثروة والدخل في أيدي القلّة. فمنذ عام 1996 تمّ تجميد الأجور لفترة طويلة ودخل الاقتصاد في فخّ الأجور المتدنية، ولم تنمُ القطاعات العالية الإنتاجية، وأصبح نموّ المداخيل المتأتية من الربح والفوائد والريع أعلى بكثير من نموّ المداخيل الناتجة عن العمل، وارتفعت أسعار الأصول العقارية والسكنية طاردة الطبقة المتوسطة من مراكز الثقل الاقتصادي إلى الضواحي. إذاً، أمور وعوامل كثيرة، كانت أساسية في هذا التحوّل الراديكالي بين الآمال والوعود التي أطلقت في بداية مرحلة إعادة الإعمار، وما حصل فعلياً بعد ذلك. لكن هناك ثلاثة أمور إضافية، لعبت، ولا تزال، دوراً في تراجع طبقة اعتُبرت لفترة طويلة اللبنة الأساسية في الاستقرار الاقتصادي والسياسي اللبناني.

التعليم ثمّ التعليم ثمّ ماذا؟

هناك نوع من الإجماع في لبنان (وفي غيره) على أن الحلّ لأي معضلة اقتصادية تتعلّق بالدخل والنموّ والعمالة، ومفتاح الانتماء للطبقة الوسطى، هو بالمزيد من التعلّم، إذ إن التعليم من المفترض أن يؤدّي بشكل تلقائي إلى ازدياد الدخل، وأن يشكّل الرافعة الأساسية للترقّي الاجتماعي.

بعد الحرب، أخذ كثيرون هذا الأمر على محمل الجدّ، وبدأوا بالتعلّم أكثر وازداد الإنفاق الخاص على التعليم العالي عبر استهلاك الأصول أو عبر شدّ الأحزمة أو الاستدانة. بالطبع، قد يبدو هذا الأمر وهذه العلاقة بديهية، ولكن ككلّ البديهيات في الاقتصاد، الأمور أعقد من ذلك: فالعلاقة بين التعليم والترقّي الاجتماعي قد تقوى وتضعف وفق الظرف الاقتصادي، والأمر غير منعزل عن الاقتصاد وتطوّره.

في لبنان بعد الحرب، أي في نفس الوقت الذي ازدادت فيها الرغبة في التعلّم، حصل أمران كان لهما وقع في زعزعة هذه العلاقة وانخفاض «العائد على التعليم». أوّلاً، لم يلحق الاقتصاد بالتعليم. بحيث لم يتطوّر الاقتصاد اللبناني بما يؤدّي إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة التي تنتجها الجامعات، ولم ينمُ الاستحواذ على التكنولوجيا من قِبَل القطاعين العام والخاص، ولم تُبنَ صناعة تصديرية ولا تكنولوجية عالية. وبالتالي، فإن «التغيير التكنولوجي المُحابي للمهارات» أو (skill- baised technological change) لم يحدث في لبنان، علماً أنه أدّى، في الولايات المتحدة مثلاً، إلى تزايد الهوّة في المداخيل بين العمالة الماهرة المُتخرّجة من الجامعات وأنواع العمالة الأخرى في السنوات الثلاثين الماضية. في لبنان، كان الملاذ شبه الوحيد لهذه العمالة الماهرة هو التصدير إلى الخليج وأوروبا والولايات المتّحدة. ثانياً، انحطاط (degeneration) التعليم العالي، والفضائح الأخيرة ليست إلّا الشكل الفاقع لهذا الانحطاط الذي، على الرغم من فداحته وبشاعته، ليس الأكثر خطورة. لأن الخطورة الأكبر تكمن في ظاهرة تضخّم الشهادات الجامعية، التي تؤدّي إلى تراجع القيمة الاقتصادية للتعليم العالي. ما حصل في لبنان بعد الحرب هو نوع من «تعليمية من جانب العرض»، إذ تكاثرت جامعات خاصّة تتوخّى الربح من أجل تلبية الرغبة المتزايدة في التعلّم، لكن في ظلّ اقتصاد ريعي متدنّي الإنتاجية. وهكذا، خُلقت حلقة مُفرغة من المزيد من التعلّم وانخفاض قيمة التعليم وتدنّي العائد عليه، وبالتالي انتهاء دور الشهادة الجامعية كتذكرة دخول إلى نادي الطبقة الوسطى، أو الطبقة الوسطى العليا على الأقل.

زحف «الضريبة الخفيّة»

النظام الضريبي في لبنان منحاز ضدّ الطبقة المتوسطة. هذا الأمر معروف، إذ إن الإصلاحات الضريبية عام 1993 جعلت المداخيل العالية الناتجة عن العمل، تدفع معدّل ضريبة أعلى من الدخل على الريع والثروة العالية، كما أن الضريبة على القيمة المضافة منذ عام 2002 يقع عبئها الأساسي على الطبقات المتوسّطة والعاملة أكثر منه على الأغنياء أو على الفقراء. لكن هناك أمر آخر يحدث أوتوماتيكياً، ولا يُعار أيّة أهمّية، ألا وهو زحف الشطور، أو ما يعرف بـ«الضريبة الخفية» (stealth tax). فالشطور الحالية الموضوعة على الأجور تمّ تحديدها في إصلاح عام 1999، وهي، بنسبة 20%، مثلاً، على شطر الأجر الأعلى من 120 مليون ليرة. وتخضع الشطور الأدنى لمعدّلات أقل. بغض النظر عن بنية الشطور، ومع عدم تغييرها، فإن التضخّم الحاصل من عام 1999 وحتّى الآن، وإذا افترضنا أنه ترافق مع تعديل الأجر بشكل يوازي أو حتّى يقل عن هذا التضخّم، فإن الموظف الذي كان يدفع مثلاً 5% كمعدّل ضريبي على كامل أجره، قد يدفع 10% أو أكثر، أي إنه يدفع معدّلاً ضريبياً أعلى في حين لم يرتفع دخله الحقيقي بعد احتساب التضخّم.

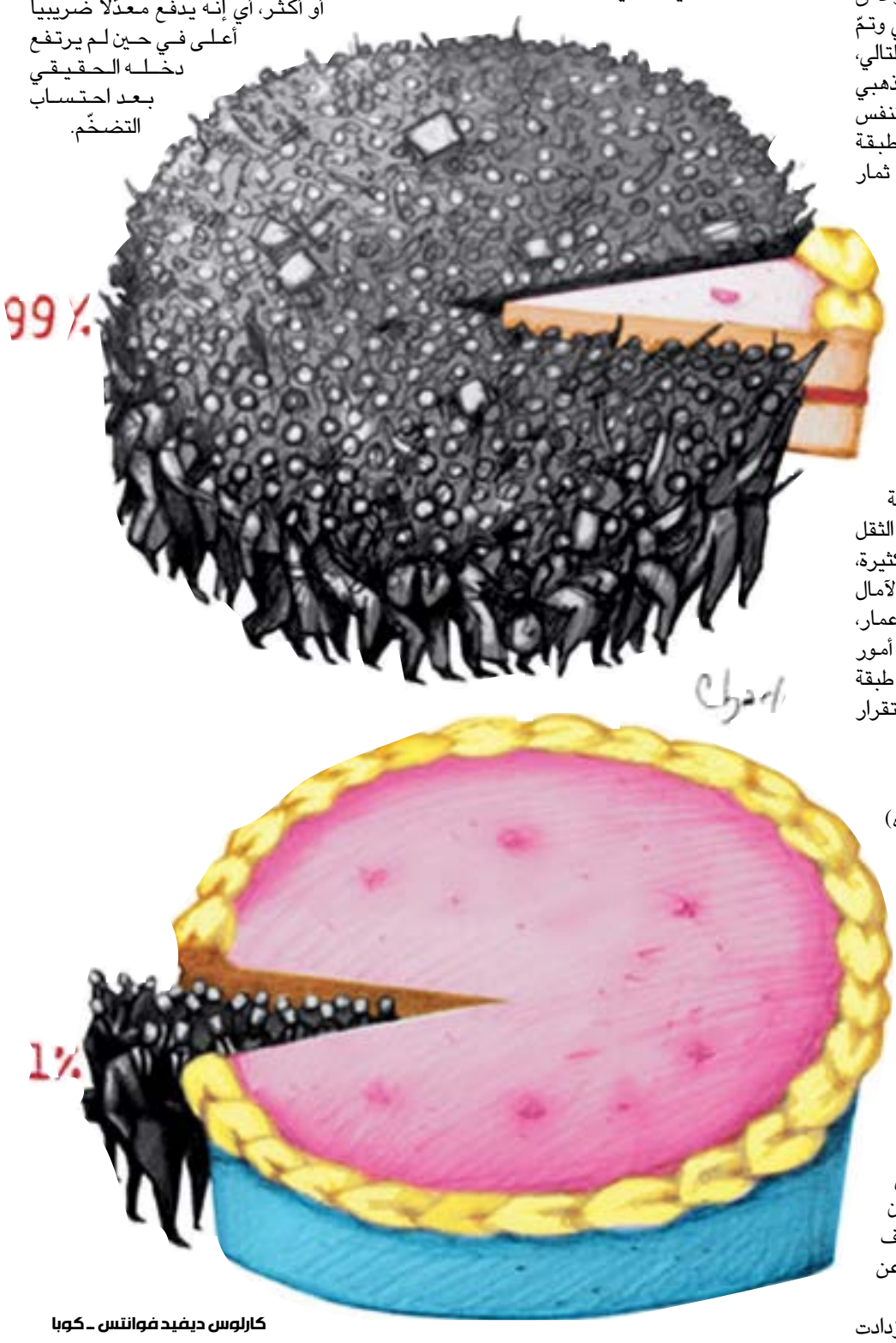

كارلوس ديفيد فوانتس ـ كوبا

في الوقت نفسه، هذا الزحف لا يحصل مع الضرائب المُسطّحة مثل الضريبة على الفوائد والضريبة على شركات الأموال مثل المصارف. إذاً، على الرغم من أهمّيته، لم تعره السلطات المالية المُتعاقبة أي أهمّية (في ألمانيا، مثلاً، الحكومة مُجبرة على الإدلاء بشهادة حول هذا الأمر للبرلمان كلّ سنتين)، وبدلاً من ربط الشطور بالتضخّم، بقيت الشطور كما هي لمدّة 20 عاماً، ما أدّى فعلياً إلى رفع معدّلات الضرائب على المداخيل المتأتية من العمل أو من الأرباح على الشركات الفردية، بينما بقي العبء الضريبي على المداخيل التي تخضع للضريبة المُسطّحة من دون تغيير. وهكذا، وحتّى من دون سياسة واضحة، ولربّما بسبب الإهمال الدولتي، تخسر الطبقة الوسطى بشكل متوالٍ من مردودها الاقتصادي!

الطائفة أم الطبقة؟

إن نظام المحاصصة المذهبية منحاز ضدّ الطبقة الوسطى وضدّ الطبقة العاملة. إذا عدنا إلى تاريخ الدول الرأسمالية المتقدّمة، فإن صعود الطبقات العاملة والمتوسّطة في هذه الدول لم يكن صدفة، ولم يكن أيضاً بسبب الأسواق الحرّة بل بسبب كون «الطبقة» هي أساس الاقتصاد السياسي، وقد أدّى ذلك إلى صعود الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية التي بنت عقداً اجتماعياً أدّى إلى احتلال هذه الطبقات موقعها المتقدّم، وإن كان يتراجع حالياً.

أمّا في لبنان، «المذهب»، وليس الطبقة، هو أساس الاقتصاد السياسي، أي أساس العقد الاجتماعي وإعادة التوزيع عبر قنوات الدولة. كما أن البنى الاقتصادية التي أدّت إلى إنتاج طبقة الـ1% من جهة، وبروليتاريا رثّة من جهة أخرى، هي الوجه الآخر لتلازم الأرستقراطية المالية والطائفية في لبنان. وهذا التلازم وإن لم تكن واضحة ميكانيزماته السببية (هل الرأسمال قبل الطوائف أم الطوائف قبل الرأسمال؟)، يجعل علاقتهما شبيهة للقصّة المعروفة التي ذكر ستيفن هوكينغ نسخة منها في كتابه «التاريخ المُقتضب للزمن». القصّة كالتالي «في إحدى المرّات أعطى عالم مشهور (البعض يقول إنه برتراند راسل) محاضرة في علم الفلك شارحاً كيف تدور الأرض حول الشمس وكيف أن الشمس بدورها تدور في فلك مركز المجرّة. في نهاية المحاضرة، قامت امرأة مسنّة في خلف القاعة وقالت له «ما قلته لنا ليس إلّا مجرّد هراء. العالم ليس إلّا طبقاً مسطّحاً يجلس على ظهر سلحفاة ضخمة». عندها، نظر إليها العالم نظرة فوقية مع ابتسامة ازدراء، وقال «وعلى ماذا تجلس السلحفاة الضخمة؟» أجابت المرأة «أنت ذكيّ جدّاً أيها الشاب، ولكنّها كلّها سلاحف إلى الأسفل!». نحن في الوضع نفسه، ربّما لن نجد مَن يدور في فلك مَن: الطوائف أم الرأسمال؟ ولكنها بالتأكيد كلّها «سلاحف» من الأعلى إلى الأسفل وتؤدّي إلى مجتمع طبقي مُنحل.

في القرن التاسع عشر، ولفترة محدّدة ونتيجة للتطوّر الصناعي، تراجع موقع الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية الناشئة، ولكن في النصف الثاني من القرن، ازدادت الأجور الفعلية لهذه الطبقة وتحسّن وضعها النسبي. أطلق المؤرِّخ الاقتصادي روبرت آلن على هذا التراجع المؤقّت في وضع الطبقة العاملة، وقفة إنجلز (Engels' pause) نسبة لفريديريك إنجلز الذي كتب عن وضع الطبقة العاملة الصناعية في إنكلترا آنذاك. اليوم يمكننا طرح السؤال التالي: هل نحن اليوم أمام «وقفة إنجلز» للطبقات المتوسّطة والعاملة في لبنان؟ أم أن سيطرة الرأسمال المالي والريعي المتلازمة مع النظام الشمولي الطائفي ستستمرّ، ومع استمرار تلك السيطرة سيطول أمد تراجع هذه الطبقات ومعها الاقتصاد أيضاً؟